



أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية
Joaan Bin Jassim Academy for Defence Studies

أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
برنامج الماجستير في الدراسات الاستخباراتية

دور الوساطة القطرية في تعزيز الأمن الوطني والإقليمي

إعداد:

آمنة حمد علي الحميدي

رقم القيد: MIS20230023

إشراف:

الدكتور. رشيد اعراب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الاستخباراتية

مايو 2025

قرار تشكيل لجنة وتحديد موعد مناقشة رسالة الماجستير

بيانات الدارس/ة			
الاسم	أمنة حمد علي الحميدي	رقم القيد	MIS20230023
البرنامج	ماجستير الآداب في الدراسات الاستخباراتية		
عنوان الرسالة	دور الوساطة القطرية في تعزيز الأمن الوطني والإقليمي		

أعضاء لجنة المناقشة	
الأعضاء	الاسم
مقرر اللجنة / المشرف	د. رشيد أعراب
عضو لجنة مناقشة	د. هاني البسوس
عضو لجنة مناقشة	د. محمد الزين

موعد المناقشة	
تاريخ المناقشة	الأحد 2025 / 05 / 25
وقت المناقشة	15:30
مكان المناقشة	القاعة 35

بناءً على تنسيب اللجنة العلمية لرسائل الماجستير أوافق على تشكيل اللجنة المقترحة لمناقشة الرسالة.

اعتماد عميد الدراسات العليا والبحث العلمي

أ.د. إبراهيم السعيد

.....
Brahim Saied

العميد المساعد لشؤون البحث العلمي

د. غازي العساف

.....
Ghazi Asaf

ملاحظات:

- تحفظ النسخ الورقية الأصلية من الرسالة لدى مكتب العميد المساعد لشؤون البحث العلمي وإرسال نسخ منها إلى أعضاء لجنة المناقشة قبل ما لا يقل عن 10 أيام من تاريخ مناقشة رسالة الماجستير.
- يتم إيداع هذا النموذج لدى مكتب العميد المساعد لشؤون البحث العلمي مع الأخذ بالاعتبار اللوائح والسياسات الخاصة بعمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، خاصة سياسة الإشراف على الرسائل.

نسخة من القرار إلى:

نموذج - SR 6

- رئيس القسم الأكاديمي
- أعضاء لجنة المناقشة
- الدارس/ة

ب

إقرار وتعهد

أنا الموقع أدناه مُقدّم الرسالة التي تحمل العنوان: " دور الوساطة القطرية في تعزيز الأمن الوطني والإقليمي " والمُسجّل في برنامج ماجستير الآداب في الدراسات الاستخباراتية خلال العام الأكاديمي 2025/2023، أقر بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة ككل أو جزء منها لم يُقدّم لنيل أي درجة علمية لدى أي مؤسسة أكاديمية أخرى.

آمنة حمد علي الحميدي

ملخص الرسالة

تتناول هذه الدراسة دور الوساطة القطرية في تعزيز الأمن الوطني والإقليمي، من خلال تحليل الأبعاد السياسية والدبلوماسية لهذه الوساطة في عدد من النزاعات الإقليمية والدولية. تنطلق الإشكالية الرئيسية للدراسة من تنامي الدور الذي تلعبه قطر كوسيط نشط في أزمات متعددة، في ظل نظام دولي يشهد تراجعاً في فعالية المؤسسات متعددة الأطراف، وتصاعداً في حدة النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية. وتسعى الدراسة للإجابة على السؤال التالي: إلى أي مدى تساهم الوساطة القطرية في تعزيز الأمن الوطني والإقليمي وتحقيق الاستقرار في مناطق النزاع؟

يسلط البحث الضوء على أبرز نماذج الوساطة القطرية، مثل اتفاق الدوحة للسلام في دارفور، والوساطة بين حركة حماس وإسرائيل، والجهود القطرية في التقارب بين الصومال وكينيا، ووساطتها في ملف التفاوض بين الولايات المتحدة وحركة طالبان. كما تستعرض الدراسة كيف توظف قطر أدوات القوة الناعمة والسياسة الخارجية الوقائية لتحقيق أمنها الوطني وتعزيز الاستقرار الإقليمي، من خلال مزيج من الدبلوماسية، والمساعدات الإنسانية، والمشاريع الإنمائية.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن لدراسة التجارب المختلفة للوساطة القطرية، واستكشاف أبعادها السياسية والأمنية. وخلصت الدراسة إلى أن قطر تمثل نموذجاً ناجحاً في دبلوماسية الدول الصغيرة، حيث استطاعت عبر وساطاتها ملء فراغات دبلوماسية في أزمات معقدة، مما ساهم في تخفيف التوترات الإقليمية، وعزز في الوقت نفسه أمنها الوطني ومكانتها الاستراتيجية كفاعل محوري في الأمن الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: الوساطة القطرية، الأمن الوطني، الأمن الإقليمي، الدبلوماسية الوقائية، القوة الناعمة

Abstract

This study explores Qatari mediation and its role in enhancing national and regional security by analyzing the political and diplomatic dimensions of its involvement in various regional and international conflicts. The core issue addressed by the study stems from Qatar's growing role as an active mediator in multiple crises, in the context of a global order marked by the declining effectiveness of multilateral institutions and the intensification of armed conflicts and humanitarian crises. The study seeks to answer the following question: To what extent does Qatari mediation contribute to strengthening national and regional security and promoting stability in conflict zones?

The research highlights prominent examples of Qatari mediation, such as the Doha Peace Agreement in Darfur, mediation between Hamas and Israel, Qatar's efforts to reconcile Somalia and Kenya, and its role in the U.S.–Taliban negotiation process. The study also examines how Qatar employs tools of soft power and preventive foreign policy to safeguard its national security and support regional stability through a combination of diplomacy, humanitarian aid, and development projects.

The study adopts an analytical and comparative methodology to examine various cases of Qatari mediation and to explore their political and security dimensions. The findings indicate that Qatar represents a successful model of small-state diplomacy. Through its mediatory efforts, it has managed to fill diplomatic gaps in complex crises, helping to reduce regional tensions while simultaneously reinforcing its national security and strategic standing as a key player in regional security.

Keywords: Qatari mediation, national security, regional security, preventive diplomacy, Soft Power

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية، رئيساً وأعضاء هيئة التوجيه، على ما قدموه لنا من علم قيم أضاف لنا رصيد من المعرفة وعلى إتاحتهم لي فرصة البحث في هذا الموضوع الحيوي المهم

كما أخص بالشكر والعرفان السيد الدكتور/ رشيد اعراب، مشرف البحث، على دعمه المستمر، وخبرته الواسعة، وتوجيهاته السديدة، التي كان لها بالغ الأثر في تعزيز مقومات البحث وإثراء عناصره، انطلاقاً من قناعاته العميقة بأهمية هذا الموضوع

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى كل من تفاعل معي خلال المقابلات رغم ضيق الوقت، وأخص بالذكر الدكتور محمد نويمي الهاجري والدكتور عمر غانم محمد، الذين تفضلوا بالإجابة على أسئلة البحث الوساطة القطرية ودورها في تعزيز الأمن الوطني والإقليمي لقد كان لصدق تفاعلهم وعطائهم الأثر الأعظم في إثراء هذه الدراسة، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

الباحثة

الإهداء

إلى أمي،
نبض القلب وروح النجاح
لكِ وحدكِ أهدي هذا الإنجاز، امتناناً لعطائك
ودعائك الذي لم ينقطع.
وإلى إخوتي وأخواتي،
سندي في الحياة، ودعمي في كل خطوة، شكراً لوجودكم
الثمين.
وإلى صديقتي العزيزات،
رفيقات الدرب ومصدر التحفيز، لكم كل التقدير والمحبة.

الباحثة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	إقرار وتعهد
ج	ملخص الرسالة
د	الملخص باللغة الإنجليزية Abstract
هـ	شكر وتقدير
و	الإهداء
ز	قائمة المحتويات
ح	تابع قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الأشكال
ك	قائمة الملاحق
1	مقدمة
4	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
5	1-1 مقدمة
5	2-1 أهمية الدراسة
6	3-1 أهداف الدراسة
7	4-1 مشكلة الدراسة
8	5-1 فرضية الدراسة
9	6-1 حدود الدراسة
10	7-1 منهجية دراسة
11	8-1 الدراسات السابقة
14	9-1 التعقيب على الدراسات السابقة
17	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للوساطة والأمن الوطني والإقليمي
18	1-2 مقدمة
18	2-2 مفهوم الوساطة في العلاقات الدولية
20	3-2 الخصائص والاستراتيجيات والأشكال المختلفة للوساطة
26	4-2 مفهوم الأمن الوطني والإقليمي

الصفحة	الموضوع
28	2-5 العلاقة بين الوساطة والأمن في العلاقات الدولية
29	2-6 مفهوم الدولة الصغيرة والوساطة كأداة للقوة الناعمة
31	2-7 النظريات المفسرة للوساطة
36	الفصل الثالث: التجربة القطرية في الوساطة الدولية
37	3-1 مقدمة
37	3-2 الوساطة في السياسة الخارجية القطرية
39	3-3 دوافع الوساطة القطرية
40	3-4 استراتيجيات الوساطة القطرية
42	3-5 الأساليب والأدوات المستخدمة في الوساطة القطرية
46	3-6 أبرز نماذج الوساطة القطرية
62	3-7 الانتقادات الموجهة للوساطة القطرية
65	الفصل الرابع: انعكاس الوساطة القطرية على الأمن الوطني والاستقرار الإقليمي
66	4-1 مقدمة
67	4-2 انعكاسات الوساطة القطرية على الأمن الوطني
74	4-3 أثر الوساطة القطرية على المكانة الدولية والاستقرار الإقليمي
78	4-4 القوة التفاوضية القطرية
81	4-5 انعكاس الوساطة القطرية على الأمن الإقليمي
84	الخاتمة
85	5-1 مقدمة
85	5-2 النتائج
87	5-3 الخاتمة
90	المراجع
100	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	مقارنة بين دولة قطر وبين «السعودية» و«إيران»	34
(2)	الأدوات المستخدمة في الوساطة القطرية	45
(3)	الوساطات القطرية في تسوية النزاعات	54
(4)	أبرز مراحل الوساطة القطرية في الأزمة الفلسطينية	57

ي

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
شكل (1)	مثث النزاع لغالتونغ 34	33

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(أ)	جهود الوساطة القطرية في النزاعات الدولية (2004-2024)	101
(ب)	أسئلة المقابلة	106
(ج)	المقابلات	108

مقدمة:

في ظل عالم متغير تتصاعد فيه النزاعات والتوترات الدولية، برزت الحاجة الماسّة إلى تبني وسائل سلمية وفعالة لحل النزاعات، وأصبحت مسألة تعزيز الأمن الوطني والإقليمي تمثل أولوية قصوى للدول. ومن هذا المنطلق، تزايد الاعتماد على الوساطة الدبلوماسية كأحدى الأدوات الحيوية لتحقيق الاستقرار ومنع تفاقم الصراعات. ومن بين الدول التي انتهجت هذا المسار بفاعلية، برزت دولة قطر كفاعل دبلوماسي نشط منذ أواخر القرن العشرين، مستندة إلى قناعة راسخة بأن الأمن الوطني لا يمكن تحقيقه بمعزل عن بناء بيئة إقليمية مستقرة تدعم السلم والتعاون وتحد من مصادر التهديد الخارجي.

اعتمدت دولة قطر في سياستها الخارجية على مبدأ حل النزاعات بالوسائل السلمية، من خلال الحوار، والمساعي الحميدة، والوساطة، وهو توجه يشكل التزاماً دستورياً نصت عليه المادة السابعة من الدستور القطري التي تؤكد على تعزيز الأمن والسلم الدوليين عبر تشجيع فض المنازعات بالطرق السلمية. وقد أكسب هذا النهج قطر سمعة دولية كوسيط موثوق به في العديد من النزاعات الإقليمية والدولية.

وقد أكد الأمير تميم بن حمد آل ثاني، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 79 (2024)، أن "الوساطة والعمل الإنساني هما خيارنا السياسي الاستراتيجي وواجبنا الإنساني قبل السياسي"، في إشارة واضحة إلى أن سياسة قطر في الوساطة لم تعد مجرد مسعى دبلوماسي، بل تمثل التزاماً استراتيجياً يرتبط بأمن الدولة ودورها العالمي (Tamim bin Hamad, 2024)

تُعد الوساطة القطرية ركيزة استراتيجية تجمع بين دعم الأمن الوطني وتعزيز الاستقرار الإقليمي، من خلال بناء الثقة الدولية، وتحقيق النفوذ الدبلوماسي، وتحصين الدولة ضد التهديدات، عبر تعزيز أدوارها الناعمة بعيداً عن الأدوات العسكرية التقليدية. هذا التوجه يساهم في تقادي الانجرار إلى الصراعات المباشرة، ويرسخ موقع قطر كلاعب دولي مؤثر في تعزيز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي.

ومع استمرار تصاعد التحديات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، برزت الوساطة القطرية كأداة أكثر أهمية وفاعلية في دعم الأمن الوطني والاستقرار الإقليمي، رغم ما تواجهه من عقبات تتمثل في تعقيد البيئة السياسية وتصاعد التوترات الإقليمية والتنافس على النفوذ من قبل قوى أخرى. وتطرح هذه التحديات تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة الوساطة القطرية على تحقيق التسويات السياسية المنشودة وتعزيز بيئة إقليمية مستقرة.

لا يعتمد نجاح الوساطة القطرية على الكفاءة الدبلوماسية فحسب، بل يتطلب كذلك قدرة عالية على التفاعل مع الظروف المتغيرة واحتياجات الأطراف المختلفة، وتحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على الحياد السياسي ومراعاة المصالح الوطنية والسعي نحو حلول شاملة ومستدامة. كما أن البيئة الدولية، التي تتسم بتصاعد التنافس بين القوى الكبرى، تفرض تحديات إضافية معقدة أمام الدور القطري في الوساطة.

تتميز الوساطة بمرونتها العالية وقدرتها على التكيف مع طبيعة النزاعات المختلفة، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى الدينية والعرقية، إذ توفر بيئة تفاوضية تتيح للأطراف التعبير عن مطالبها والسعي نحو حلول توافقية عادلة ومحايدة. وتبرز أهمية هذا الدور في ظل احتدام التنافس الجيوسياسي الدولي، حيث تسهم الوساطة في الحد من الانزلاق نحو الصراعات المسلحة، وتقدم بديلاً فعالاً لتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي.

وقد ساهمت الوساطة القطرية في تحقيق إنجازات بارزة انعكست بشكل مباشر على تعزيز الأمن الوطني والاستقرار الإقليمي، من خلال تقليل مصادر التهديد، وبناء شراكات استراتيجية مع أطراف دولية وإقليمية، وترسيخ صورة قطر كوسيط موثوق به في النظام الدولي. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن نجاح الوساطة يعتمد بدرجة كبيرة على مدى التزام الدولة الوسيطة بالحياد وفهمها لتعقيدات البيئة السياسية وقدرتها على بناء شبكة علاقات دبلوماسية مؤثرة.

وانطلاقاً من أهمية هذا الدور الحيوي في تعزيز الأمن الوطني والإقليمي في سياق التحديات الإقليمية والدولية الراهنة، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التجربة القطرية في مجال الوساطة، وتقييم مدى

إسهامها في تحقيق الأمن الوطني والاستقرار الإقليمي، من خلال استكشاف استراتيجياتها، وتقييم نتائجها، وفهم التحديات التي تواجهها. وعلى الرغم من أن الأدبيات الحالية تؤكد على فعالية الوساطة كأداة لحل النزاعات، إلا أن العوامل التي تسهم في نجاحها ما تزال محل جدل ونقاش. ولذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤى تحليلية، تساهم في إثراء الجدل الأكاديمي حول الموضوع، وتوفير قاعدة معرفية لصناع القرار تساهم في تطوير السياسات المستقبلية.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة:

يتناول هذا الفصل الأسس النظرية والمنهجية التي تستند إليها الدراسة، ويُعَدّ لفهم الإطار العام الذي تنطلق منه. إذ يسلط الضوء على أهمية الدراسة في سياقها العلمي والعملية، ويحدّد الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها. كما يُقدّم عرضاً لمشكلة الدراسة والفرضيات بشكل دقيق، ويُبين حدودها الموضوعية والمكانية والزمانية، ومراجعة لأبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، بهدف وضع الدراسة في سياقها البحثي والأكاديمي، وتحديد الإضافة العلمية التي تسعى لتحقيقها.

2-1 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من الدور المحوري الذي تحتله الوساطة كأداة استراتيجية في السياسة الخارجية لدولة قطر، وإسهامها الفاعل في تعزيز الأمن الوطني والاستقرار الإقليمي. فالوساطة لم تعد مجرد وسيلة دبلوماسية لتسوية النزاعات، بل أصبحت تمثل أداة حيوية لحماية المصالح الوطنية، والحد من التهديدات الخارجية، وتجنب الدولة تداعيات الأزمات الإقليمية. ويستند هذا الدور إلى المادة السابعة من الدستور القطري، التي تؤكد التزام الدولة بتعزيز السلم الدولي وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، مما يجعل من الوساطة جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن الوطني. وقد رسّخت دولة قطر موقعها كلاعب رئيسي في هذا المجال من خلال عدد من المبادرات الدبلوماسية الناجحة التي ساهمت في تسوية صراعات معقدة، ما جعل من دراسة هذه الظاهرة ضرورة علمية لفهم أبعادها وتقييم آثارها على الأمن الوطني والإقليمي. ومدى تأثير هذه الجهود على تعزيز مكانة الدولة إقليمياً ودولياً. وتتمثل أهمية هذه الدراسة بشقيها العلمي والعملية على النحو الآتي:

1-2-1 الأهمية العلمية: تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في بناء إطار معرفي متكامل

يوضح العلاقة بين أدوات الوساطة القطرية ومفاهيم الأمن الوطني والإقليمي، وذلك من خلال

تحليل نظري يستند إلى خبرات الدولة القطرية في هذا المجال، واستعراض آليات الوساطة، وأدواتها، وشروط نجاحها. كما تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية الخاصة بالعلاقات الدولية، والدبلوماسية، والتفاوض، وحل النزاعات، من خلال التركيز على تجربة قطر كنموذج فريد في المنطقة الخليجية والعربية.

2-2-1 الأهمية العملية: تُكمن الأهمية العملية للدراسة في تقديم تصور عملي لمدى فاعلية الدور الوسيط الذي تلعبه دولة قطر في تعزيز الاستقرار الوطني والإقليمي، وذلك من خلال تحليل تجارب ميدانية وواقعية لوساطات قطرية ناجحة. واستطلاع آراء المختصين وصناع القرار في الجهات المعنية بالسياسة الخارجية والأمن القومي، بهدف استجلاء التحديات والفرص التي تواجه هذا الدور. كما تهدف الدراسة إلى تقديم نتائج تحليلية يمكن أن تسهم في دعم صناع القرار في تطوير أدوات الوساطة القطرية، وتعزيز فاعليتها ضمن إطار السياسات الخارجية والأمنية لدولة قطر.

3-1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في تحليل فعالية الوساطة القطرية كأداة من أدوات السياسة الخارجية في معالجة النزاعات وتعزيز السلم والأمن على المستويين الوطني والإقليمي. وذلك عبر تحقيق جملة من الأهداف الفرعية على النحو الآتي:

1-3-1 بيان الأسس النظرية لمفهوم الوساطة، وأهميتها كأداة في إدارة النزاعات الإقليمية والدولية، مع إبراز موقعها ضمن أدوات السياسة الخارجية لدولة قطر.

2-3-1 تحليل أبرز التجارب القطرية في الوساطة، من خلال استعراض الحالات والملفات التي لعبت فيها قطر دوراً فاعلاً في تسوية النزاعات، وتقييم مدى نجاحها في تحقيق أهداف الأمن الوطني والإقليمي.

1-3-3 تقييم تأثير الوساطة القطرية على تعزيز الأمن الوطني والإقليمي، من خلال تحليل

النتائج المترتبة على الجهود الدبلوماسية.

1-3-4 تقديم تحليل لمجموعة من التحديات والقيود التي تواجه الوساطة القطرية في السياقات

الجيوسياسية المعقدة، لتعزيز فاعلية هذا الدور بما يخدم المصالح الوطنية لدولة قطر.

1-4 مشكلة الدراسة:

في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة التي يشهدها الشرق الأوسط والعالم، وما أفرزته الصراعات المعقدة والنزاعات العابرة للحدود من تهديدات متنامية للأمن الوطني والإقليمي، برزت الحاجة الماسة إلى أدوات دبلوماسية فعالة قادرة على إدارة هذه الأزمات بطرق سلمية ومستدامة. وقد شكّلت الوساطة القطرية خلال السنوات الأخيرة نموذجاً بارزاً في هذا السياق، حيث استطاعت دولة قطر، من خلال توظيف أدوات الوساطة والدبلوماسية الوقائية¹، أن تلعب دوراً محورياً في عدد من النزاعات، وبناء جسور التفاهم بين الأطراف المتنازعة.

لقد أثبتت تجارب الوساطة القطرية في كل من لبنان (2006 - 2008)، السودان نزاع دارفور (2006 - 2011)، اليمن (2007 - 2010)، جيبوتي - إريتريا (2010 - 2017)، أمريكا - طالبان (2018 - 2020)، كينيا - الصومال (2021)، أمريكا - إيران (2023) حماس - إسرائيل (2023 - 2025). قدرة الدولة على استخدام القوة الناعمة لتعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي. ومع ذلك، فإن فعالية هذه الوساطة لا تخلو من التحديات، سواء على مستوى التعقيد السياسي للنزاعات، أو على مستوى تباين إرادات الأطراف المتنازعة، فضلاً عن الضغوط الدولية المتشابكة، التي قد تعيق الوصول إلى تسويات مستدامة.

¹ الدبلوماسية الوقائية: صاغ هذا المفهوم بشكل منهجي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي في تقريره بعنوان "جدول أعمال للسلام" عام 1992، حيث عرّف الدبلوماسية الوقائية بأنها "عمل يرمي إلى منع نشوب المنازعات، واحتواء النزاعات التي قد تنشأ، ومنع تفاقم النزاعات القائمة.

وانطلاقاً من أهمية هذا الدور، تسلط الدراسة الضوء على الأبعاد الاستراتيجية للوساطة القطرية في إدارة النزاعات، مع تحليل مدى مساهمتها في تحقيق الأمن الوطني لدولة قطر، وتعزيز الأمن الإقليمي بشكل أوسع. وتسعى إلى الوقوف على عناصر القوة والنجاح التي ميزت هذا الدور، إلى جانب استكشاف التحديات التي قد تعترضه، وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيس: ما مدى فعالية الوساطة القطرية في تعزيز الأمن الوطني والإقليمي، وما العوامل التي ساهمت في نجاحها أو فشلها؟ ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1-4-1 ما هي المفاهيم والنظريات الأساسية التي تقوم عليها الوساطة كأداة لتسوية النزاعات في العلاقات الدولية، وانعكاس هذه الأسس على التجارب القطرية في تحقيق استقرار الأطراف المتنازعة؟

1-4-2 ما هي أبرز النجاحات والتحديات التي واجهتها الوساطة القطرية وأثرها على تعزيز الأمن الوطني والاستقرار الإقليمي، وكيف يمكن تطويرها لتكون أكثر فاعلية في المستقبل؟

1-5 فرضية الدراسة:

سعت الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة: تسهم الوساطة القطرية بشكل فعال في تعزيز الأمن الوطني والإقليمي، من خلال دورها في احتواء النزاعات، ودعم الاستقرار، وتفعيل أدوات السياسة الخارجية القطرية، على الرغم من وجود تحديات جيوسياسية وإقليمية تعيق فاعلية هذا الدور في بعض السياقات.

وتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

1-5-1 تؤثر الوساطة القطرية إيجابياً على استقرار البيئة الأمنية الوطنية من خلال بناء قنوات

حوار بين الأطراف المتنازعة وتعزيز فرص الحلول السلمية في مختلف النزاعات الإقليمية.

1-5-2 تعزز الوساطة القطرية الأمن الوطني والإقليمي من خلال دورها كوسيط محايد، حيث تؤثر قدرة قطر على الحياد والنزاهة بشكل مباشر في مدى قبولها كطرف وسيط في النزاعات، مما يدعم الجهود المشتركة مع المنظمات الدولية والإقليمية لتحقيق استقرار مستدام.

1-5-3 تواجه الوساطة القطرية تحديات جيوسياسية وإقليمية تتعلق بتعقيد البيئة السياسية وتشابك المصالح الدولية، ما يؤثر على فاعلية الوساطة القطرية في بعض الملفات.

1-6 حدود الدراسة:

تحددت هذه الدراسة ضمن أطر واضحة من حيث الموضوع والمكان والزمان والفئة المستهدفة، وذلك على النحو الآتي:

1-6-1 الحدود الزمانية: تركز الدراسة على الوساطة القطرية ودورها في تعزيز الأمن الوطني والإقليمي خلال الفترة الممتدة من 1995 منذ تولي الشيخ حمد آل ثاني الحكم في البلاد إلى العام 2025. نظراً للتغيرات الدبلوماسية والسياسية التي شهدتها دولة قطر في تلك الفترة، والتي ساعدت في تعزيز دورها كوسيط دولي.

1-6-2 الحدود المكانية: تركز الدراسة على دولة قطر ومحيطها الإقليمي، مع اهتمام خاص بالدول والمناطق التي شهدت تدخلات قطرية كوسيط في النزاعات الإقليمية.

1-6-3 الحدود الموضوعية: دراسة الدور القطري في الوساطة وتسوية النزاعات الإقليمية، من خلال استعراض الوساطات التي قامت بها قطر في النزاعات المختلفة. تركز الدراسة بشكل خاص على تحليل استراتيجيات الوساطة القطرية والأدوات الدبلوماسية المستخدمة، وتأثير هذه الوساطات على تحقيق الأمن الوطني والإقليمي خلال فترة الدراسة.

1-7 منهجية دراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، وذلك لكونه من المناهج الأكثر ملاءمة لطبيعة الموضوع قيد البحث، حيث يتيح هذا المنهج تقديم وصف دقيق ومنظم للظاهرة محل الدراسة، وتحليل أبعادها في سياقات متعددة. ويُعد هذا المنهج من الأدوات الأساسية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إذ يُساعد على فهم العلاقات السببية بين المتغيرات، واستخلاص الأنماط والممارسات من خلال دراسة حالات متعددة، كما يُستخدم لتحديد عوامل النجاح والفشل في التجارب المختلفة (سالم، 2018؛ عقيل، 2014)

تركز المنهجية على التحليل المنهجي، وتحليل البيانات النوعية، ومراجعة الأدبيات المتخصصة. وقد أتاح هذا النهج للباحثة دراسة دور وتأثير الوساطة القطرية في تعزيز الأمن الوطني والإقليمي بشكل شامل، واستكشاف الجوانب والعوامل المختلفة، وتحديد الأنماط والممارسات الناجحة. وتركز المنهجية على تحليل نظام الوساطة في سياق الأمن الوطني والإقليمي، بما في ذلك دراسة مكونات عملية الوساطة، والعلاقات المتبادلة بينها، وتأثير هذه المكونات على نتائج النزاع. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم إجراء تحليل مقارن لحالات متعددة من الوساطة في النزاعات الإقليمية، وقد ساعد هذا النهج الباحثة في تحديد الاتجاهات العامة، والسمات التي تساهم أو تعيق نجاح الوساطة. كما ساهمت مقارنة السياقات المختلفة في فهم أفضل لكيفية تكييف الوساطة مع المواقف المتنوعة، وهو ما يُعد من مزايا المنهج المقارن في الدراسات الأمنية والدبلوماسية.

كما تشمل المنهجية مجموعة متنوعة من أدوات البحث النوعي، التي ساهمت في تعزيز دقة النتائج وموثوقيتها. شملت هذه الأدوات تحليل الوثائق الرسمية، مثل الاتفاقيات والبيانات الصادرة عن الأطراف المعنية والمنظمات الدولية، ومراجعة الأدبيات الأكاديمية المتخصصة

في مجالات الوساطة والدبلوماسية والأمن الإقليمي، بالإضافة إلى تحليل مضمون التغطيات الإعلامية لوساطات قطر في النزاعات الإقليمية. كما أجرت الباحثة مقابلات شبه مهيكلة مع عدد من الشخصيات ذات الخبرة في الشؤون السياسية والأمنية، ما أتاح الحصول على بيانات نوعية معمقة ووجهات نظر تحليلية تدعم نتائج الدراسة وتثري تفسيرها.

1-8 الدراسات السابقة:

يعد الرجوع للدراسات السابقة خطوة مهمة وأساسية في البحث العلمي، تم اختيار الدراسات بناءً على معايير محددة تشمل الصلة بالموضوع، والجودة المنهجية، والتأثير الأكاديمي. تم تحليل ومناقشة مجموعة من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، مع تسليط الضوء على نقاط القوة والقصور في كل منها.

تناولت دراسة بن عودة (2012) دور الوساطة القطرية في حل النزاع الجيبوتي الإريتري حول منطقة رأس وجزيرة دوميرة. وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور القطري في حل هذا النزاع الحدودي في منطقة القرن الإفريقي، والتي تشهد تنافسًا عربيًا وخليجيًا على لعب أدوار مؤثرة فيها. وأظهرت نتائج الدراسة أن الوساطة القطرية كان لها دور فاعل في تهدئة التوترات بين جيبوتي وإريتريا، رغم التحديات الناتجة عن الإرث الاستعماري وأثره في ترسيم الحدود. كما أكدت الدراسة على أن استمرار التوترات في المنطقة يتطلب مزيدًا من الجهود للتوصل إلى حلول مستدامة. وتبرز أهمية هذه الدراسة بالنسبة للدراسة الحالية في فهم آليات الوساطة القطرية في النزاعات الإقليمية وكيفية تأثيرها على استقرار المنطقة، وهو ما يمكن أن يعزز من فاعلية الوساطة القطرية في القضايا الإقليمية الأخرى.

وتطرقت دراسة التميمي (2012) لموضوع "الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية"، واستعرضت كيف تمكنت دولة قطر من استخدام أدوات الدبلوماسية العامة لتكوين سمة وطنية مميزة تعزز من مكانتها السياسية والإعلامية على الساحة الدولية. وهدفت الدراسة إلى تحليل دور قطر في تكوين هذه السمة من خلال استعراض نماذج دبلوماسية عالمية وتطبيقها على الواقع القطري. كما طرحت الدراسة أسئلة محورية حول نجاح قطر في تطبيق هذا النموذج العملي. وأظهرت نتائج الدراسة أن قطر تمكنت من استخدام "التوسيم" وتوظيف مكونات الأمة في تفعيل أدوات "القوة الناعمة"، ما ساعدها على تحقيق تأثير ملموس في العلاقات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى توفير حماية إستراتيجية تجعل من الصعب الاعتداء عليها. استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في فهم كيف يمكن للدبلوماسية العامة أن تسهم في بناء سمات وطنية مميزة وكيفية تأثير هذه السمات على السياسة الخارجية للدول الصغيرة.

وأشارت دراسة بركات (2014). إلى تطور دور قطر كوسيط في النزاعات الإقليمية بين عامي 2006 و2010، وهدفت إلى تحليل تأثير الوساطة القطرية على السياسة الإقليمية، مع التركيز على التحديات والفرص التي واجهتها البلاد في هذا السياق. كما تناولت الدراسة كيفية استغلال قطر لثروتها المالية وعلاقاتها الدبلوماسية المتنوعة لتعزيز مكانتها كوسيط محايد. وأظهرت نتائج الدراسة أن قطر نجحت في بعض وساطاتها بفضل موقعها الاستراتيجي وسمعتها السياسية، لكنها واجهت تحديات كبيرة نتيجة للانتقادات من بعض الدول الخليجية، مما أثر على قدرتها على إدارة علاقاتها مع جميع الأطراف. كما أبرزت الدراسة الحاجة إلى تطوير استراتيجية مؤسسية للوساطة وتعزيز التعاون مع دول أخرى ذات خبرة في هذا المجال. وتبرز أهمية هذه الدراسة بالنسبة للدراسة الحالية في كونها تقدم إطاراً لفهم كيفية تعامل قطر مع تحديات الوساطة، وتوضح أهمية استدامة الوساطة عبر بناء مؤسسات قوية، مما يتماشى مع الهدف من دراسة تعزيز قدرة قطر على الوساطة في المستقبل.

تطرقت دراسة القحطاني ومنصور (2021) إلى سياسة قطر وتجربتها في الوساطة، مشيرة إلى أن الدولة استثمرت في تطوير مؤسساتها الدبلوماسية لتصبح قادرة على إدارة المفاوضات بحرفية. كما أكدت الدراسة أن الدافع الرئيسي للوساطة القطرية يتمثل في تبني نهج القوة الناعمة وتحقيق سمعة دولية مرموقة. ورغم أهمية النتائج التي توصلت إليها الدراسة، إلا أنها أغفلت تأثير الوساطة القطرية على العلاقات الإقليمية، خاصة في ظل التوترات بين دول الخليج، كما لم تتناول التحديات القانونية والإجرائية التي تواجه جهود الوساطة القطرية.

استعرضت دراسة المهندي (2023) دور الوساطة القطرية في النزاعات الدولية، مشيرة إلى أن قطر نجحت في ترسيخ سمعتها كوسيط محايد وموثوق. وخلصت الدراسة إلى أن هذا النجاح يعود إلى استراتيجيات دبلوماسية محكمة تعزز الثقة بين الأطراف المتنازعة. قدمت الدراسة إطاراً لفهم دور الوساطة القطرية في النزاعات الدولية، وهو ما يعد نقطة انطلاق هامة لفحص تأثير الوساطة على العلاقات الدولية لدولة قطر. إلا أنها لم تناقش التحديات التي قد تعترض الوساطة القطرية، مثل الضغوط السياسية والتوترات الثقافية.

تطرقت دراسة فاعور (2023) إلى جهود الوساطة في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، مؤكدة أن الوساطة تُعتبر من أنجع الوسائل السلمية لتخفيف التوترات وإيجاد حلول توافقية. شددت الدراسة على أهمية الحياد والاستقلالية لضمان نجاح الوساطة، موضحة أن غياب هذه الخصائص قد يؤثر سلباً على فعالية الوساطة. وأظهرت نتائج الدراسة أن الوساطة الدولية التي تلتزم بمبادئ الحياد والاستقلالية تؤدي إلى تقليل الحواجز النفسية بين الأطراف المتنازعة وتساهم في إحداث تقدم في مفاوضات السلام. وتتمثل أهمية هذه الدراسة بالنسبة للدراسة الحالية في أنها تساهم في إلقاء الضوء على الأسس الضرورية لنجاح الوساطة، وتستفيد منها

الدراسة الحالية في فهم العلاقة بين الوساطة القطرية والصراعات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى استكشاف كيفية تطبيق هذه المبادئ في سياق الوساطة القطرية.

تناولت دراسة (Kamrava 2013) استراتيجيات قطر الدبلوماسية وتوظيف قوتها الناعمة لتحقيق أهدافها السياسية، وهدفت إلى تحليل كيفية تأثير قطر على الساحة الإقليمية والدولية رغم حجمها الصغير. وأظهرت نتائج الدراسة أن قطر تمكنت من استغلال موقعها الاستراتيجي ومواردها المالية لتعزيز نفوذها في المنطقة والعالم، كما أبرزت قدرة الدولة على التكيف مع التغيرات السياسية الدولية. وتبرز أهمية هذه الدراسة بالنسبة للدراسة الحالية في فهم كيفية استخدام الدول الصغيرة مثل قطر أدوات الدبلوماسية العامة والناعمة لتوسيع تأثيرها على المستوى العالمي.

9-1 التعقيب على الدراسات السابقة

تُظهر مراجعة الدراسات السابقة أن هناك اهتماماً متزايداً بدور الوساطة في تسوية النزاعات وتعزيز الأمن الإقليمي، حيث تتفق هذه الدراسات مع الدراسة الحالية في عدة جوانب رئيسية. فقد أكدت دراسة بن عودة (2012) على الدور الحيوي للوساطة القطرية في النزاعات الإقليمية، بما يتسق مع اهتمام الدراسة الحالية بإبراز دور قطر في تعزيز الأمن الإقليمي. كما شاركت دراسة التميمي (2012) مع الدراسة الحالية في التأكيد على أهمية استخدام أدوات الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة لتعزيز صورة الدولة ومكانتها الدولية، وهي أدوات دعمت الوساطة القطرية في تحقيق أهدافها السياسية. كذلك تلاقى نتائج دراسة بركات (2014) مع الدراسة الحالية في إبراز التحديات التي تواجه الوساطة القطرية، وأهمية بناء مؤسسات قوية لضمان استدامة أدوار الوساطة على المدى الطويل. واتفقت دراسة القحطاني ومنصور (2021) مع الدراسة الحالية حول أهمية تطوير القدرات المؤسسية للدبلوماسية لدعم جهود الوساطة باحترافية ومهنية عالية. كما دعمت دراستنا المهندي (2023) وفاعور (2023) مفاهيم الحياد والثقة كعوامل حاسمة لنجاح جهود الوساطة، وهي مفاهيم تشكل محوراً رئيسياً في الدراسة الحالية. وأخيراً، جاء

طرح (2013) Kamrava موافقاً للدراسة الحالية من حيث إبراز كيفية استثمار قطر لقوتها الناعمة وموقعها الجغرافي لتعزيز مكانتها في الساحة الإقليمية والدولية.

ورغم أوجه الاتفاق، إلا أن هناك تمايزاً واضحاً بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية. فقد ركزت دراسة بن عودة (2012) تحديداً على النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا، بينما تتناول الدراسة الحالية الدور القطري من منظور أشمل يشمل تعزيز الأمن الوطني والإقليمي بشكل عام. أما التيمي (2012)، فرغم تركيزها على الدبلوماسية العامة، فإنها لم تتناول الوساطة كأداة مباشرة لتعزيز الأمن، مما يجعل تركيزها مختلفاً عن تركيز الدراسة الحالية. وفي حين ركزت بركات (2014) على تحليل التحديات التي واجهت الوساطة القطرية، فقد توسعت الدراسة الحالية لبحث أثر هذه التحديات على بنية الأمن الإقليمي واستقراره. كما أغفلت دراسة القحطاني ومنصور (2021) البحث في تأثير الوساطة القطرية على العلاقات الإقليمية وأمن المنطقة، وهو جانب تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته. ومن جانب آخر، اكتفت دراسة المهدي (2023) بتسليط الضوء على نجاح الوساطة القطرية دون تحليل الأبعاد الثقافية والسياسية المؤثرة في هذا النجاح، بخلاف الدراسة الحالية التي تقدم تحليلاً أكثر شمولاً لهذه الأبعاد. أما دراسة فاعور (2023) فقد تناولت الوساطة من منظور الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، دون تخصيص للدور القطري وتأثيره على الأمن الإقليمي. وأخيراً، ركزت دراسة (2013) Kamrava على السياسة الخارجية القطرية بشكل عام، دون أن تفرد مساحة كافية للوساطة كأداة مركزية لتعزيز الأمن، وهو ما تفصله الدراسة الحالية بمزيد من العمق والتحليل.

وعلى الرغم من أن الدراسات السابقة قد أبرزت جوانب مهمة من الدبلوماسية القطرية، إلا أنها اتسمت غالباً بالطابع الوصفي أو ركزت على حالات فردية دون ربطها بإطار أمني متكامل. بالمقابل، تعتمد الدراسة الحالية على منهج تحليلي نوعي، وتستند إلى مقابلات معمقة مع خبراء في مجالي الأمن الإقليمي والسياسة الخارجية، إضافة إلى تحليل وثائق رسمية وخطابات دبلوماسية، مما يمنحها بعداً تطبيقياً يمكن من تقديم تصورات دقيقة للعلاقة بين الوساطة القطرية واستراتيجيات الأمن الشامل.

كما لا تزال هناك فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التي تناولت الوساطة القطرية ضمن إطار استراتيجي شامل يربط بين جهود الوساطة وأثرها المباشر في تعزيز الأمن الوطني لدولة قطر، والأمن الإقليمي في بيئة الشرق الأوسط المتقلبة والمعقدة. تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها من خلال تقديم قراءة تحليلية لدور الوساطة القطرية كأداة استراتيجية للسياسة الخارجية، وبيان كيف تسهم هذه الوساطة في منع امتداد التهديدات الإقليمية إلى الداخل الوطني، وتحصين قطر من تداعيات الأزمات الإقليمية، بما يعزز موقعها كفاعل أمني إقليمي.

**الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للوساطة
والأمن الوطني والإقليمي**

2-1 مقدمة:

على مدار العقود الماضية، أضحت الوساطة إحدى الأدوات الرئيسة لإدارة النزاعات وتعزيز الأمن الوطني والإقليمي، خاصة في البيئات التي تشهد تعقيدات سياسية واجتماعية متزايدة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية تناول الإطار المفاهيمي والنظري للوساطة، لما يتيح من بناء فهم علمي لدورها في تحقيق التوازن والاستقرار، وارتباطها الوثيق بمفاهيم الأمن بمستوياته الوطني والإقليمي

يتناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالوساطة والأمن، مع تحديد الخصائص الجوهرية لكل منهما، وإبراز الروابط بين الوساطة كأداة دبلوماسية ومتطلبات تحقيق الأمن في البيئات النزاعية. كما يُعنى برصد الخلفيات النظرية التي تشكّل الأساس العلمي لفهم ديناميكيات الوساطة وتأثيرها على بنية الأمن الوطني والإقليمي.

وعلاوة على ذلك، وعلاوة على ذلك، يعرض الفصل النظريات المفسرة للوساطة، بدءاً من الواقعية التي تراها أداة لتحقيق المصالح القومية، مروراً بالمدارس الليبرالية التي تركز على التعاون الدولي، وصولاً إلى المقاربات البنوية والنقدية التي تربط الوساطة بالبنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويهدف هذا العرض إلى تزويد الدراسة بإطار نظري متين لتحليل دور الوساطة، خصوصاً في السياقات الإقليمية التي تلعب فيها قطر دوراً فاعلاً.

2-2 مفهوم الوساطة في العلاقات الدولية:

- مفهوم الوساطة في الأدبيات الأكاديمية:

تُعد الوساطة إحدى أكثر الأدوات السلمية فاعلية في تسوية النزاعات الدولية، وقد حظيت باهتمام واسع في مجالات العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، والقانون، وإدارة الأعمال، حيث يُنظر إليها كعملية طوعية يقوم بها طرف ثالث محايد لمساعدة الأطراف المتنازعة على التوصل إلى حل مقبول دون فرض قرارات ملزمة.

يعرف (2010) Vicuña الوساطة بأنها أداة رئيسية في تسوية النزاعات الدولية بطرق سلمية من خلال إشراك طرف ثالث محايد يهدف إلى مساعدة الأطراف المتنازعة على التوصل إلى حل مشترك. وغالباً ما تصنف الوساطة ضمن مجموعة من وسائل تسوية النزاعات التي تشمل التفاوض، والمسااعي الحميدة، والمصالحة، وتتطلب موافقة الأطراف المعنية.

يعرف (2022,78) Barkai، الوساطة بأنها "عملية دعم للأطراف المتنازعة عبر تسهيل قنوات الحوار والتفاوض، مما يمكنهم من التوصل إلى حلول توافقية تلبي احتياجات الجميع. وآلية تُستخدم في النزاعات الدولية تشمل تدخل طرف ثالث يساعد الدول أو المنظمات أو الجماعات المتنازعة على تقليل التوترات وتجنب التصعيد، بهدف تحقيق تسويات سلمية دائمة". أما (2021,117) Eddy & Lomax ، فيؤكدان أن أحد الجوانب الأساسية للوساطة يكمن في تمكين الأطراف المتنازعة من التحكم في عملية صنع القرار والنتائج النهائية، إذ لا يفرض الوسيط أي حلول، بل يقدم مقترحات تساعد في استكشاف بدائل غير مطروحة سابقاً.

وقد فصل (2022,96) Barkai تميّز الوساطة عن الأدوات القانونية التقليدية، مؤكداً أنها لا تلزم الأطراف قانونياً وتُعد خياراً طوعياً لا يُفرض بالقوة. ويُبرز تعريف Vicuña (2010) هذا الجانب بوضوح، حيث يصف الوساطة بأنها عملية لإدارة النزاع تختلف عن المفاوضات المباشرة، إذ يلجأ فيها المتنازعون إلى طرف خارجي لتغيير سلوكهم أو تصوراتهم دون استخدام القوة أو الاستناد إلى القانون.

- مفهوم الوساطة في المؤسسات الدولية:

يُحدد ميثاق الأمم المتحدة الوساطة كوسيلة مهمة لتسوية النزاعات والصراعات بالوسائل السلمية. وقد عزّز دليل الأمم المتحدة بشأن التسوية السلمية للنزاعات بين الدول (1992) الفهم المتعلق بالوساطة في النزاعات بين الدول، ولا يزال يمثل مرجعاً مفيداً في هذا المجال.

وتُعرف الوساطة وفق هذا الدليل بأنها تدخل طرف ثالث، بموافقة الأطراف، بهدف من أو إدارة أو حل النزاع عبر اتفاقات مقبولة، سواء في قضايا محددة أو ضمن اتفاق شامل (2019, United Nations).

نصت المادة (1/23) من ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة سعي أطراف النزاع إلى الحل بالوسائل السلمية بما فيها الوساطة، قبل اللجوء إلى مجلس الأمن. وتؤكد المادة (4/2) على حظر استخدام القوة مما يبرز أهمية الوساطة كخيار بديل وسلمي ضمن منظومة القانون الدولي (2019, United Nations).

2-3 الخصائص والاستراتيجيات والأشكال المختلفة للوساطة:

تُعد الوساطة من أبرز أدوات حل النزاعات في العلاقات الدولية، وتمتاز بتنوع أساليبها ومرونتها في التكيف مع السياقات المختلفة. وتتبع فاعلية الوساطة من خصائصها الأساسية، والاستراتيجيات التي يتبناها الوسطاء، فضلاً عن الأشكال المختلفة التي تأخذها الوساطة بحسب طبيعة النزاع. في هذا القسم، سيتم استعراض هذه الجوانب الثلاثة لفهم الآليات التي تُسهم في نجاح عملية الوساطة أو تعثرها.

2-3-1 خصائص الوساطة:

تعد الوساطة عملية طوعية تحدث عندما يطلب الأطراف المتنازعون المساعدة من طرف ثالث. في هذه العملية، يُمنح الأطراف الحق الكامل في قبول أو رفض عرض الوساطة أو نتيجتها. إن الطبيعة الطوعية للوساطة ترتبط ارتباطاً مباشراً بنجاحها أو فشلها، إذ أن التنازل والاستعداد للمشاركة في حل النزاع يعتبران من العوامل الأساسية التي تساهم في تحقيق نتائج إيجابية (1992, Bercovitch).

تكون نتيجة الوساطة غير ملزمة. على عكس التحكيم أو الفصل في النزاعات، حيث يكون للأطراف الثالثة سلطة إلزام المتنازعين بالامتثال للقرار، فإن الوساطة تعتمد بشكل كامل على استعداد الأطراف المتنازعة لقبول الحلول المقترحة من الوسيط. ولذلك، من غير المرجح أن يقبل الأطراف الوساطة إذا كانت ستلزمهم بنتيجة معينة (Bercovitch, 1992).

هذه الخصائص تشير إلى أن نجاح الوساطة يعتمد بشكل أساسي على استعداد الأطراف لحل نزاعهم والالتزام بشروط الوساطة. بعبارة أخرى، لا يمكن للوساطة أن تنجح إذا لم يكن لدى الأطراف رغبة في حل النزاع بسرعة، أو إذا كانوا يرفضون الالتزام بالنتائج. من أجل نجاح الوساطة، يجب أن يعتمد الوسيط على استراتيجية فعالة، والسؤال الذي يظل قائماً هو: كيف يمكن تحديد الاستراتيجية الأكثر فعالية؟

2-3-2 استراتيجيات الوساطة:

تُعرف استراتيجية الوساطة بأنها خطة شاملة يستخدمها الوسيط لحل النزاعات وإدارتها. ويؤكد هذا التعريف ما ذكره Kolb (1983, 249)، حيث يعتبر أن استراتيجية الوساطة هي "خطة أو نهج شامل يتبعه الوسيط لحل نزاع معين وهي الطريقة التي يختار الوسيط من خلالها إدارة الأطراف والقضية نفسها". وتتضح الأنماط المتسقة التي تستخدمها استراتيجيات الوساطة عندما يتعلق الأمر بالخطة أو النهج الذي يتبعه الوسيط ويعتمد اختلاف تنفيذ استراتيجيات الوساطة على كيفية اختيار الوسيط التعامل مع عملية الوساطة والسياق المحدد للنزاع. وفيما يلي أبرز الاستراتيجيات المستخدمة:

a. استراتيجية تسهيل التواصل: تقوم هذه الاستراتيجية على توفير بيئة حوار آمنة بين

الأطراف المتنازعة دون فرض حلول معينة. يعمل الوسيط كميسر للنقاش من خلال

طرح أسئلة مفتوحة، وإعادة صياغة المواقف بطريقة تساعد على إيجاد أرضية مشتركة.

حيث يكتفي بتوجيه المعلومات إلى الأطراف وتسهيل التعاون دون التدخل الكبير في عملية الوساطة أو جوهر النزاع. تتضمن التكتيكات المرتبطة بهذه الاستراتيجية: التواصل مع الأطراف، بناء الثقة، ترتيب التفاعلات، تحديد القضايا والمصالح، توضيح المواقف، تجنب الانحياز، بناء علاقات طيبة، تزويد الأطراف بالمعلومات المفقودة، تشجيع التفاهم، والمساعدة في التواصل الهادف. يؤمن بيرتون بقوة بفعالية استراتيجيات تسهيل التواصل، حيث يرى أن النزاعات غالبًا ما تكون ناتجة عن سوء الفهم، وأن التواصل الواضح بين الأطراف من خلال الوسيط هو أساس حل النزاعات (Bercovitch ,1992).

b. استراتيجيات الإجراء والصياغة: تتيح هذه الاستراتيجيات للوسيط ممارسة سيطرة أكبر على عملية الوساطة من خلال التحكم في البيئة المحيطة بنقاط إدارة الصراع. قد يشمل ذلك تحديد مكان إجراء الوساطة، عدد الاجتماعات، هيكل الجدول الزمني، وتوزيع المعلومات المتعلقة بالتقدم. تشمل التكتيكات الأخرى في هذه الاستراتيجيات: اختيار موقع الاجتماعات، التحكم في وتيرة الاجتماعات، تحديد البيئة المادية، وضع البروتوكولات، اقتراح الإجراءات، تسليط الضوء على المصالح المشتركة، وتقليل التوترات. تستهدف هذه الاستراتيجيات خلق بيئة مواتية لإدارة الصراع (روبين، 1992).

c. استراتيجيات التوجيه: تُعتبر هذه الاستراتيجيات من أقوى أشكال التدخل حيث يؤثر الوسيط بشكل مباشر على محتوى التفاوض من خلال تقديم الحوافز أو فرض إنذارات نهائية. تهدف هذه الاستراتيجيات إلى تغيير دوافع وسلوك الأطراف المتنازعة. تشمل التكتيكات المرتبطة بهذه الاستراتيجيات: تغيير توقعات الأطراف، حملهم على تحمل

المسؤولية عن التنازلات، تقديم مقترحات ملموسة، توعية الأطراف بتكاليف عدم الاتفاق، وتزويدهم بالمعلومات والاقتراحات الجوهرية. تمثل هذه الاستراتيجيات أعلى مستوى من تدخل الوسيط، حيث تؤثر بشكل كبير في مجريات عملية الوساطة (مولدون، 1996).

➤ **الاختيار بين الاستراتيجيات:** عادة ما يكون اختيار الاستراتيجية وسيلة مدروسة وليس عشوائياً، فلكل استراتيجية مزاياها وعيوبها. على سبيل المثال، تتيح الاستراتيجيات التوجيهية للوسطاء السيطرة على جوهر عملية النزاع، ولكن هذا يأتي على حساب تمكين الأطراف من التحكم في شؤونهم الخاصة. وعندما يتم استخدام هذه الاستراتيجيات، قد يكون المتنازعون مدفوعين إلى حل النزاع في أسرع وقت لتجنب المزيد من التنازل للوسيط (مولدون، 1996). أيضاً، قد يرفض الأطراف اقتراحات الوسيط أو حتى الوساطة نفسها إذا شعروا أن الضغوط المفروضة عليهم كبيرة جداً. وتشير الدراسات إلى أن الاستراتيجيات التوجيهية هي الأكثر فعالية في تسوية النزاعات الدولية، خاصة في النزاعات العسكرية. كما أظهرت تحليلات أخرى أن استراتيجيات الاتصال هي الأكثر استخداماً لكنها أقل فعالية في تحقيق نتائج ناجحة (Bercovitch, 1992).

2-3-3 أنواع الوساطات وأشكالها:

تشهد أساليب الوساطة جدلاً واسعاً في مجالات حل النزاعات، حيث تتنوع الطرق والأساليب التي يمكن تطبيقها. ومن المتعارف عليه عالمياً وجود أربعة أنواع من الوساطة تشمل الوساطة التيسيرية حيث يركز الوسيط على تسهيل الحوار دون التدخل في اتخاذ القرار، والوساطة التقييمية ويقدم الوسيط خلالها توصيات قانونية أو تقييمات حول مواقف الأطراف والوساطة التحويلية التي تهدف إلى تغيير نظرة

الأطراف لبعضهم البعض وتعزيز قدرتهم على التواصل الفعال والوساطة المدمجة بالتحكيم التي تجمع بين الوساطة والتحكيم لحل النزاع، ونتناول كل نوع منهم بشئ من التفصيل.

a. الوساطة التيسيرية: في الستينيات والسبعينيات، ساد نموذج واحد من الوساطة يُعرف اليوم بالوساطة التيسيرية، حيث يُنظم الوسيط العملية لتيسير التوصل إلى تسوية ترضي جميع الأطراف دون أن يُقدم توصيات أو آراء حاسمة بشأن النزاع. يركز الوسيط على طرح الأسئلة، وتوضيح المصالح الجوهرية، وتعزيز الفهم المتبادل، مع تفضيل الجلسات المشتركة المدعومة أحياناً بلقاءات فردية، لضمان أن يكون القرار بيد الأطراف المتنازعة لا المحامين. وقد نشأت هذه الوساطة ضمن مراكز تطوعية لحل النزاعات، حيث لم يكن يُشترط وجود متخصصين أو محامين، بل جاء الوسطاء من خلفيات متنوعة، وهو ما سمح باستمرار هذا النهج حتى بين المحترفين اليوم. في هذا النموذج التقليدي الشائع، يُعد دور الوسيط تيسيرياً بحتاً، يقتصر على بناء الثقة وتحديد المصالح المشتركة دون فرض حلول، مما يعزز فرص الوصول إلى اتفاق مشترك (Zumeta, 2018).

b. الوساطة التقييمية: هذا النوع من الوساطة على النقيض من الوساطة التيسيرية، وينطوي على تقديم الوسيط لآرائه وتقييماته للحجج والأدلة التي يقدمها الأطراف. كما يمكنه اقتراح حلول أو تسويات لإنهاء النزاع. وهي عملية تركز على تقديم تسوية قانونية بناءً على تقييم شامل لوقائع القضية، وتستند إلى أسلوب المؤتمرات التي ينظمها القضاة. فيقوم الوسيط في هذه الوساطة بتقديم تقييم مستند إلى خبراته القانونية، مع التنبؤ بما قد يقرره القاضي أو هيئة المحلفين في القضية المعروضة. يقوم الوسيط بتقييم نقاط القوة والضعف في مواقف الأطراف ويقدم اقتراحات للمساعدة في حل النزاع استناداً إلى هذه التقييمات. فمن خلال هذه الوساطة، يتلقى الأطراف

تقيماً محايداً لمواقفهم القانونية، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات مستنيرة حول كيفية المضي قدماً

في قضيتهم (Zumeta, 2018)

c. **الوساطة التحويلية:** في الوساطة التحويلية، يركز الوسطاء على تمكين الأطراف المتنازعة لحل نزاعهم وتشجيعهم على التعرف على احتياجاتهم ومصالحهم المتبادلة. وقد تم وصف هذه العملية لأول مرة من قبل (روبرت. باروش بوش وجوزيف. فولجر) في كتابهم وعد الوساطة لعام 1994، وتستند الوساطة التحويلية إلى تقاليد الوساطة التيسيرية. إلا أنها تختلف عنها في محاولة الوسيط تحويل العلاقة بين الأطراف وتغييرها عن طريق تعزيز الثقة والتفاعل الإيجابي بينهما، مما قد يؤدي ليس فقط إلى حل النزاع، بل إلى تحسين العلاقة بين الأطراف المتنازعة وتغييرها إلى الأفضل (الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم، 2022).

d. **الوساطة المدمجة بالتحكيم:** مزيج من الوساطة والتحكيم، يتفق الأطراف أولاً على شروط العملية نفسها. وعلى عكس معظم الوساطات، يوافقون عادةً كتابياً على أن نتيجة العملية ستكون ملزمة. بعد ذلك، يحاولون التفاوض على حل نزاعهم بمساعدة الوسيط. إذا انتهت الوساطة إلى مأزق، أو إذا بقيت مسائل غير محلولة، لا تنتهي العملية هنا. يمكن للأطراف الانتقال إلى التحكيم. ويمكن للوسيط أن يتولى دور المحكم (إذا كان مؤهلاً لذلك) ويصدر قراراً ملزماً بناءً على حكمه، سواء في القضية ككل أو في المسائل غير المحلولة. بدلاً من ذلك، يمكن للمحكم أن يتولى القضية بعد التشاور مع الوسيط (الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم، 2022).

4-2 مفهوم الأمن الوطني والأمن الإقليمي:

- **مفهوم الأمن:** كان (Richard H. Ullman) من أوائل العلماء الذين انتقدوا التركيز التقليدي على التهديدات العسكرية في التفكير الواقعي للأمن. وأشار إلى "أن هذا التركيز قد يخلق صورة زائفة للأمن، حيث يتم تجاهل التهديدات غير العسكرية التي قد تكون أكثر تأثيراً على الدول. وعرف أولمان الأمن كـ "عمل أو سلسلة من الأحداث التي تهدد بشكل كبير وعلى مدى فترة قصيرة نوعية الحياة لسكان الدولة، مؤكداً أن التهديدات العسكرية ليست هي الوحيدة التي يجب التركيز عليها، بل أيضاً التهديدات الداخلية أو التهديدات التي تأتي من كيانات غير حكومية" (1983 Ullman). وبالتالي، فإن الأمن لا يجب أن يُفهم فقط من خلال التهديدات العسكرية بين الدول، بل يجب أن يتم توسيع مفهومه ليشمل التهديدات الداخلية والاقتصادية. ويُعد الأمن مسألة سياسية بامتياز ترتبط بالخطاب المعاصر ومفاهيم السيادة والهوية الوطنية. وبالتالي، فإن توسيع أو إعادة صياغة مفهوم الأمن يعد خطوة سياسية تهدف لتحقيق أهداف ومصالح معينة. وفي هذا السياق يعد هذا المفهوم محورياً، حيث يمكن أن يؤثر أي تهديد للأمن في دولة واحدة على دول الجوار. لذلك، يعد فحص التهديدات الأمنية مثل النزاعات المسلحة، الإرهاب، أو التهديدات الاقتصادية أمراً أساسياً لفهم كيفية بناء استراتيجيات أمنية إقليمية فعالة (Ullman, 1983).

- **الأمن الوطني:** توفير الحماية للمواطنين، والأفراد المتواجدين على أراضي الدولة، واستخدام الوسائل الأمنية للمحافظة على سير الحياة اليومية بشكل صحيح، وبعيداً عن وقوع أية أزمات تؤدي إلى التسبب بضرر، لمكونات المجتمع البشرية والمادي وقديماً كان يرتبط مفهوم الأمن الوطني بالمجالات والآفاق الاستراتيجية والعسكرية التي تتعلق بمواجهة التهديدات المحتملة والمفاجئة ضد دولة ما، وأساليب مواجهتها، إلا أن هذا المفهوم تطور في العقود الأخيرة، ليشمل الجوانب الاقتصادية والبيئية، والثقافية، والاجتماعية، وغيره. وتعرف كلية الدفاع الوطني القطرية

(2022) الأمن الوطني القطري بأنه المحافظة على دولة قطر وصون استقلالها ضد القوى المعادية التي تهدد أسلوب الحياة الذي ارتضاه الشعب القطري. وفي السياق الإقليمي، يرتبط الأمن الوطني القطري بأمن المنطقة بشكل عام. حيث تتداخل مفاهيم الأمن الوطني مع الأمن الإقليمي في حالات تهديدات جماعية مثل الهجمات الإرهابية العابرة للحدود، الهجرات الجماعية، أو الصراعات الإقليمية التي تهدد استقرار جميع الدول المعنية.

- **الأمن الإقليمي:** ذكر كسبر (2023) أن الأمن الإقليمي هو إقامة ترتيبات استباقية وهياكل جديدة يتعاون فيها عدد من الدول لرعاية أمنها وأوضح كشك (2024)، إن التوصيف الصحيح للأمن الإقليمي بات على مفترق طرق إما إيجاد حلول لتلك الأزمات التي تتنازعها دوائر ثلاث وهي المحلية بين أطراف الصراعات نفسها، وإقليمية تلتقي أو تتقاطع بشأن تلك الأزمات وأخرى دولية لها مصالح أو نفوذ تسعى للحفاظ عليه في مناطق الصراعات، ولا سبيل لحلول ناجعة من دون التقاء الرؤى الثلاث أو على الأقل توافقها إن الصورة الإقليمية أضحت قاتمة، ولكن تعدد الصراعات وتشابكها يعكس تحديات هائلة لا ترتبط بالضرورة بالعامل الجغرافي، فالتكنولوجيا الحديثة أنهت مفاهيم السيادة التقليدية سواء أمنياً أو حتى على صعيد حروب المعلومات والترويج لحملات ممنهجة من الأفكار التي تستهدف الأمن المجتمعي. إن تحقيق الاستقرار الإقليمي يتطلب جهوداً معقدة، حيث إن إعادة بناء الدولة الوطنية، رغم صعوبة المهمة في ظل الأزمات السياسية والاجتماعية التي تشهدها دول الجوار، تعد أمراً ضرورياً. وبالتالي: تتمثل إحدى الأولويات في مساعدة الدول دعماً دبلوماسياً وتعاوناً إقليمياً فعالاً، من أجل خلق بيئة أكثر استقراراً وتنمية لدول المنطقة.

5-2 العلاقة بين الوساطة والأمن في العلاقات الدولية:

رغم التحولات الجوهرية التي يشهدها النظام الدولي، لا تزال آليات الوساطة الدولية غير قادرة على التكيف الكامل مع التحديات المعاصرة، لا سيما في ظل تصاعد التشكيك في المعايير المتعارف عليها للعمل الوسيط، وازدياد التهديدات الأمنية غير التقليدية. وقد أصبح مبدأ السيادة ذريعة لرفض الوساطات، وهو ما تجلّى في رفض السلطات السودانية في يناير 2024 لمبادرة الهيئة الحكومية للتنمية (الإيغاد)، بحجة خرق السيادة الوطنية (Liaga & Dessu, 2024).

تصاعد اعتماد الفاعلين الدوليين على منطق "القوة تصنع الحق"، أدى إلى تراجع الالتزام بالحلول التفاوضية، وهو ما وصفه جاكسون (1952) بتحول خطير في إدارة الأزمات. وقد انعكس هذا التوجه بوضوح في حالات مثل سوريا، السودان، وأوكرانيا، حيث فضّلت المقاربات العسكرية على جهود الوساطة.

تُعد الوساطة أداة غير عنيفة لإدارة النزاعات، تساهم في تقليل التصعيد، وفتح قنوات للحوار، وتسهيل التسويات السلمية. ويُبرز (Zartman, 2001:11) دور الوسيط في كسر الجمود التفاوضي، وخلق بيئة تفاوضية أكثر مرونة وأقل تكلفة من الصراع المسلح.

ولا تقتصر الوساطة على وقف العنف، بل تتضمن بناء الثقة وتعزيز التفاهم، ما يجعلها أداة حيوية للأمنين الوطني والإقليمي. ويشير زارتمان (2001، 16) إلى أن الوساطة تهيئ بيئة تفاوضية مناسبة لإنتاج حلول مستدامة، دون ضغوط الصراع المباشر، كما تتيح مرونة في تحديد جدول الأعمال وترتيب المراحل (Zartman, 2001:18).

وفقاً لتصنيف (Liaga & Dessu, 2024)، تنقسم أدوار الوسطاء إلى ثلاثة أنماط رئيسية: ميسرين، حافظين للسلام، وصانعي سلام. وقد يتدخل الوسيط لاقتراح خيارات تفاوضية وتوجيه العملية السياسية عند الحاجة وهذا يعكس تطور دور الوسيط من مجرد ناقل رسائل إلى صانع ديناميكي للسلام. ورغم ما تتمتع به الوساطة من فعالية، فإنها تواجه جملة من التحديات البنيوية، من أبرزها معارضة بعض الأطراف الرئيسية لها، وخصوصاً في النزاعات التي تشمل جهات غير حكومية أو جماعات مصنفة كإرهابية. تتركز الإشكالات الأساسية في هذه السياقات حول قضايا ثلاث: التصنيف القانوني لهذه الجماعات، إمكانية التواصل معها، وضمان الحماية القانونية للوسطاء.

كما أن تعدد الجهات الفاعلة وتباين أجنداتها في البيئة الدولية المعاصرة، يعقد المشهد كما في اليمن عام 2018 حيث أدى تداخل وساطة الأمم المتحدة مع المبادرات السعودية إلى إضعاف فرص الحل السياسي (Liaga & Dessu, 2024).

بناءً على ماورد أعلاه تظل الوساطة أداة محورية في تعزيز الأمن، لكنها تتطلب قدرة عالية على التكيف مع البيئة السياسية، والتزاماً دولياً بتفضيل الحلول السلمية على منطق القوة.

2-6 مفهوم الدولة الصغيرة والوساطة كأداة للقوة الناعمة:

يشير مفهوم الدولة الصغيرة جداراً واسعاً نظراً لارتباطه بأبعاد جغرافية، وسياسية، واقتصادية. فصغر الحجم لا يعني بالضرورة محدودية التأثير، إذ أثبتت دول مثل قطر وسنغافورة قدرتها على لعب أدوار محورية في النظام الدولي. وقد أشار الأمير تميم بن حمد آل ثاني في مؤتمر ميونخ 2018 إلى أن الدول الصغيرة تستطيع، عبر الدبلوماسية والتخطيط الاقتصادي، التصدي لتحديات كبيرة. وتمتاز الدول الصغيرة بمرونة استراتيجية تمكّنها من امتصاص الصدمات، وتبني سياسات أمنية مثل التحالفات الإقليمية والدبلوماسية الناعمة لتعزيز أمنها، رغم ضعف قدراتها الدفاعية (Vicuña, 2010).

وقد ازدادت أهمية هذه الدول في مجال الوساطة خلال العقود الأخيرة، حيث باتت تقدم نماذج

بديلة للوساطات التقليدية التي تقودها القوى الكبرى، كما يؤكد بيركوفيتش (Bercovitch, 2011).

تُعد الوساطة التي تنفذها الدول الصغيرة جذابة لطبيعتها الحيادية وقلة ارتباطها بمصالح متعارضة، ما يعزز مصداقيتها. ووفقاً لـ (Kydd, 2003) فإن صغر الحجم السياسي والجغرافي للدولة الوسيطة يجعلها أقل تهديداً وأكثر قبولاً من قبل أطراف النزاع. إضافة إلى ذلك، تمكّنها السياسات الخارجية المستقرة من بناء ثقة طويلة الأمد.

لم تعد الوساطة من قبل الدول الصغيرة تدرج ضمن "النوايا الطيبة" فقط، بل أصبحت أداة استراتيجية تستخدم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وتعزيز النفوذ عبر أدوات القوة الناعمة كالدبلوماسية والحوكمة (Nye, 2004). وقد أظهرت التجارب أن "الضعف الاستراتيجي" للدول الصغيرة يمكن أن يتحوّل إلى ميزة، حيث تساعد في حفظ ماء الوجه للأطراف الأقوى، وتمنح الأضعف مساحة للتفاوض (Kydd, 2003).

مع ذلك، تواجه هذه الدول تحديات خاصة، مثل التعامل مع أطراف مصنفة كجماعات إرهابية، ما يضع ضغوطاً إضافية على الحياد والسياسات القانونية. ومع تنامي مفهوم "التوسع الافتراضي"، أصبحت الوساطة خياراً استراتيجياً تتبناه الدول الصغيرة لتعزيز حضورها الدولي، لا سيما حين تفتقر للقوة التقليدية، وتعتمد بدلاً منها على الدبلوماسية والتأثير الناعم (Bercovitch, 2011؛ Schneider, 2000 & Bercovitch).

في هذا السياق، يبرز مفهوم القوة الناعمة بوصفه الإطار الذي يُفسر قدرة الدول الصغيرة على التأثير دون امتلاك أدوات القوة التقليدية. ويشير هذا المفهوم إلى قدرة دولة على التأثير في دول أخرى وجذبها بطريقة غير مباشرة، دون اللجوء إلى القوة العسكرية أو الاقتصادية. يعتمد هذا النوع من القوة على استخدام الأدوات الثقافية والفكرية والإعلامية

للتأثير في العلاقات الدولية. يمثل المصطلح تحولاً هاماً في كيفية تأثير القوى الكبرى على سلوك الدول والمجتمعات الأخرى، حيث تم لأول مرة الاعتماد على الأدوات الثقافية والمعنوية بدلاً من القوة العسكرية التقليدية أو الأدوات الخشنة، وتُعد القوة الناعمة اليوم من أهم مكونات القوة في العلاقات الدولية، خصوصاً مع تصاعد أهمية الأدوات الرمزية والاتصالية في السياسة الخارجية (أبو كرمي، 2023: 23).

وتتيح القوة الناعمة للدول الصغيرة تحقيق أهدافها الاستراتيجية بكلفة أقل، وبأثر أوسع، عبر بناء شبكات من الثقة والشرعية في الأوساط الدبلوماسية والإنسانية. وبهذا تصبح الوساطة أداة فعالة ضمن منظومة القوة الناعمة، لا سيما حين يتم توظيفها بذكاء سياسي وحياد فعال لتعزيز المكانة الدولية والاستقرار الإقليمي.

7-2 النظريات المفسرة للوساطة:

1-7-2 النظرية الواقعية الجديدة:

تركز النظرية الواقعية الجديدة، كما صاغها كينيث والتز (Kenneth Waltz)، على بنية النظام الدولي بوصفها الأساس الذي يُفسر سلوك الدول. وتُشير هذه البنية إلى حالة فوضوية تفتقر إلى سلطة عليا فوق الدول قادرة على تنظيم سلوكها أو ضمان أمنها، وهو ما يدفع كل دولة إلى الاعتماد على ذاتها لضمان بقائها وتعزيز أمنها، وذلك من خلال السعي الدائم لتعزيز قوتها العسكرية والاقتصادية (عبد الغني، 2022).

تهدف الواقعية الجديدة إلى تفسير تشابه سلوكيات الدول رغم اختلاف أنظمتها السياسية وتباين أيديولوجياتها، كما تُبين أسباب استمرار الأنماط التقليدية في العلاقات الدولية رغم تصاعد الترابط والاعتماد المتبادل بين الدول. ومع ذلك، تُعتبر هذه النظرية قاصرة عن تقديم أدوات لفهم السياسات الداخلية أو توجيه السياسات الخارجية (عبد الغني، 2022). تُعد

النظرية الواقعية الجديدة إطاراً لفهم سلوك الدول الصغيرة في النظام الدولي الفوضوي، حيث تسعى هذه الدول إلى ضمان بقائها وتعزيز أمنها. تُبرز التجربة القطرية في الوساطة الدولية كيف يمكن لدولة صغيرة، مثل قطر، أن توظف أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية الوقائية لتحقيق أمنها الوطني وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، بما يتماشى مع مفاهيم الواقعية الجديدة.

2-7-2 النظرية الليبرالية:

تُجادل النظرية الليبرالية بأن القضايا الدولية لا يمكن اختزالها فقط في الشؤون الأمنية والعسكرية كما تفعل النظرية الواقعية. إذ يرى الليبراليون أن السياسة الدولية تتسم بطابع متشعب ومتشابك (extensive)، وأن القضايا الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والثقافية، تُعد ذات أهمية متساوية - بل أحياناً تفوق - القضايا العسكرية من حيث التأثير على الاستقرار الدولي (مصطفى، 2021).

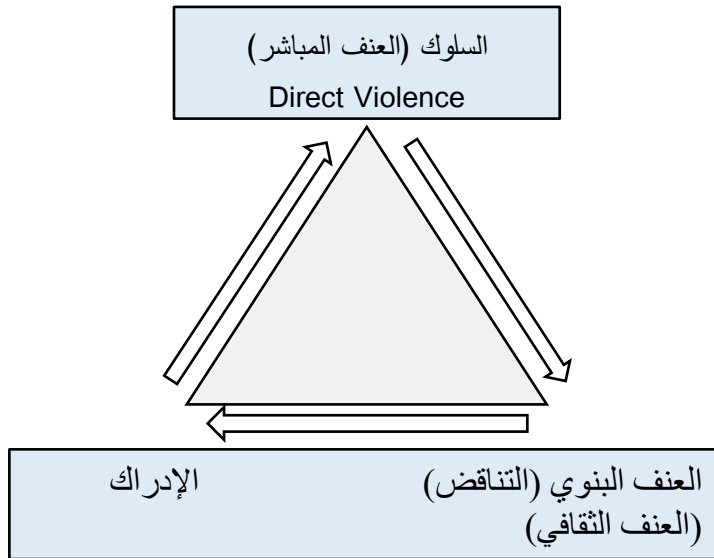
يرفض الليبراليون الفكرة التقليدية القائلة إن السياسات "العليا" (high politics) "تتصرف في الأمن والدفاع، بينما تنتمي القضايا الاقتصادية والاجتماعية إلى ما يُعرف بالسياسات "الدنيا" (low politics) " بل يرون أن هذا التصنيف تعسفي ولا يعكس الواقع الدولي الحديث، حيث باتت النزاعات حول الموارد، وقضايا التغير المناخي، والهجرة، والبطالة، تُهدد الأمن بنفس القدر أو أكثر من النزاعات المسلحة. (مصطفى، 2021). وهنا تظهر أهمية الوساطة القطرية، من المنظور الليبرالي، كأداة متكاملة تُعالج طيفاً واسعاً من القضايا، وليس فقط وقف إطلاق النار أو فض النزاعات المسلحة، بل أيضاً دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والحوار الثقافي، والتنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى الوساطة كوسيلة فعّالة لتحقيق الأمن الوطني من خلال تعزيز التعاون الدولي والشراكات متعددة الأطراف.

ساهم يوهان غالتونغ، أحد أبرز رواد دراسات السلام، في تطوير فهم أعمق لمفاهيم حل النزاعات من خلال تمييزه بين السلام السلبي والسلام الإيجابي، حيث عرّف الأول على أنه

غياب العنف المباشر أو المادي، في حين اعتبر الثاني نتيجة لمعالجة الجذور البنيوية والثقافية للصراع. وبحسب غالتونغ، فإن بناء السلام ليس مجرد وقف للقتال أو التوسط لحل الخلاف، بل هو مسعى شامل لإنشاء هياكل اجتماعية وسياسية واقتصادية عادلة تزيل أسباب النزاعات وتمنع تكرارها. وقد دعم هذا المفهوم من خلال نموذج "مثلث العنف"، الذي يتضمن ثلاثة أبعاد: العنف المباشر، والعنف الهيكلية المرتبط بعدم المساواة والحرمان، والعنف الثقافي المتمثل في التبريرات الأيديولوجية للعنف والتمييز. ووفقاً لهذا النموذج، فإن أي تدخل لحل النزاع لا بد أن يتجاوز الحلول المؤقتة نحو معالجة العوامل العميقة التي تغذي التوترات والانقسامات داخل المجتمعات (بوساحة، 2018).

شكل (1)

مثلث النزاع لغالتونغ



المصدر: بوساحة، (2018).

تُجسد الوساطة القطرية مفاهيم غالتونغ حول السلام الإيجابي، حيث إنها تتوجه نحو إزالة أسباب العنف عبر استثمار مواردها في تمكين المجتمعات المحلية، وتعزيز العدالة، ودعم إعادة الإعمار في

مرحلة ما بعد النزاع. ويُعزز هذا النهج اعتماد قطر على أدوات القوة الناعمة مثل الإعلام، والتعليم، والدبلوماسية الإنسانية، ما يمنحها قبولاً دولياً وقدرة على ممارسة التأثير.

2-7-3 استراتيجية البقاء:

تشير إلى اتباع قطر توجهاً سلمياً حاكماً سياستها الخارجية الأمر الذي يجنبها الاصطدام بالقوى الإقليمية الكبرى في المنطقة، والذي يفسره بعض الباحثون في مجال السياسة بكونه حالة «دفاع عن النفس» أمام خطر الأطماع الخارجية، تعد دولة قطر دولة غنية بالثروات الطبيعية والمالية وهي دولة مساحتها صغيرة وعدد سكانها قليل بالمقارنة مع أكبر قوتين إقليميتين مجاورتين هما «إيران والسعودية» اللتان تتنافسان على الهيمنة في منطقة. حيث تعاني منطقة الشرق الأوسط من عدم الاستقرار؛ فقد شهدت هذه المنطقة ثلاث حروب كبرى في أقل من عقدين (النعمي، 2022: 14-16). الجدول رقم (1) يوضح مقارنة بين دولة قطر وبين جاريها الكبيرين «السعودية» و«إيران» من منظور: المساحة الجغرافية، والقوة العسكرية، والحجم الاقتصادي.

الجدول رقم (1)

مقارنة بين دولة قطر وبين «السعودية» و«إيران» 2025-2024

المؤشر	قطر (Qatar)	السعودية (Saudi Arabia)	إيران (Iran)
المساحة الجغرافية (كم ²)	11,586	2,149,690	1,648,195
عدد السكان (2024)	3.110.000	36.010.000	90.600.000
القوة العسكرية	12.760	257.000	610,000
الناتج المحلي الإجمالي (2024)	240.2 مليار دولار	1.1 تريليون دولار	388.4 مليار دولار

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، Global Firepower، ومعهد SIPRI (2025-2024).

2-7-4 نظرية القوة الناعمة:

يرى ناي أن القوة الناعمة هي القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة من خلال قوة الجذب والإقناع بدلاً من الإكراه أو الحوافز المادية. وبحسب تعبيره: "القوة الناعمة هي القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الجاذبية بدلاً من الإرغام أو الدفع. وقد طوّر ناي هذا المفهوم باعتباره بديلاً عن "القوة الصلبة" التي تتمثل في الوسائل العسكرية والاقتصادية، مؤكداً أن النفوذ الحقيقي يمكن أن يتحقق من خلال أدوات غير مادية مثل القيم السياسية، والثقافة، والشرعية الأخلاقية. وقد كرّس ناي هذا المفهوم في كتابه الشهير عام 2004، والذي بات منذ ذلك الحين مرجعاً عالمياً يُستند إليه في العديد من النقاشات والتحليلات السياسية عبر دول متعددة، مثل اليابان وكوريا الجنوبية والبرازيل والصين، وصولاً إلى منطقة الشرق الأوسط. ويكمن جوهر القوة الناعمة في التأثير الطوعي في سلوك الآخرين من خلال تشكيل الأجندة العامة، وبناء الإقناع، واستثارة مشاعر الجذب الإيجابي، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج مفضلة دون الحاجة إلى استخدام وسائل القسر (عيسو، 2023).

يُعد مفهوم القوة الناعمة كما طوّره جوزيف ناي مدخلاً نظرياً مهماً لفهم الدور الدبلوماسي المتنامي لبعض الدول الصغيرة، ومنها دولة قطر، التي نجحت في ترسيخ مكانتها كوسيط فاعل في عدد من النزاعات الإقليمية والدولية دون امتلاكها لأدوات القوة الصلبة التقليدية. فمن خلال توظيف أدوات القوة الناعمة مثل الإعلام (قناة الجزيرة)، والدبلوماسية الثقافية، والمساعدات الإنسانية، تمكنت قطر من بناء صورة دولية لجاذبيتها ومصادقيتها كوسيط محايد وفعال.

الفصل الثالث: التجربة القطرية في الوساطة الدولية

1-3 مقدمة:

في ظل بيئة إقليمية في ظل بيئة إقليمية ودولية تتسم بتزايد النزاعات وتعقيد العلاقات بين الفاعلين، برزت دولة قطر كلاعب نشط في مجال الوساطة، مستندةً إلى موقعها الجيوسياسي وسياسة خارجية ديناميكية تهدف إلى تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي. وقد نجحت في توظيف أدوات القوة الناعمة ومواردها الاقتصادية وعلاقاتها المتعددة الأطراف للاضطلاع بدور الوسيط في عدد من النزاعات المعقدة.

ووفقاً لأحد المختصين في مجال الوساطة بوزارة الخارجية، فإن "الوساطة القطرية لديها أهداف استراتيجية تكمن في زيادة نفوذ دولة قطر وفي حال تعرضت لأزمات أمنية فإن المجتمع الدولي سيقف إلى جانبها، كما حدث خلال أزمة الحصار في 2017".²

يتناول هذا الفصل تجربة الوساطة القطرية من خلال تحليل السياق الجيوسياسي المحيط، واستعراض المبادئ الحاكمة لسياستها الخارجية، وتسليط الضوء على أبرز نماذجها في اليمن ولبنان والسودان وأفغانستان، مع بيان الخصوصيات التي ميزت كل حالة. كما يناقش العوامل التي أسهمت في ترسيخ دور قطر كوسيط، والتحديات التي واجهتها داخلياً وخارجياً، بالإضافة إلى مراجعة نقدية لأبرز الملاحظات والانتقادات التي وُجّهت لبعض هذه التجارب.

2-3 الوساطة في السياسة الخارجية القطرية:

شهدت دولة قطر تحولات كبيرة في سياستها الداخلية والخارجية، فقد ساهمت مواردها الحيوية والاستراتيجية مثل الغاز الطبيعي، ووقوعها في منطقة جغرافية حيوية ومهمة اقتصادياً وجيوسياسياً في

² عضو مكتب الوساطة - وزارة الخارجية القطرية

تعزيز مكانتها الإقليمية. كما أن الوضع السياسي المضطرب في المنطقة، الذي يشهد توترات شبه دائمة بين بعض القوى الإقليمية، دفع قطر إلى تبني سياسة مستقلة ومحايدة تقوم على الحوار، والوساطة، والدبلوماسية الوقائية، وتسوية النزاعات والأزمات بالطرق السلمية (رنتيسي، 2014: 57).

تتمثل أبرز سمات هذه السياسة في أن قطر ليس لديها أطماع توسعية، بل تسعى لتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي، ومن هنا، لجأت العديد من الأطراف إلى قطر نظراً لدورها البارز في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة. كما أن سياسة الوساطة القطرية تعتمد على مبدأ الشفافية والصدقية، مع احترام العادات والتقاليد واللغة والدين لكل الأطراف المعنية (القحطاني ومنصور، 2021: 27).

تلتزم قطر بأحكام القانون الدولي في الوساطة وتحافظ على نزاهة المفاوضات، ما يعزز مصداقيتها كوسيط محايد، هذه السياسة لم تكن محكومة بتنافس على تسوية النزاعات، بل كانت تهدف إلى دعم الأدوار السلمية التي يعمل المجتمع الدولي على معالجتها، حيث تبتعد عن سياسة المحاور والاستقطاب السياسي التي قد تهدد الاستقرار الإقليمي والدولي. بدلاً من ذلك، تسعى قطر إلى إقامة تحالفات وتوافقات إقليمية ودولية تساهم في تسوية النزاعات وتحقيق التوافق بين الأطراف المختلفة (فاعور، 2023: 12). في خطابه أمام الأمم المتحدة عام 2023، قال الأمير تميم بن حمد آل ثاني: "نؤمن بأن تحقيق السلام يتطلب شراكة من جميع قطاعات الدولة، فدورنا كوسيط لا يكتمل إلا بتكامل العمل الإنساني، والدبلوماسي، والأمني." وهذا يعكس بوضوح أن الوساطة القطرية هي سياسة دولة وليست نشاط وزارة، وهي جزء من بنية استراتيجية تحصّن الأمن الوطني عبر الانخراط المؤثر في بيئة الإقليم المضطربة.

إن قرار قطر بوضع الوساطة في قلب سياستها الخارجية يعكس الوعي السياسي لدى القيادة القطرية التي سعت إلى بناء سياسة خارجية مبتكرة ومستقلة، وكان من بين أولى الخطوات الهامة في هذه

الاستراتيجية تأسيس قناة الجزيرة، التي ساهمت في رفع مكانة قطر على الساحة الإقليمية والدولية، مما عزز سمعتها كداعم رئيسي للاستقرار والسلام. وبالتالي، كسبت قطر ثقة المجتمعين الإقليمي والدولي، وأصبحت لاعباً أساسياً في تسوية الأزمات الإقليمية والدولية، وأثبتت نفسها كوسيط مقبول من جميع الأطراف (قمينائيس وتركماني، 2023:26). ويُعد التزام الدستور القطري، خصوصاً المادة السابعة، بتعزيز السلم الدولي عبر الوسائل السلمية، دليلاً على أن الوساطة تمثل ركيزة دستورية وأداة استراتيجية في السياسة الخارجية القطرية (وزارة الخارجية القطرية، 2023). الملحق (أ) يوضح جهود الوساطة القطرية.

3-3 دوافع الوساطة القطرية:

تعكس الوساطة القطرية توجهها استراتيجياً مدفوعاً بعدة دوافع مترابطة، أبرزها: حماية الأمن الوطني، تعزيز الدور الإقليمي، وبناء صورة دولية مؤثرة. فباعتبارها دولة صغيرة في بيئة جيوسياسية مضطربة، تتبنى قطر الوساطة كأداة وقائية لتعزيز أمنها القومي وضمان بقائها في محيط خليجي يتسم بتقلبات مستمرة وتنافس نفوذ حاد. ويرى اعراب (Aarab, Rachid, 2014:52-54) أن الأمن الوطني يُشكّل المحرك الأساسي لهذا التوجه، حيث تُوظف قطر علاقاتها ومواردها للانخراط في النزاعات دون الدخول في مواجهة مباشرة مع القوى الإقليمية الكبرى. كما يشير (Ulrichsen, 2013) إلى أن سياسة الوساطة أسهمت في موازنة نفوذ أطراف مثل إيران والسعودية، عبر الانخراط النشط في ملفات السودان ولبنان وفلسطين، دون الإضرار بعلاقات حسن الجوار.

أما على المستوى الإقليمي، فقد هدفت قطر إلى ترسيخ مكانتها كفاعل مستقل في النظام الإقليمي العربي، وهو ما برز مع تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم، حيث تبنت الدوحة سياسة خارجية تقوم على الانفتاح، وتوسيع النفوذ عبر الدبلوماسية متعددة المسارات. وقد استفادت قطر من عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن (2006-2007)

لتقديم نفسها كوسيط بديل في أزمات معقدة كالأزمة اللبنانية، حيث لعبت دورًا فاعلاً في المفاوضات التي سبقت صدور القرار 1701 (Ulrichsen, 2013؛ Roberts, 2017).

وفي السياق الدولي، سعت قطر إلى بناء "علامة تجارية وطنية" تُرَوِّج لصورتها كدولة منفتحة ومعتدلة وفاعلة في قضايا السلام. وقد ساعدها في ذلك مزيج من الأدوات الإعلامية والدبلوماسية، أبرزها شبكة الجزيرة، التي استخدمت لتعزيز صورتها كوسيط نزيه. ويشير تقرير (Brookings, 2013) إلى أن قطر نجحت في تقديم نفسها كجهة موثوقة لدى أطراف متعارضة، بما في ذلك الولايات المتحدة، وإيران، وحركة طالبان، مما مكّنها من لعب أدوار فريدة في ملفات تتجاوز محيطها الجغرافي. كما يعزز هذا التوجه ما سماه Alqashouti (2021) بـ "الدبلوماسية الناعمة الفعّالة" التي تمزج بين الحضور الإعلامي، والتحالفات الاستراتيجية، والتموضع المحايد، لصناعة نفوذ مستدام على الساحة الدولية.

3-4 استراتيجيات الوساطة القطرية:

تعد الوساطة القطرية من الأدوات الفعّالة التي تستخدمها دولة قطر لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة والعالم. تعتمد استراتيجيات الوساطة القطرية على مجموعة من المبادئ التي تتضمن الحياد والمرونة، مع التركيز على بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة. وفيما يلي بعض الاستراتيجيات الرئيسية التي تتبعها قطر في عمليات الوساطة (رنتيسي، 2014:58):

- الحياد والمصداقية. تلتزم قطر بمبدأ الحياد، مما يعزز مصداقيتها لدى الأطراف المتنازعة ويساعدها على اكتساب ثقة الأطراف المتنازعة، ويجعلها وجهة مرغوبة لاستضافة المحادثات، حيث يشعر الأطراف المتنازعة بأنها ستجد بيئة آمنة وغير متحيزة يمكن من خلالها التفاوض بحرية.

- استخدام الموارد الاقتصادية كحافز. تعتمد قطر في استراتيجيتها على استخدام الموارد الاقتصادية كأداة تحفيز من أجل تشجيع الأطراف المتنازعة على التوصل

إلى اتفاق. وقدمت قطر مساعدات مالية واستثمارية لدعم مشاريع التنمية في

المناطق المتأثرة بالصراعات، ما يُعتبر حافزاً لتحقيق تسوية سلمية.

- الاستضافة والتمويل. تشتهر قطر بتوفيرها منصة محايدة لاستضافة المفاوضات بين

الأطراف المتنازعة. فقد أصبحت العاصمة القطرية الدوحة نقطة تجمع للمفاوضات الدولية،

حيث تم استضافة العديد من محادثات السلام المهمة. إلى جانب استضافة المفاوضات،

توفر قطر التمويل والموارد اللازمة لتسهيل عملية التفاوض وتنفيذ الاتفاقات.

- التعددية في الوساطة. تنتهج قطر في العديد من الحالات نهج الوساطة التعددية، حيث لا

تقتصر الجهود على دولة قطر فقط، بل تشمل أيضاً منظمات دولية وإقليمية مثل الأمم

المتحدة والاتحاد الإفريقي. حيث يهدف هذا التنسيق إلى تعزيز الفاعلية وضمان مشاركة

أكبر عدد من الأطراف المعنية لتحقيق حل شامل (Ulrichsen, 2013).

- الوساطة المستدامة وطويلة الأمد. تحرص قطر على أن تكون جهود الوساطة مستدامة، ولا

تقتصر فقط على حل النزاع في لحظة معينة، بل تسعى إلى بناء آليات تستمر في العمل

بعد التوصل إلى اتفاقات، مثل متابعة تنفيذ الاتفاقات وتقديم الدعم اللازم لتحقيق الاستقرار

على المدى الطويل.

- الاستثمار في العلاقات الإقليمية والدولية. تمتلك قطر خبرات واسعة في مجال الوساطة

الدولية، مما ساعدها في التوسط في نزاعات معقدة، وتستفيد قطر من علاقاتها الدبلوماسية

القوية مع العديد من الدول، سواء في المنطقة العربية أو على المستوى الدولي وتعمل على

استغلال هذه العلاقات لبناء تحالفات استراتيجية تدعم جهودها في الوساطة، مما يجعلها

أكثر قدرة على التأثير وإقناع الأطراف المتنازعة بحلول سلمية (Alqashouti, 2021).

3-5 الأساليب والأدوات المستخدمة في الوساطة القطرية:

تُجسد الوساطة القطرية نموذجاً يُظهر كيف يمكن لدولة صغيرة أن تلعب دوراً محورياً في تسوية النزاعات الإقليمية والدولية، من خلال توظيف أدوات ناعمة قائمة على الحوار والدبلوماسية الوقائية. وفيما يلي أبرز الأساليب التي اعتمدتها قطر في مساراتها الوسايطية (Ulrichsen، 2013؛ Barakat، 2013؛ Alqashouti، 2021):

- الوساطة متعددة الأطراف: تعمل قطر غالباً ضمن أطر تشاركية مع منظمات كالأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي. ويُعد اتفاق الدوحة للسلام في السودان (2011) مثالاً على هذا النهج، حيث شاركت جهات دولية في دعم الاتفاق.
- الوساطة الوقائية: تتدخل قطر في المراحل المبكرة للنزاعات لتجنّب التصعيد. وقد برز هذا الأسلوب خلال جهودها في الأزمة اللبنانية عام 2008، حين استبقت التدهور الأمني وساعدت على إبرام اتفاق الدوحة.
- الوساطة الشاملة: تحرص قطر على إشراك جميع الأطراف المؤثرة في النزاع دون إقصاء، ما يُعزز شرعية التسوية، كما حدث في محادثات طالبان - الولايات المتحدة، حيث شاركت أطراف متعددة.
- المرونة التفاوضية: تُظهر قطر قدرة عالية على التكيف مع تعقيدات النزاعات، من خلال تقديم حلول توافقية تأخذ مصالح جميع الأطراف، دون فرض نماذج جاهزة أو شروط مسبقة.

- الأدوات المستخدمة في الوساطة القطرية:

تعتمد الوساطة القطرية على توظيف أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية المتعددة الأبعاد، حيث اعتمدت دولة قطر على مجموعة متكاملة من الوسائل التي ساعدتها في أداء دور الوسيط الفاعل رغم

محدودية حجمها الجغرافي والسكاني. وتستند هذه الأدوات إلى مقارنة استراتيجية تربط بين السياسة، الاقتصاد، الإعلام، والقانون الدولي، ويمكن استعراضها كما يلي:

- القوة الناعمة: برزت قطر كنموذج رائد في استخدام القوة الناعمة، التي تمثلت في قدرتها على التأثير غير القسري من خلال أدوات متنوعة مثل قناة الجزيرة، والخطوط الجوية القطرية، والمنصات الدبلوماسية والاقتصادية. لقد ساعدت هذه الأدوات في بناء صورة ذهنية إيجابية لقطر كوسيط موثوق، يعكس توازنًا سياسيًا ومرونة تفاوضية. كما أسهمت المشاريع التنموية التي نفذتها قطر عبر الصندوق القطري للتنمية و"قطر الخيرية" في مناطق مثل غزة ودارفور، في تعميق تأثيرها الإيجابي وتعزيز قبولها لدى الشعوب والحكومات على حد سواء (القحطاني، ومنصور، 2021:11).

- السياسة الخارجية المستقلة: منذ أوائل الألفية، تبنت قطر سياسة خارجية مرنة وغير خاضعة لمحاور الاستقطاب الإقليمي، مما أهلها لتكون جهة مقبولة من مختلف الأطراف المتنازعة. حافظت قطر على علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة وإيران في آنٍ واحد، كما دعمت بعض الحركات الإسلامية في حين أبقى علاقات قوية مع الغرب، ما أتاح لها مساحة واسعة للحركة والوساطة في نزاعات معقدة، كأفغانستان والسودان (رنتيسي، 2014:63).

- بناء هوية الدولة (State Branding): سعت قطر إلى خلق صورة مميزة لها على الساحة الدولية كدولة فاعلة في دعم السلام والتعاون، من خلال استراتيجية إعلامية ورياضية وثقافية. فعلى سبيل المثال، شكّلت قناة الجزيرة رافعة إعلامية لسرد روايات بديلة للنزاعات، بينما ساعدت استضافة كأس العالم 2022 في تعزيز صورتها كدولة مستقرة ومنفتحة. كما قدمت نفسها

كمفاوض نزيه عبر ملفات لبنان ودارفور وفلسطين، مما كرسها كقوة ناعمة تمتلك قدرة تأثير معنوي كبير في النظام الدولي (العناني، 2020:82).

- الدبلوماسية الإنسانية: لم تقتصر جهود قطر على التفاوض السياسي، بل امتدت إلى تقديم دعم إنساني وتنموي طويل الأمد. فعلى سبيل المثال، بعد توقيع اتفاق الدوحة للسلام في دارفور عام 2011، واصلت قطر دعمها عبر تنفيذ مشاريع إسكان وتعليم وتنمية محلية. كما دعمت جهود إعادة إعمار غزة، وساهمت في تحسين البنية التحتية في لبنان بعد اتفاق 2008، وساهمت في دعم السلام بأفغانستان من خلال برامج تدريب وتعليم بالتعاون مع شركاء دوليين (المهندي، 2023:27).

- صعود قطر إلى الصدارة العالمية. شهدت قطر في السنوات الأخيرة صعوداً ملحوظاً على الساحة العالمية، حيث تحولت من دولة صغيرة إلى واحدة من أبرز القوى العالمية في مجالات الاقتصاد والوساطة السياسية. يعود هذا التحول الكبير إلى سلسلة من السياسات والقرارات التي اتخذتها القيادة القطرية لتطوير البنية التحتية الاقتصادية وتعزيز مكانتها الدبلوماسية، ورفع مستوى تأثيرها الدولي. وأحد العوامل الرئيسية في صعود قطر هو اكتشاف حقول الغاز الطبيعي، مما جعلها واحدة من أكبر منتجي الغاز في العالم. هذا الاكتشاف أتاح لها مصادر مالية ضخمة، مما سمح لها بتطوير مشاريع كبرى في مجالات مثل الرياضة، والتعليم، والصحة، والإعلام. (مبروك، 2018:19).

- سرية المفاوضات: تُعد السرية من السمات البارزة للوساطة القطرية. إذ تلتزم قطر بعدم الإفصاح عن تفاصيل العملية التفاوضية لضمان عدم التأثير عليها من أطراف خارجية أو وسائل الإعلام. وقد برز هذا النهج في عدة وساطات حساسة، مثل النزاع في غامبيا عام 2017، وجهود الوساطة في ميانمار، والنزاع الحدودي بين تركيا واليونان. وقد ساعد هذا المبدأ في الحفاظ على ثقة الأطراف بالدوحة كوسيط نزيه ومحيد (القحطاني ومنصور، 2021:12).

- الالتزام بقواعد القانون الدولي: تحرص الدبلوماسية القطرية على الانسجام مع القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني وقواعد فض النزاعات. وقد وثقت بعض اتفاقاتها كملاحق رسمية في مجلس الأمن، مما منحها غطاءً دولياً ودعماً لمخرجات الوساطة. كما تحرص قطر على احترام مبدأ "عدم الإكراه" في الحلول المطروحة، وتتبنى مقاربة توافقية تعتمد على رغبة الأطراف المعنية دون فرض حلول جاهزة (فاعور، 2023:36).

الجدول رقم (2) الأدوات المستخدمة في الوساطة القطرية

الأداة	الوصف	أمثلة وتطبيقات
القوة الناعمة	استخدمت قطر أدوات مثل الإعلام (الجزيرة)، الخطوط الجوية، والاستثمارات لتعزيز دورها كوسيط.	الوساطة في فلسطين ولبنان، الدعم التتموي في دارفور.
بناء هوية الدولة	استراتيجية لتعزيز الصورة الدولية كداعم للسلام والاستقرار من خلال الإعلام والرياضة.	تنظيم كأس العالم 2022، استثمارات إعلامية.
السياسة الخارجية المستقلة	اتباع نهج مستقل في العلاقات الدولية بدون الانخراط في المحاور التقليدية.	علاقات متوازنة مع أمريكا وأوروبا والدول العربية.
الدبلوماسية الإنسانية	دمج العمل الإنساني والتتموي في جهود الوساطة لخلق تأثير دائم.	مبادرات في دارفور، فلسطين، لبنان، أفغانستان.
صعود قطر إلى الصدارة العالمية	توظيف الثروات الاقتصادية لتعزيز النفوذ الدبلوماسي والمكانة الدولية.	مشاريع رياضية وتعليمية وصحية، دور محايد في النزاعات.
سرية المفاوضات	الالتزام بعدم نشر تفاصيل المفاوضات لضمان فعالية التفاوض وثقة الأطراف.	جهود في غامبيا، ميانمار، آسيا الوسطى، والخلاف التركي اليوناني.
الالتزام بالقانون الدولي	اعتماد قواعد القانون الدولي والشرعية الأممية لتقوية الوساطات القطرية.	توثيق نتائج الوساطات وإحالتها إلى مجلس الأمن.

المصدر: الباحثة بالاستناد للدراسات السابقة.

3-6 أبرز نماذج الوساطة القطرية:

برزت دولة قطر كلاعب دبلوماسي فاعل في مجال الوساطة الإقليمية والدولية، حيث تبنت سياسة خارجية نشطة تهدف إلى تعزيز السلم والأمن من خلال الحوار والتفاوض. وقد نجحت الدوحة، عبر أدوات دبلوماسية متعددة، في جمع الأطراف المتنازعة على طاولة الحوار، مستفيدة من حيادها السياسي وعلاقاتها المتوازنة مع مختلف الفاعلين. وأسهمت الوساطات القطرية في التوصل إلى اتفاقات تهدئة أو تسوية مرحلية في عدد من الأزمات، مثل النزاع في دارفور بالسودان، والأزمة اللبنانية، ومفاوضات حركة طالبان مع الولايات المتحدة، ما عزز من مكانة قطر كوسيط موثوق على الصعيد الدولي.

3-6-1 الوساطة القطرية في اليمن:

شهد اليمن شهد اليمن منذ عام 2004 سلسلة من المواجهات المسلحة بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثيين في محافظة صعدة، نتيجة تعقيدات اجتماعية وقبلية، وأدت إلى اندلاع ما عُرف بـ"الحروب الست"، وتكرار التصعيد حتى عام 2008، حيث اقتربت الاشتباكات من صنعاء (العزيمي وآخرون، 2022).

في هذا السياق، بدأت قطر جهود وساطتها عام 2007 بين حكومة الرئيس علي عبد الله صالح وجماعة الحوثيين، وأنثرت في البداية عن وقف إطلاق نار واتفاق سلام في الدوحة عام 2008، ثم استؤنفت الوساطة في 2010 وأسفرت عن هدنة جديدة، ما عُدَّ إنجازًا دبلوماسيًا مهمًا رغم هشاشته (العزيمي وآخرون، 2022).

غير أن هذه الوساطة لم تُكَلِّل بالنجاح طويل الأمد، إذ أطاحت ثورات "الربيع العربي" ببنية النظام السياسي القائم، مما ساهم في انهيار الاتفاقات السابقة، وأدى إلى تصاعد النزاع وسيطرة الحوثيين على صنعاء في 2014، ثم تدخل التحالف بقيادة السعودية عام 2015، لتتحول الأزمة إلى نزاع إقليمي معقد وانتهت بذلك الوساطة القطرية (القحطاني ومنصور، 2021: 14).

وقد أظهرت هذه التجربة أهمية المبادرات الدبلوماسية المبكرة في احتواء النزاعات، لكنها تكشف في الوقت نفسه محدودية فاعلية الوساطة في غياب توافق إقليمي ودولي. فشل استدامة الاتفاق يعكس أن الوساطة، رغم نجاحها المؤقت، لم تستطع معالجة الجذور البنيوية للصراع، وهو ما جعل الأزمة تتفاقم لاحقاً وتتحوّل إلى تهديد إقليمي مستمر، له انعكاسات مباشرة على الأمن الخليجي والقطري، خاصة مع اقتراب النزاع من حدود دول مجلس التعاون وتأثيره على الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وهو ما يعزز الحاجة إلى إطار أمني أكثر تنسيقاً وتماسكاً.

3-6-2 الدور القطري في تسوية الأزمة اللبنانية (2006-2008):

شهد لبنان منذ عام 2004 تصاعداً في حدة التوتر السياسي والأمني، خاصة بعد صدور القرار الأممي 1559 الداعي إلى إنهاء الوجود السوري، واغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري عام 2005، ما دفع مجلس الأمن لتشكيل لجنة تحقيق دولية بقيادة القاضي ميليس، الذي أشار إلى احتمال تورط سوري - لبناني في الاغتيال (منصور، 2024).

تفاقمّت الأزمة مع حرب إسرائيل على لبنان صيف 2006، التي عمّقت الانقسام بين قوى 8 و14 آذار. هنا برزت قطر بدور فاعل في التفاوض مع الولايات المتحدة وفرنسا لوقف القتال، وساهمت في اعتماد القرار 1701، بالإضافة إلى تخصيص 300 مليون دولار لإعادة إعمار الجنوب اللبناني (منصور، 2024).

في مايو 2008، نظّمت قطر مؤتمر الحوار الوطني بين الفرقاء اللبنانيين في الدوحة، برعاية أمير قطر، وبمشاركة الجامعة العربية. وأسفرت هذه المبادرة عن اتفاق الدوحة الذي أنهى الفراغ السياسي بانتخاب ميشال سليمان رئيساً، وتعديل قانون الانتخابات، في خطوة اعتُبرت إنجازاً دبلوماسياً قوطرياً بارزاً (الجزيرة، 2008).

تُبْرز الوساطة القطرية في لبنان قدرة الدوحة على التحرك في بيئات سياسية معقدة تتداخل فيها الحسابات الإقليمية والدولية. فقد ساعدت قطر على تفكيك حالة احتقان داخلي كانت تتذر بانهايار

مؤسسات الدولة، وأثبتت فعالية أدواتها في بناء التوافق بين أطراف متصارعة. لكن من ناحية أمنية، فإن محدودية تأثير الاتفاق على المدى الطويل تُظهر أن أي وساطة لا بد أن تُستكمل ببناء مؤسسات لبنانية مستقرة، وضمان توافق إقليمي مستدام، وهو ما لم يتحقق لاحقاً، ما يجعل الأزمة اللبنانية عرضة للعودة إلى التصعيد عند كل استحقاق سياسي جديد.

3-6-3 وساطة قطر في أزمة دارفور:

شهد إقليم دارفور في السودان اندلاع صراع مسلح منذ عام 2003، أسفر عن مقتل آلاف الأشخاص ونزوح مئات الآلاف من السكان داخلياً وخارجياً. وعلى الرغم من توقيع اتفاقيات سلام في أديس أبابا عام 2004 وأبوجا عام 2006، إلا أن الاشتباكات بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة استمرت، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية والأمنية. هذا الوضع المتدهور دفع المجتمع الدولي إلى التدخل للبحث عن حلول دائمة لإنهاء الصراع، ومن أبرز تلك الجهود تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) عام 2007 (UNAMID, 2011) .

بدأت قطر دورها في الوساطة لحل النزاع في دارفور منذ عام 2006، مستفيدة من عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي. وقد توجت هذه الجهود بتوقيع "وثيقة الدوحة للسلام في دارفور" في يوليو 2011، التي اعتمدها مجلس الأمن الدولي والدستور السوداني (UN Press, 2011) . وسعت قطر إلى ترجمة بنود الوثيقة إلى خطوات عملية عبر إطلاق "صندوق دعم دارفور" عام 2012، المخصص لتنفيذ مشاريع تنمية وإعادة الإعمار (The Free Library, 2012) . كما واصلت قطر جهودها من خلال لجنة متابعة تنفيذ الوثيقة التي عقدت اجتماعاتها بشكل دوري في الدوحة، برئاسة مشتركة مع الأمم المتحدة (UN Peacekeeping, 2018) . إلى جانب ذلك، تعاونت قطر مع ألمانيا والاتحاد الأفريقي لدفع الفصائل غير الموقعة نحو الانخراط في عملية السلام، مما أدى إلى توقيع اتفاق إطاري في برلين في ديسمبر 2018 والتزام الأطراف باستئناف المفاوضات في الدوحة (Ministry of Foreign Affairs, 2018).

واصلت قطر جهودها مع ألمانيا والاتحاد الأفريقي لحث الحركات غير الموقعة على الانضمام، ما أدى إلى توقيع اتفاق إطاري في برلين عام 2018 واستئناف المفاوضات في الدوحة (Ministry of Foreign Affairs, 2018). وقد أدى هذا المسار إلى توقيع وثيقة الدوحة بين الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة، شملت ترتيبات لتقاسم السلطة والثروة وعودة النازحين (United Nations, 2011). رغم الإشادة الدولية، واجهت الوساطة القطرية تحديات، أبرزها تعدد الفصائل المسلحة وتعتت بعضها، ما حدّ من فرص السلام الشامل، رغم المبادرات التنموية مثل القرى النموذجية لإعادة الاستقرار (Qatar Ministry of Foreign Affairs, 2011).

تُعَدّ الوساطة القطرية في دارفور نموذجًا ناجحًا للدبلوماسية الوقائية، حيث ساهمت في خفض العنف وتهيئة بيئة أكثر استقرارًا نسبيًا في الإقليم. غير أن محدودية تأثير الاتفاق على الفصائل غير الموقعة، وتباين الولاءات المحلية، عرقلت الوصول إلى تسوية نهائية. أمنياً، ساعدت جهود قطر في الحد من التدهور الكامل للدولة السودانية خلال فترة ما قبل الانفصال، لكنها كشفت في الوقت ذاته عن تحدٍ جوهري في الوساطات متعددة الأطراف: غياب الضامن التنفيذي الملزم، ما يعرض الاتفاقات لخطر الانهيار في حال غياب الاستقرار السياسي الوطني أو الإقليمي.

3-6-4 وساطة قطر في النزاع بين جيبوتي وإريتريا:

شهدت الحدود بين جيبوتي وإريتريا توتراً متصاعداً منذ عام 2008 بسبب نزاع حدودي في منطقة "رأس دوميرا"، حيث اندلعت اشتباكات عسكرية أوقعت قتلى وجرحى من الطرفين، واستمرت حالة الاستنفار دون تسوية نهائية (United Nations, 2009: 67). في ديسمبر 2009، فرضت الأمم المتحدة عقوبات على إريتريا بسبب رفضها الانسحاب من المنطقة المتنازع عليها، وشملت العقوبات حظر الأسلحة، وتجميد أصول، وقيوداً على السفر (الجزيرة نت، 2017).

دخلت قطر على خط الوساطة في يونيو 2010 بمبادرة غير معلنة، وأثمرت جهودها عن نشر قوة قطرية لحفظ السلام في المنطقة الحدودية، ما أدى إلى انسحاب القوات الإريترية، وخفف من حدة التوتر

بين البلدين. دعمت قطر العملية بإشراف مباشر على تبادل الأسرى بين الطرفين، بما في ذلك إطلاق أربعة أسرى جيبوتيين في مارس 2016، وزيارة مسؤولين قطريين لأسرى الحرب الإريتريين في فبراير 2017، مما عزز الثقة في الوساطة القطرية (الجزيرة نت، 2017).

أظهرت الوساطة القطرية قدرة الدوحة على التعامل مع نزاعات حدودية حساسة ذات بُعد جيوسياسي، خصوصًا في منطقة القرن الإفريقي القريبة من مضيق باب المندب، أحد أهم ممرات التجارة العالمية. نشر القوة القطرية شكّل تحولاً نوعياً في دور الوسيط إلى ضامن ميداني مباشر، وهو ما أسهم في تهدئة الفعالية. أمنياً، أسهمت هذه الوساطة في منع تصعيد قد يؤدي إلى نزاع أوسع بين دولتين استراتيجيتين، وساعدت على تأمين خطوط الملاحة والتقليل من تدخل قوى إقليمية منافسة. لكن انسحاب القوات القطرية لاحقاً (في 2017) نتيجة الأزمة الخليجية أعاد التوترات، ما يؤكد أهمية الاستمرارية السياسية والدبلوماسية في الحفاظ على فعالية الوساطة.

3-6-5 الوساطة القطرية في النزاع الأمريكي-الإيراني:

شهدت العلاقات الأمريكية-الإيرانية تصعيداً حاداً منذ انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي في مايو 2018، وما تبعه من إعادة فرض العقوبات وتجميد الأصول الإيرانية، الأمر الذي أدى إلى أزمات دبلوماسية متكررة، أبرزها احتجاج متبادل لمواطنين بين الطرفين (ابو راس، 2020).

دخلت قطر على خط الوساطة عبر نقل الرسائل بين الطرفين وتنظيم محادثات غير مباشرة، وأسفرت جهودها عن اتفاق في 2023 شمل تبادل سجناء ورفع التجميد عن قرابة 10 مليارات دولار من الأموال الإيرانية، تم تحويلها لحسابات تحت إشراف قطري لأغراض إنسانية (وزارة الخارجية القطرية، 2023). واعتُبر هذا الاتفاق مثلاً عملياً لتطبيق مفهوم "السلام الإيجابي" كما حدده يوهان غالتونغ، حيث لم تقتصر الوساطة على معالجة أعراض النزاع، بل استهدفت جذوره البنيوية، مثل العقوبات الاقتصادية وغياب قنوات الحوار الرسمية.

تجلى نجاح الوساطة القطرية في تنفيذ صفقة تبادل السجناء، والتي شملت 6 مليارات دولار من الأموال الإيرانية المجمدة، ما عزز من صورة قطر كوسيط موثوق. وفي أكتوبر 2023، أعلنت الدوحة عن رغبتها في توسيع دورها ليشمل الملف النووي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي (Financial Times, 2023؛ Reuters, 2023).

تُعد الوساطة القطرية في النزاع الأمريكي-الإيراني نموذجًا على "الردع الناعم"، إذ نجحت في تقليل فرص التصعيد العسكري في واحدة من أكثر بؤر التوتر في الخليج. هذه الوساطة ساهمت في تخفيف التهديدات المباشرة ضد المصالح الخليجية، لا سيما في مضيق هرمز، وساعدت على فتح قنوات للتفاوض غير المباشر بين قوتين رئيسيتين. وعلى الرغم من نجاح الدوحة في إحداث اختراق مرحلي، إلا أن استمرار التوترات الداخلية في واشنطن وطهران يجعل استدامة هذه الوساطة مرهونة بتقلبات المشهد السياسي. أمنياً، عززت الوساطة من الاستقرار الإقليمي المؤقت، وخففت من حدة الضغوط على الأمن الوطني القطري، لكنها لا تزال عرضة للانحياز ما لم تُعزز بتفاهات شاملة مدعومة دولياً.

3-6-6 الوساطة القطرية في أفغانستان:

عقب استيلاء حركة طالبان على كابل عام 1996، واعتراضها على تسليم قادة القاعدة عقب هجمات 11 سبتمبر، قادت الولايات المتحدة غزوًا أفغانيًا، بينما أخفقت محاولات قطر في استضافة محادثات سلام آنذاك، ما أدى إلى انتقال المفاوضات إلى "بون" وتوقيع اتفاق دون مشاركة طالبان (القحطاني ومنصور، 2021: 18).

ابتداءً من 2007، بدأت قنوات اتصال خلفية بين طالبان والأطراف الدولية، وتم افتتاح مكتب سياسي للحركة في الدوحة عام 2013. ورغم محاولات نقل المفاوضات إلى أبو ظبي، ظلت قطر مركزًا محايدًا، ما أسفر عن توقيع "اتفاق الدوحة" بين الولايات المتحدة وطالبان في فبراير 2020، والذي عُدّ إنجازًا دبلوماسيًا بارزًا (U.S. Department of State, 2020). إلا أن الاتفاق تعرّض لاحقًا لانتقادات حادة، خاصة بعد الانسحاب الأمريكي السريع وسيطرة طالبان على كابل (The Guardian, 2021).

وقد أدى الاتفاق إلى إطلاق سراح أسرى وتهدة مؤقتة، وأسس لانطلاق مفاوضات أفغانية-أفغانية في الدوحة. لكن انهيار الحكومة الأفغانية في أغسطس 2021 أعاق تقدم العملية السياسية وأظهر محدودية التأثير الدبلوماسي في بيانات غير مستقرة (القحطاني ومنصور، 2021: 19).

في أعقاب الانهيار، تصاعدت الأزمة الإنسانية، وبرز دور قطر في تسهيل عمليات الإجلاء وإطلاق سراح المحتجزين الأجانب، ما أعاد تسليط الضوء على أهميتها بوصفها وسيطاً يحتفظ بقنوات مع جميع الأطراف المتنازعة (المساعفة، 2025).

وفي 2025، نجحت قطر في ثلاث عمليات تبادل أسرى، أُطلق بموجبها أربعة مواطنين أميركيين، بينهم جورج غليزمان وفاي هول، بالتعاون مع حكومة تصريف الأعمال في كابل، مما عزز من مكانة قطر في إدارة الأزمات متعددة الأبعاد (المساعفة، 2025). هذه النجاحات أكدت أن قطر قادرة على الجمع بين الأبعاد الإنسانية والسياسية في إدارة الأزمات.

تُظهر الوساطة القطرية في أفغانستان قدرة الدولة على توظيف أدوات القوة الناعمة في بيانات النزاع المعقدة. وقد مكنت قطر من تقليص التهديدات الأمنية المحتملة الناجمة عن عودة طالبان، لا سيما تلك المرتبطة بالإرهاب العابر للحدود، وبتأمين عمليات الإجلاء التي تشمل مصالح غربية حساسة. كما أسهمت الوساطة القطرية في بناء قنوات اتصال ضرورية للتهدة وتبادل الأسرى، مما خفف من حدة التوتر الدولي وأعطى الدوحة موقعاً استراتيجياً في هندسة الاستقرار الإقليمي. ورغم النجاحات الدبلوماسية، تبقى هذه الوساطة معرضة للتقويض بسبب هشاشة الوضع الأمني الأفغاني واستمرار الخلافات الداخلية والدولية حول الاعتراف بحكومة طالبان.

3-6-7 وساطة قطر بين الصومال وكينيا:

شهدت العلاقات بين الصومال وكينيا تصاعداً في التوتر أواخر 2020، نتيجة اتهامات متبادلة بشأن التدخلات الداخلية والنزاع الحدودي البحري، ما أثار قلقاً دولياً من تأثير الخلاف على الأمن الإقليمي وجهود مكافحة الإرهاب في القرن الإفريقي (Hiiraan Online, 2021).

في ظل هذه الأزمة، لعبت قطر دوراً فاعلاً في تخفيف حدة التوتر، حيث أرسل الأمير تميم بن حمد آل ثاني مبعوثه الخاص الدكتور مطلق القحطاني إلى مقديشو ونيروبي حاملاً رسائل سياسية، ما

أسفر عن استئناف العلاقات الدبلوماسية في مايو 2021. (Doha News, 2021; The Peninsula, 2021).
(Qatar, 2021) ، وقد نالت الوساطة القطرية إشادة من مجلس التعاون الخليجي ومراكز بحثية دولية
(Gulf Times, 2021; Stimson Center, 2021).

على الرغم من النجاح الذي تحقق، رغم النجاح الظاهري، تواجه جهود قطر تحديات أبرزها
التنافس مع قوى إقليمية مثل الإمارات وتركيا، وصعوبة التوفيق بين الأطراف المتنازعة في بيئات سياسية
غير مستقرة. مع ذلك، أكدت الوساطة مكانة قطر المتصاعدة في منطقة القرن الإفريقي ذات الأهمية
الجيوسياسية الاستراتيجية (International Crisis Group, 2021).

وقد أظهرت الوساطة القطرية بين الصومال وكينيا أهمية التحرك الدبلوماسي المبكر لتفادي اندلاع
نزاع مفتوح في منطقة استراتيجية تطل على مضيق باب المندب. وقد ساعدت الجهود القطرية في تخفيف
التوترات، مما خفف الضغط الأمني على الملاحة البحرية الدولية وحال دون تعقيد مهام مكافحة الإرهاب
التي تتطلب تنسيقاً إقليمياً. ومن منظور أمني، يمكن اعتبار هذا النموذج وساطة وقائية خففت من
احتمالات عسكرة النزاع وساهمت في تعزيز الأمن البحري والإقليمي، ولو بشكل غير مباشر.

جدول رقم (3)

الوساطات القطرية في تسوية النزاعات

الدولة / الأطراف	سنة التدخل	طبيعة النزاع	نتائج الوساطة
اليمن (الحكومة - الحوثيون)	2007 - 2010	تمرد الحوثيين في صعدة	توقيع اتفاق سلام 2008 - تجديد الهدنة 2010
لبنان (الفرقاء اللبنانيون)	2006 - 2008	أزمة سياسية بعد الحرب مع إسرائيل	اتفاق الدوحة 2008، انتخاب رئيس الجمهورية، تهدئة سياسية
السودان (نزاع دارفور)	2006 - 2011	نزاع مسلح في إقليم دارفور	توقيع وثيقة الدوحة للسلام 2011، دعم دولي وإنشاء صندوق لإعادة الإعمار
جيبوتي - إريتريا	2010 - 2017	نزاع حدودي حول منطقة دميرة	وقف إطلاق النار، نشر قوات حفظ سلام قطرية، انسحاب الوساطة في 2017
أمريكا - إيران	2023	توتر دبلوماسي، تبادل أسرى وأموال مجمدة	صفقة تبادل أسرى، إطلاق أموال إيرانية مجمدة عبر قناة قطرية مصرفية
أمريكا - طالبان (أفغانستان)	2018 - 2020	حرب أفغانستان - انسحاب القوات الأمريكية	اتفاق السلام 2020، اعتراف دولي بالدور القطري في تقريب وجهات النظر
كينيا - الصومال	2021	توتر دبلوماسي على خلفية ترسيم الحدود البحرية	استئناف العلاقات الدبلوماسية بوساطة قطرية

المصدر: الباحثة بالاستناد للدراسات السابقة.

3-6-8 قطر والوساطة في حرب غزة:

مع اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة في أكتوبر 2023، برزت قطر -إلى جانب مصر- كوسيط رئيسي بين حركة حماس وإسرائيل وأسفرت الجهود القطرية في 15 يناير 2025 في تحقيق إنجاز دبلوماسي بارز عبر دورها المحوري في التوصل رسمياً إلى اتفاق وقف إطلاق النار ليحد من عمليات الدمار الشامل والمجازر التي ترتكبها إسرائيل يومياً في قطاع غزة، والتي تُعد من أخطر الانتهاكات الإنسانية التي شهدتها المنطقة خلال العقود الأخيرة مستندة إلى خبرتها الطويلة في التعامل مع النزاعات في المنطقة، وقدرتها على تحقيق نتائج إيجابية في ظروف صعبة (الجزيرة، 2025).

لم يكن الدور القطري مقتصرًا على الوساطة السياسية، بل امتد إلى التأثير الإعلامي والدبلوماسي، حيث برزت قناة الجزيرة كمُنبر رئيسي لنقل الأحداث وتقديم رواية داعمة للمقاومة الفلسطينية، مما عزز

المكانة القطرية في العالمين العربي والإسلامي. في الوقت نفسه، رسّخت الدوحة مكانتها كجهة لا غنى عنها بالنسبة إلى الغرب، في التواصل مع حماس وإدارة المفاوضات غير المباشرة بين الأطراف المتصارعة. ومع ذلك، تواجه قطر انتقادات متزايدة من بعض الدول الغربية التي تعتبر دعمها لحماس عاملاً يزيد من تعقيد الصراع (BBC, 2023).

منذ بداية الحرب المستمرة على غزة في أكتوبر 2023، بدأت قطر تبرز كوسيط رئيسي في السعي نحو التوصل إلى اتفاقات للسلام بين الأطراف المتنازعة. وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إليها من مختلف الأطراف، بما في ذلك من داخل الولايات المتحدة وإسرائيل، تمكّنت الدوحة من تعزيز مكانتها كلاعب دبلوماسي محوري على الساحة الدولية. لقد استفادت قطر من مكانتها الإستراتيجية كلاعب دولي صغير نسبياً، لكنها تتمتع بنفوذ كبير بفضل سياستها الخارجية المتوازنة ودورها المهم في العديد من الأزمات الإقليمية والدولية. في حالة الحرب على غزة، تمكنت الدوحة من فتح قناة اتصال حيوية مع حركة حماس، والتي أغلقت أمام العديد من القوى الكبرى. لقد كانت قطر، وبدعم من الحليفين الرئيسيين الولايات المتحدة وإسرائيل، قادرة على جمع الأطراف المتنازعة على طاولة المفاوضات في أكثر من مرة. تسعى قطر بشكل مستمر إلى الحفاظ على الحياد في سياستها الخارجية، مما يتيح لها أن تكون جسراً بين الأطراف المتنازعة، لا سيما بين حماس والدول الغربية، التي غالباً ما تجد صعوبة في التعامل المباشر مع الحركة. من خلال هذه الوساطة، تمكنت قطر من التفاوض على وقف مؤقت لإطلاق النار، فضلاً عن التوصل إلى تبادل الأسرى، وهو إنجاز دبلوماسي نادر في هذا السياق المعقد. على الرغم من هذه النجاحات، لم تحل الوساطة القطرية من الانتقادات. فقد طالبت جهات سياسية داخل الولايات المتحدة وإسرائيل قطر بالابتعاد عن حماس أو طردها من الدوحة، وهو ما يعكس الضغط الدولي على الدوحة لتعديل نهجها. وفي رد على هذه المطالب، أكدت قطر أن وساطتها هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق تقدم في المفاوضات، مشيرة إلى أن أي تحرك لتقليص دورها قد يؤدي إلى تدهور الوضع أكثر ويجعل الوضع أكثر تعقيداً (الجابر وثيروس، 2024).

تخشى بعض الجهات أن قطر قد تكون منحازة جزئياً إلى حماس، ولكن الواقع يظهر أن الدوحة تواصل العمل مع جميع الأطراف، بما في ذلك الحلفاء الأمريكيين والإسرائيليين، لتيسير الوصول إلى حلول مستدامة. إن استضافة قطر لمكاتب حماس منذ عام 2012 قد وفرت مساحة حيوية لبدء الحوار، مما جعلها اللاعب الوحيد القادر على ربط الأطراف المتناقضة. من الواضح أن دور قطر في الأزمة الفلسطينية قد أثبت فعاليته على الرغم من التحديات الكبيرة. حيث عملت الدوحة على توجيه جهودها لإيجاد حلول مؤقتة وتقديم المساعدات الإنسانية الضرورية، مما ساهم في تخفيف الآلام التي يعاني منها المدنيون في غزة. هذه الجهود تدعم أيضاً تطلعات قطر لتحقيق التسوية السياسية الدائمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إلى جانب ذلك، تظهر الدبلوماسية القطرية قدرتها على العمل بشكل مستقل عن القوى الكبرى، حيث تمكنت من إقامة علاقات متعددة الأطراف مع مختلف الدول والمنظمات الدولية، مما يعزز موقفها كمركز دبلوماسي مؤثر في العالم (الجابر وثيوس، 2024).

وفي هذا السياق، أكد الدكتور نويمي، في مقابلة شخصية (2025)³. أن الملف الفلسطيني يعتبر المجال الأبرز للوساطة القطرية، حيث استفادت الدوحة من علاقاتها المتوازنة مع كل من السلطة الفلسطينية وحركة حماس. وسعت إلى إنهاء الانقسام الفلسطيني منذ عام 2009، من خلال استضافة جولات حوار بين فتح وحماس، وصولاً إلى التهدئة مع إسرائيل عبر تنسيق مع الأمم المتحدة ومصر. رعت قطر العديد من اتفاقات التهدئة المؤقتة بين غزة وإسرائيل، كما مولت مشاريع بنية تحتية ومساعدات إنسانية لسكان القطاع، مما ساعد على تخفيف الأعباء المعيشية عن السكان، وساهم في تجنّب القطاع حروباً أوسع. ومع ذلك، واجهت هذه الجهود تحديات متكررة أبرزها التصعيدات العسكرية، والانقسام السياسي، ومحدودية التفاهات الدولية حول مستقبل غزة .

³ الدكتور محمد نويمي الهاجري، عضو هيئة التدريس في أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية.

جدول رقم (4)

أبرز مراحل الوساطة القطرية في الأزمة الفلسطينية

التاريخ	الحدث	التفاصيل
2012	استضافة حماس في الدوحة	بدأت قطر في استضافة المكتب السياسي لحركة حماس في الدوحة بعد مغادرة الحركة من دمشق، مما وفر قناة تواصل مع الغرب.
أكتوبر 2023	بدء الحرب على غزة	تصاعد النزاع بين إسرائيل وحركة حماس، مما أدى إلى تدخل قطر لتوسيط المفاوضات بهدف تحقيق وقف إطلاق النار.
نوفمبر 2023	الضغط على الأطراف لوقف إطلاق النار المؤقت	قطر تدخلت مع أطراف دولية ومحلية لتوسيع المفاوضات والضغط لوقف إطلاق النار.
ديسمبر 2023	تبادل الأسرى	نجاح الوساطة القطرية في التوصل إلى صفقة لتبادل الأسرى بين إسرائيل وحماس، من خلال مفاوضات مباشرة وغير مباشرة.
يناير 2024	مساعدات إنسانية ودعوة لرفع الحصار عن غزة	قطر أرسلت مساعدات إنسانية ودعمت المفاوضات لتخفيف الحصار على غزة وتحسين الوضع الإنساني.
مارس 2024	إطلاق مبادرات سياسية جديدة	قطر قدمت مبادرات لدعم عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مع الحفاظ على التواصل مع جميع الأطراف.
مايو 2024	مواصلة الضغط من أجل تسوية طويلة الأمد	استمرار الدوحة في دور الوساطة بتقديم اقتراحات للحد من التصعيد وتحقيق تسوية سياسية شاملة.

المصدر: الباحثة بالاستناد للدراسات السابقة.

- شملت الوساطة القطرية محادثات غير مباشرة بين الأطراف المتنازعة، حيث كانت قطر تمثل قناة الاتصال الرئيسية بين حماس والدول الغربية.
- لا يقتصر دور قطر في الوساطة فقط على محادثات وقف إطلاق النار، بل يتضمن تقديم الدعم الإنساني والعمل على تسوية سياسية شاملة.
- الضغط الذي واجهته قطر من أطراف مثل الولايات المتحدة وإسرائيل لم يثنيها عن تعزيز دورها في هذه الوساطة، بل عزز مكانتها في الساحة الدبلوماسية.

تُعد الوساطة القطرية في الصراع العربي-الإسرائيلي، وبشكل أكثر تحديداً في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، أحد أبرز أوجه السياسة الخارجية لدولة قطر، وقد تجلّت بوضوح في أحدث محطاتها خلال التصعيد الأخير في قطاع غزة. هذا النجاح لم يكن وليد اللحظة، بل جاء نتيجاً لتراكم طويل من الخبرات والمسااعي الدبلوماسية التي راكمتها الدوحة على مدار سنوات عديدة، والتي عززت من صورتها كوسيط موثوق وفاعل في القضايا الإقليمية المعقدة. وفي هذا الإطار، أفاد دكتور غانم، في مقابلة شخصية (2025)⁴ أن أبرز الأسباب التي ساهمت في نجاح الوساطة القطرية في غزة:

- عامل الثقة الذي بُني تدريجياً عبر سجل حافل بالوساطات الناجحة. فالثقة في العلاقات الدولية لا تنشأ من موقف فردي أو ظرف عابر، وإنما تُصنع من خلال سلسلة متراكمة من المواقف والمبادرات التي تعزز صورة الدولة كوسيط نزيه وذي مصداقية. وعليه، فإن السجل القطري في مجال الوساطة، وما يحمله من إرث ناجح، شكّل عنصراً جوهرياً في قبول قطر كطرف محايد موثوق في هذا النزاع.
- الموقع السياسي الفريد الذي تحتله قطر بين أطراف الأزمة. فمن جهة، ترتبط الدوحة بعلاقات استراتيجية وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تُعد تقليدياً الحليف الأوثق للجانب الإسرائيلي. وقد ساهم هذا التقارب القطري-الأمريكي في تعزيز ثقة الطرف الإسرائيلي بدور قطر كوسيط جاد يمكن التفاعل معه.
- الموقف الإنساني تجاه القضية الفلسطينية، المستند إلى اعتبارات دينية وقومية، تمثلت في دعمها لحركة "حماس"، والجهاد الإسلامي، وفصائل المقاومة الأخرى، بما في ذلك بعض مكونات منظمة التحرير الفلسطينية. هذا الموقف أوجد ثقة لدى الطرف الفلسطيني في حيادية قطر ودورها البناء، مما ساعد على تهيئة بيئة مواتية لتقارب المواقف بين الجانبين.
- خصوصية التجربة القطرية مقارنة بوساطات دول الجوار، مثل مصر. فرغم أن القاهرة تملك ميزة الموقع الجغرافي المطل على قطاع غزة، إلا أن نجاح الوساطة القطرية يكتسب بعداً

⁴ الدكتور عمر غانم محمد - مدير إدارة التعاون القضائي الدولي - المجلس الأعلى للقضاء.

إضافيًا يتمثل في قدرة الدوحة على فرض حضورها كلاعب دولي من خارج نطاق الجغرافيا المباشرة للنزاع. وهذا ما يعكس تطورًا نوعيًا في مكانة قطر على الساحة الدولية كوسيط ذي موثوقية عالية في القضايا المعقدة.

واجهت الوساطة القطرية في قطاع غزة تحديات متعددة، منها ما يتعلق بالانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، مما أعاق استدامة أي اتفاقات داخلية. كما تعرّضت الوساطة القطرية لضغوط غربية، لا سيما في ظل تصنيف بعض الأطراف الفلسطينية كمنظمات "إرهابية" من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو ما وضع قطر في موقع حساس بين التزاماتها الدبلوماسية ورغبتها في مواصلة الدور الوسيط. من التحديات أيضاً، حجم الدمار الإنساني الذي خلّفته العمليات العسكرية الإسرائيلية، ما صعب من إمكانية إعادة الإعمار في ظل الحصار. كما أن استمرار الحكومة الإسرائيلية في استخدام الخيار العسكري واستبعاد التسوية السياسية الشاملة، يُقوّض فرص الحل طويل الأمد الذي تسعى له الوساطة القطرية⁵.

على الرغم من النجاحات المتراكمة التي حققتها دولة قطر في مجال الوساطة، خاصة في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، وفي إشارة للتحديات البنيوية والسياسية التي ما تزال تؤثر على فاعلية هذه الوساطة، لا سيما في سياق النزاع القائم في غزة أكد دكتور غانم، في مقابلة شخصية (2025)⁶ أن أبرز هذه التحديات تتمثل فيما يلي:

- الانقسامات الداخلية في إسرائيل: تُعد الانقسامات السياسية الحادة داخل الكيان الإسرائيلي، وتحديدًا الصراع بين المعارضة والحكومة، من أبرز التحديات التي تعترض جهود الوساطة القطرية. فالأحزاب المعارضة غالبًا ما تسعى إلى إفشال أي إنجاز قد يُحسب لصالح الحكومة، خاصة في ظل الأوضاع المتقلبة التي تعيشها حكومة بنيامين نتنياهو. هذه

⁵ الدكتور محمد نويمي الهاجري، عضو هيئة التدريس في أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية.

⁶ الدكتور عمر غانم محمد - مدير إدارة التعاون القضائي الدولي - المجلس الأعلى للقضاء.

الاعتبارات الحزبية الضيقة تؤدي إلى عرقلة فرص التوصل إلى اتفاقات تهدئة أو تسويات طويلة الأمد، وبالتالي تؤثر بشكل مباشر على قدرة الوسيط القطري في إحراز تقدم ملموس.

- نفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة: يلعب اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة دورًا مؤثرًا في تشكيل الرأي العام والسياسات الخارجية، وقد أضحى هذا اللوبي أداة ضغط ضد أي تحرك قطري يُنظر إليه على أنه لا يخدم المصالح الإسرائيلية. كما أن ارتباط هذا اللوبي بوسائل إعلامية نافذة، واستخدامه لحملات موجهة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يشكل تحدياً في مساعي قطر لتقديم نفسها كوسيط نزيه. هذه الحملات قد تكون مدفوعة أحياناً بصراعات سياسية داخلية أمريكية، خاصة تلك المتعلقة بالتجاذبات بين التيارات المؤيدة أو المعارضة للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب.

- التنافس الإقليمي وحالات "الحسد السياسي": تواجه الوساطة القطرية كذلك تحدياً من بعض الدول الإقليمية التي قد ترى في نجاح الدوحة تهديداً لدورها أو لمكانتها الجيوسياسية. فبعض الأطراف في الإقليم تتبنى مواقف تنافسية، بل وتحاول أحياناً تقويض الجهود القطرية من خلال افتعال الأزمات أو اتهام الدوحة بعرقلة مساعي السلام التي تقودها أطراف أخرى. هذه التوترات الإقليمية تزيد من تعقيد مشهد الوساطة، وتفرض على قطر العمل بحذر للحفاظ على علاقاتها مع مختلف الفاعلين.

في مواجهة هذه التحديات، تتبنى الدبلوماسية القطرية استراتيجية قائمة على الصبر الاستراتيجي، والمرونة، والاستمرارية. وتحت شعار "Keep on the best and be resilient"، تواصل قطر مساعيها دون الالتفات إلى المناكفات الجانبية، مركزة على الأهداف الجوهرية للمبادرة الدبلوماسية. وقد تجلّى هذا النهج مؤخراً في زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى الدوحة، رغم ما سبقها من حملات إعلامية وتوترات لفظية، وهو ما يعكس نجاح قطر في تعزيز الشراكات الدبلوماسية واستيعاب التوترات الإقليمية بدلاً من الانخراط فيها. إضافة إلى ذلك، تسعى الدوحة إلى تعزيز الشراكة في الوساطة

من خلال العمل المشترك مع أطراف دولية وإقليمية فاعلة، بهدف تقليل فرص التشكيك بجهودها أو عزلها عن السياق الدولي، ولضمان استمرارية الوساطة وتحقيق نتائج ملموسة⁷.

3-6-9 تحليل وتقييم الوساطة القطرية في غزة:

تُظهر الأزمة المستمرة في غزة نقاط القوة التي تتمتع بها قطر كوسيط دولي فعال، رغم حجمها الصغير وعدد سكانها المحدود. على الرغم من أن قطر قد لا تُعتبر لاعباً دولياً كبيراً عند النظر إليها من زاوية الجغرافيا السياسية التقليدية، فإنّها أثبتت مراراً أنها لا غنى عنها في الوساطة الدولية الكبرى، ومنها الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

منذ بداية الحرب المستمرة في غزة، لعبت قطر دور الوسيط الفاعل الذي يتيح التواصل بين الأطراف المتصارعة. فقد طورت الدوحة مهارات دبلوماسية متميزة سمحت لها بالعمل مع مختلف الجهات الفاعلة في الصراع، بما في ذلك الولايات المتحدة وإسرائيل وحركة حماس، رغم التباين الكبير في مواقف هذه الأطراف. وتعدّ قطر الدولة الوحيدة التي استطاعت جمع هؤلاء الأطراف الثلاثة في محادثات، مما يعكس قدرتها على لعب دور محوري في التوسط من أجل التوصل إلى اتفاقات، مثل اتفاقات تبادل الأسرى في نوفمبر.

تنسجم السياسة الخارجية لقطر بالحكمة، وهو ما سمح لها ببناء علاقات جيدة مع مختلف القوى الإقليمية والدولية. كما يساهم موقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية، خصوصاً الغاز الطبيعي، في تعزيز مكانتها كقوة ناعمة على الساحة الدولية. كما تمكنت قطر من استخدام هذه القوى الناعمة لتدعيم مصالحها وتعزيز قدرتها على الوساطة في الأزمات الإقليمية والدولية.

رغم الدور الإيجابي الذي تلعبه قطر، إلا أن دبلوماسيتها واجهت تحديات كبيرة. فقد تعرضت لضغوط من الولايات المتحدة وإسرائيل لحثها على قطع علاقاتها مع حماس أو على الأقل تقليص دورها كوسيط. على الرغم من هذه الضغوط، أصرت قطر على موقفها، معتبرة أن طرد قادة حماس من الدوحة

⁷ الدكتور عمر غانم محمد - مدير اداره التعاون القضائي الدولي - المجلس الاعلى للقضاء.

قد يكون له تبعات سلبية على جهود الوساطة، إذ أن ذلك قد يجعل المفاوضات أكثر تعقيداً وتُقلل من فرص نجاحها.

إنّ نجاح قطر في التوسط في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يعدّ مثلاً على القوة الناعمة التي يمكن أن تملكها الدول الصغيرة في مجال السياسة الدولية. حيث أثبتت قطر أنها ليست مجرد دولة حليفة للولايات المتحدة، بل هي أيضاً لاعب رئيسي في تحقيق السلام في واحدة من أكثر الصراعات تعقيداً في العالم. يُظهر الوضع في غزة قدرة قطر على التكيف مع التحديات الدولية ونجاحها في بناء علاقات مع أطراف متباينة لتسهم في إنهاء العنف، وهو ما يعزز مكانتها كوسيط دولي رئيسي في الأزمات العالمية.

3-7 الانتقادات الموجهة للوساطة القطرية:

على الرغم من النجاح الذي حققته دولة قطر في التوسط في عدد من النزاعات الإقليمية والدولية، إلا أن هذا الدور لم يخلُ من الانتقادات، لا سيما في الأوساط الأكاديمية التي تناولت محددات الوساطة القطرية من زوايا بنوية وسياسية وإعلامية. ويمكن تصنيف أبرز هذه الانتقادات في ثلاثة محاور رئيسية:

1. محدودية الموارد البشرية:

تواجه الوساطة القطرية تحدياً واضحاً يتمثل في محدودية الكوادر البشرية المتخصصة في العمل الدبلوماسي والوساطات المعقدة. فقد أشارت لنا الخطيب إلى أن طموحات قطر الدولية تتجاوز في كثير من الأحيان قدراتها المؤسسية، حيث تعتمد على شبكات شخصية ودبلوماسية غير رسمية أكثر من اعتمادها على جهاز دبلوماسي مهني واسع النطاق. وتلفت إلى أن غياب بنية مؤسسية متكاملة في مجال الوساطة قد ينعكس سلباً على استدامة هذا الدور، خاصة في الملفات التي تتطلب خبرات تفاوضية دقيقة وإلماماً عميقاً بسياقات النزاع الدولية (Khatib, 2013:426).

يشير هذا التحدي إلى معضلة بنوية تواجه الدول الصغيرة التي تتبنى أدواراً خارجية تفوق إمكانياتها الإدارية والبشرية. فبينما تسعى دول مثل قطر إلى تعويض محدودية أدواتها التقليدية عبر تشكيل شبكات تأثير غير رسمية تتوزع بين السياسيين والإعلام والمجتمع المدني، إلا أن غياب جهاز دبلوماسي مؤسسي

قد يؤثر على تراكم الخبرة، وتوثيق الذاكرة المؤسسية الضرورية لتقييم النجاحات والإخفاقات، ما قد يؤدي إلى تكرار الأخطاء أو ضعف الاستجابة لتغيرات الديناميكيات الإقليمية.

2. الحسد السياسي:

يرى مهران كامرافا أن بروز قطر كفاعل مستقل في السياسة الإقليمية بعد عام 2011 أثار ردود فعل من قبل بعض دول الخليج، التي رأت في الدوحة منافساً سياسياً يعكّر صفو التوازنات التقليدية في المنطقة. وقد عبّر البعض عن هذا الانزعاج من خلال سياسة العزل والحصار، كما حدث في أزمة 2017. وانعكس ذلك على قدرة قطر على مواصلة بعض وساطاتها، مثل مساعي التهدئة بين جيبوتي وإريتريا، التي توقفت بسبب الضغوط السياسية والخلافات الإقليمية، مما يوضح هشاشة الدور القطري حين يُستهدف سياسياً من محيطه الخليجي (Kamrava, 2011: 551-552).

يبرز هذا النقد التحديات التي تواجه الدول الصغيرة حين تؤدي أدواراً مستقلة في نظام إقليمي تقليدي قائم على الاستقطاب والمحاور. إذ يُظهر أن فاعلية الوسيط ليست مرتبطة فقط بقدراته الداخلية، بل أيضاً بالقبول الإقليمي والدولي لدوره. وفي حالة قطر، يتضح أن صراعات المحيط الإقليمي قد تُقوّض أدوارها حتى في النزاعات التي لا ترتبط مباشرة بالمنافسة الخليجية، مما يعكس هشاشة البيئة الاستراتيجية التي تتحرك فيها.

3. الإعلام وتحدي الحياد:

أحد أبرز التحديات التي وُجّهت للوساطة القطرية يتمثل في التداخل بين الأدوار السياسية والإعلامية، خاصة فيما يتعلق بتغطية قناة الجزيرة، التي تُعد من أبرز أدوات القوة الناعمة القطرية. ورغم ما تؤكدته قطر بشأن استقلالية القناة، إلا أن العديد من التحليلات الإعلامية والأكاديمية تُشير إلى أن الخطاب الإعلامي قد لا يكون دائماً محايداً في النزاعات التي تتوسط فيها الدوحة. فقد اعتُبرت بعض التغطيات منحازة أو موجهة، مما أضعف صورة الحياد التي يُفترض أن يتحلى بها الوسيط. ويُحذر

بعض الباحثين من أن التداخل بين الوساطة الرسمية والخطاب الإعلامي قد يؤدي إلى إضعاف الثقة بين أطراف النزاع ويضر بمصداقية الدور الوسيط (Khatib, 2013:423)، ورغم أن امتلاك قناة ذات نفوذ دولي يُعدّ من أدوات القوة الناعمة، فإن استخدام هذه الأداة دون ضبط حدودها قد يؤثر على الثقة في حيادية الوسيط. ويمثل ذلك معضلة حقيقية في الوساطات التي تتطلب بيئة تفاوضية محايدة ونزيهة، خصوصاً في النزاعات الأهلية أو الأيديولوجية، حيث يُنظر إلى الخطاب الإعلامي كامتداد للسياسة الخارجية.

إن هذه الانتقادات، على تنوعها، لا تُقلل من أهمية الوساطة القطرية، لكنها تبرز الحاجة إلى تطوير أدوات الحياد، وضمان التوازن في العلاقات مع الأطراف المتنازعة، والابتعاد عن التداخل الإعلامي، بما يعزز من مصداقية قطر كوسيط نزيه في بيئة إقليمية شديدة التنافس. ومن هنا، فإن مواجهة هذه التحديات لا تتطلب فقط تعزيز القدرات المؤسسية والإعلامية، بل أيضاً إعادة تقييم موقع الوساطة القطرية ضمن استراتيجية السياسة الخارجية، بما يضمن اتساق الأدوار وتكاملها دون تضارب، ويُحافظ على الثقة الدولية التي بُنيت عبر سنوات من العمل الدبلوماسي النشط.

الفصل الرابع: انعكاس الوساطة القطرية على

الأمن الوطني والاستقرار الإقليمي

1-4 مقدمة:

في ظل عالم يتسم بتسارع التحولات الإقليمية والدولية، لم تعد الوساطة في النزاعات مجرد أداة دبلوماسية لحل الخلافات، بل غدت استراتيجية متعددة الأبعاد تُسهم في تشكيل البيئة الأمنية والسياسية للدول، سواء كانت أطرافاً في النزاع أو وسطاء فيه. وتبرز دولة قطر كنموذج فريد في هذا السياق، إذ استطاعت أن تجعل من الوساطة ركيزة أساسية في سياستها الخارجية، بما ينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على أمنها الوطني ومكانتها الإقليمية والدولية.

يتناول هذا الفصل دراسة شاملة لانعكاسات الوساطة القطرية على الأمن الوطني للدولة، من خلال تحليل العلاقة بين نشاطها الوسيط وتحسين الجبهة الداخلية، ورصد دور الجهات الفاعلة المؤسسية في صناعة القرار المتعلق بالوساطة، وتحديد الأولويات الجغرافية والسياسية التي ترسم ملامح التحرك القطري في هذا المجال. كما يتوسع التحليل إلى تقييم أثر الوساطة على تعزيز مكانة الدولة إقليمياً ودولياً، ودورها في تحقيق قدر من الاستقرار في بيئة إقليمية متقلبة.

ويركز الفصل كذلك على فهم محددات القوة التفاوضية القطرية التي تدعم دورها الوسيط، من خلال استعراض محاور محورية مثل دورها في أسواق الطاقة، وشراكاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، والعلاقات المعقدة مع أطراف فاعلة كإيران، حماس، وطالبان، فضلاً عن تمسكها بنهج مستقل في السياسة الخارجية. وتقييم شامل لانعكاسات هذا الدور الوسيط على الأمن الإقليمي ككل، في ضوء التحديات الجيوسياسية المعاصرة.

يسعى هذا الفصل إلى تقديم قراءة تحليلية نقدية تستند إلى دراسة الأبعاد الأمنية والدبلوماسية لدور قطر الوسيط، واستكشاف مدى نجاحها في تحقيق توازن دقيق بين طموحاتها السياسية من جهة، ومتطلبات أمنها الوطني واستقرار محيطها من جهة أخرى.

2-4 انعكاسات الوساطة القطرية على الأمن الوطني:

لم تعد الوساطة القطرية مجرد مبادرة دبلوماسية معزولة، بل أصبحت جزءاً من رؤية متكاملة ترتبط بمفاهيم الأمن الوطني والوقاية الاستباقية من الأزمات، حيث تُسهم في خفض منسوب التوتر الإقليمي، وتوفير بيئة أكثر توازناً للاستقرار السياسي والاقتصادي في الداخل. وتبرز أهمية تحليل انعكاسات الوساطة القطرية على الأمن الوطني من خلال تناول ثلاثة أبعاد رئيسية:

أولها، الارتباط الجوهرى بين الوساطة والسياسات الأمنية للدولة، كما يتجلى في النصوص الدستورية والتوجهات السياسية العليا؛ وثانيها، البنية المؤسسية الداخلية التي تُسند جهود الوساطة من خلال التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة؛ وثالثها، تحديد الأولويات الجغرافية والسياسية التي اختارتها قطر للتدخل عبر الوساطة، ومدى ارتباطها بحماية مصالحها الوطنية وتعزيز أمنها الإقليمي.

1-2-4 الارتباط بين الوساطة القطرية والأمن الوطني:

تُعد الوساطة في السياسة الخارجية لدولة قطر خياراً استراتيجياً نابعاً من التوجهات الدستورية الواضحة، حيث ينص الدستور القطري على أن السياسة الخارجية للدولة تعمل على تشجيع فضّ المنازعات وتعزيز الحلول السلمية لتسوية الخلافات الدولية. ويُعد هذا النص الدستوري بمثابة المرجعية الأساسية التي تحدد ملامح السياسة الخارجية للدولة، مما يضيف على الوساطة طابعاً مؤسسياً وأهمية خاصة باعتبارها إحدى الركائز الجوهرية التي يقوم عليها النهج الدبلوماسي القطري. ومن هذا المنطلق، تكتسب الوساطة أهمية مزدوجة؛ فهي من جهة أداة تنفيذية تُستخدم ضمن إطار السياسة الخارجية، ومن جهة أخرى وسيلة فعالة تمكّن الدولة من تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق الأهداف الخارجية للدولة يُعد عنصراً رئيسياً في تعزيز أمنها القومي واستقرارها الداخلي، فضلاً عن دعم مصالحها العليا على

الصعيدين الإقليمي والدولي⁸.

ترتكز السياسة الخارجية لدولة قطر على مجموعة من المبادئ الواردة في دستورها، والتي تهدف إلى "ترسيخ السلم والأمن الدوليين من خلال تشجيع الحل السلمي للنزاعات الدولية"، إلى جانب احترام المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعتبر طرفاً فيها. وتضع قطر الوساطة في النزاعات على رأس أولويات سياستها الخارجية، جنباً إلى جنب مع تعزيز التنمية المستدامة، ودعم المساعدات الإنسانية، ومناهضة التمييز بكافة أشكاله (مكتب الاتصال الحكومي، N.D).

أكد محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، أن الوساطة تشكل إحدى أولويات سياسة دولة قطر الخارجية، وأنها أداة فعالة لمنع نشوب الحروب والنزاعات المسلحة. وقد تبنت قطر هذه الرؤية انطلاقاً من "التزامها بنبذ القوة والإكراه"، مما يجعل من الدبلوماسية القطرية وسيلة لتعزيز الأمن الوقائي داخل الإقليم وخارجه (مكتب الاتصال الحكومي، N.D).

وتُعد مفاوضات السلام الأفغانية التي استضافتها الدوحة عام 2020 مثلاً بارزاً على نجاح الوساطة القطرية، حيث جمعت بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان لأول مرة منذ عقود، في محاولة لوقف الصراع وتحقيق تسوية شاملة. إن هذا النهج يعكس تصور قطر للأمن ليس فقط كغاية وطنية، بل كأداة للسلام العالمي.

ترتبط الوساطة ارتباطاً وثيقاً بجهود مكافحة الإرهاب، إذ أوضحت القيادة القطرية أن "مكافحة الإرهاب لا تقتصر على الدفاع والأمن، بل تشمل كذلك تعزيز سيادة القانون، والمواطنة، وثقافة المصالحة والتعايش". وتشارك قطر بفاعلية في المبادرات الدولية، مثل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ومركز

⁸ الدكتور عمر غانم محمد - مدير إدارة التعاون القضائي الدولي - المجلس الأعلى للقضاء.

استهداف تمويل الإرهاب بالشراكة مع الولايات المتحدة. وبهذا النهج، تسهم الوساطة في تقليص الفجوات الأمنية الناتجة عن التوترات والنزاعات، ما يسهم في خلق بيئة دولية أكثر استقراراً، ويمتد أثره إلى الداخل القطري عبر منع انتقال التهديدات الأمنية (مكتب الاتصال الحكومي، N.D).

يعكس البعد الإنساني في السياسة القطرية مكوناً جوهرياً في تعزيز الأمن. فقد أكدت الدولة أن "تعزيز الإمكانات البشرية هو جوهر السياسة الداخلية والخارجية"، ويتجلى ذلك في حجم المساعدات الإنسانية المقدمة من قطر، كما دعمت قطر جهود منظمة الأمم المتحدة ومبادراتها الإنسانية، وكانت من أكبر المساهمين العالميين، بتعهد بلغ 500 مليون دولار لبرامج الأمم المتحدة، وإنشاء أربعة مكاتب أممية في الدوحة. (مكتب الاتصال الحكومي، N.D).

تُعد الوساطة القطرية أداة لتعزيز الأمن الوطني عبر تقليص التهديدات الناشئة عن النزاعات المحيطة. فالصراعات في اليمن وسوريا وأفغانستان والبحر الأحمر، وتوترات الخليج العربي، جميعها ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بأمن قطر. الأزمة اليمنية، على سبيل المثال، كانت تهديداً مباشراً لأمن الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية، مما يجعل استقرارها جزءاً من أمن الخليج ككل، وامتداداً للأمن القطري. كذلك، فإن لعب قطر لدور تهدئة التوترات بين إيران والولايات المتحدة، أو بين حركة طالبان والمجتمع الدولي، يسهم في خفض حدة التوتر في بيئة إقليمية ترتبط بها قطر جغرافياً وسياسياً واقتصادياً. هذا النوع من الوساطات يُمكن الدولة من بناء بيئة سياسية مستقرة تعزز أمنها الوطني وتقلل من احتمالات تصدير الفوضى إلى الداخل⁹.

⁹ الدكتور محمد نويمي الهاجري، عضو هيئة التدريس في أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية.

يبرز من خلال استعراض المواقف والسياسات القطرية أن الوساطة ليست فقط أداة سياسية في السياسة الخارجية لدولة قطر، بل تمثل أيضاً آلية استراتيجية لحماية وتعزيز الأمن الوطني، من خلال منع النزاعات، ومكافحة التطرف، ودعم الاستقرار الإقليمي والدولي عبر التنمية والتعليم والمساعدات الإنسانية.

4-2-2 الجهات الفاعلة في الوساطة وأثرها المؤسسي على الأمن الوطني:

لا تقتصر جهود الوساطة القطرية على الدور الذي تؤديه وزارة الخارجية، بل تُشكّل جزءاً من منظومة مؤسسية وطنية تعمل بشكل متكامل لدعم سياسات الدولة في إدارة النزاعات وتعزيز أمنها القومي. أن المفاوض القطري يمتلك طيفاً واسعاً من الموارد المؤسسية التي تعزز من قدرته على التفاوض، وتمنحه هامشاً أكبر للمناورة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة¹⁰.

فمن حيث الموارد الدبلوماسية، تُعتبر وزارة الخارجية القطرية الجهة المحورية التي تتولى إدارة ملفات الوساطة وتنسيق جهود التواصل مع الأطراف الدولية، كما حدث في وساطة قطر بين الولايات المتحدة وحركة طالبان في الدوحة (2020)، والتي قادتها الوزارة بالتنسيق مع المبعوث الأميري الخاص.

أما فيما يخص الموارد المالية والاقتصادية، فإن مؤسسات مثل وزارة المالية وصندوق قطر للتنمية قدّمت دعماً حاسماً لمراحل "ما بعد النزاع"، كما في تمويل مشاريع إعادة الإعمار في قطاع غزة بعد التهدئة التي أفضت إليها وساطة قطر في الأعوام 2012 و2021، وهو ما ساعد في تعزيز الثقة بين الأطراف وتقليل فرص تجدد النزاع.

وعلى المستوى اللوجستي، ساهمت جهات مثل قوة لخوايا وجناح النقل الاستراتيجي في سلاح الجو القطري في تأمين وصول الوفود المشاركة في مفاوضات دارفور التي استضافتها الدوحة بين عامي

¹⁰ الدكتور عمر غانم محمد - مدير إدارة التعاون القضائي الدولي - المجلس الأعلى للقضاء.

2009 و 2011، حيث تم نقل وفود المعارضة السودانية وتأمين مواقع انعقاد الاجتماعات، ما يعكس قدرة الدولة على توفير بيئة تفاوضية آمنة وفعّالة.

أما في المجال الاستخباراتي والمعلوماتي، فيُعد جهاز أمن الدولة جهة فاعلة في تقديم التحليل الأمني المرتبط بطبيعة الأطراف المنخرطة في النزاعات، وتقييم المخاطر المحتملة، وهو دور يُستدل عليه من التحضيرات الأمنية التي سبقت توقيع اتفاق الدوحة للسلام في تشاد عام 2022، حيث كان للتقييمات الاستخباراتية دور مهم في جدولة الاجتماعات وضمان عدم اختراقها أمنياً.

وفيما يخص الموارد الإعلامية، فإن شبكة الجزيرة تُعد من أبرز أدوات القوة الناعمة القطرية، وقد استخدمت بشكل مدروس لدعم التغطية الإعلامية لجهود الوساطة، كما في تغطيتها لمفاوضات أفغانستان، ومحادثات الفصائل الفلسطينية في الدوحة، حيث لعبت دوراً في إبراز صورة قطر كوسيط نزيه وحريص على دعم السلام.

وإضافة إلى ما سبق، تُسهم الدبلوماسية الدفاعية والأمنية، عبر التعاون العسكري الدولي ومذكرات التفاهم الدفاعية، في ترسيخ ثقة الأطراف بقدرة قطر على حفظ التوازن وضمان تنفيذ مخرجات الوساطة. وقد ظهر هذا الدور جلياً في ملفات مثل اتفاقات الهدنة بين الفصائل في غزة، حيث ارتبط الدعم الأمني القطري بقدرة الدولة على ضمان التهدئة ميدانياً، مما عزز مصداقيتها كوسيط قادر على تحويل الالتزامات إلى واقع ملموس.

وتُظهر هذه المعطيات أن فريق الوساطة القطري ليس كياناً دبلوماسياً منفرداً، بل هو ثمرة تنسيق مؤسسي دقيق بين جهات الدولة المختلفة، يجمع بين الدبلوماسية، والأمن، والدفاع، والتنمية، والإعلام، ما يجعل من الوساطة رافعة استراتيجية للأمن الوطني، ووسيلة فعالة لتعزيز استقرار الدولة داخلياً وخارجياً.

وينعكس هذا التناغم المؤسسي في النتائج الأمنية من خلال الآتي:

- إحكام السيطرة المؤسسية: عبر توحيد الرسائل والمواقف، مما يُعزز من مصداقية الدولة ويُقلل من التعارضات المحتملة.
- التحكم بالمخاطر المحتملة: إذ يُسهم التعاون مع الأجهزة الأمنية في توفير تقييم مسبق للتهديدات المحتملة، ما يُمكن من التدخل الاستباقي.
- تعزيز الردع الدبلوماسي: فنجاح الوساطة يعزز صورة الدولة كفاعل إقليمي موثوق، مما يُقلل من احتمالية استهدافها سياسيًا أو أمنيًا.
- خلق عمق استراتيجي: حيث تؤسس الوساطة لتحالفات وشراكات متينة تعزز من شبكة الأمان السياسي والأمني للدولة.

3-2-4 الأولويات الجغرافية والسياسية في جهود الوساطة القطرية:

يُعدّ الأمن والاستقرار، داخليًا وإقليميًا، من الدوافع الرئيسية لاهتمام قطر بالوساطة. وقد شاركت في عدد من الوساطات، مثل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومحادثات دارفور، بهدف الحد من التهديدات العابرة كالإرهاب والنزوح، وتهيئة بيئة مستقرة للتنمية. ووفقًا لتصريح رئيس الوزراء القطري الأسبق، فإن الوساطة تسهم في تركيز الجهود الدولية على القضية المركزية في المنطقة، وهي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الذي يُعد من أولويات السياسة القطرية (بركات، 2024).

يتسم تحديد المناطق ذات الأولوية في السياسة الخارجية القطرية، وبالأخص في ما يتصل بملف الوساطة، بتدرج منطقي قائم على ما يُعرف بمفهوم "المجال الحيوي"، وهو الإطار الجغرافي الذي يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أمن الدولة ومصالحها الاستراتيجية. وفي السياق القطري، يتخذ هذا المجال شكل ثلاث دوائر متدرجة الأهمية¹¹:

¹¹ الدكتور عمر غانم محمد - مدير إدارة التعاون القضائي الدولي - المجلس الأعلى للقضاء.

- تتمثل الدائرة الأولى في النطاق الإقليمي المباشر، الذي يشمل دول مجلس التعاون الخليجي والمجال البحري المحيط به، بما في ذلك الضفتان الشرقية والغربية للخليج العربي، ما يدمج إيران ضمن هذا النطاق الحيوي. ويُعد هذا النطاق ذا أولوية قصوى في السياسة الخارجية القطرية، نظراً لتأثيره المباشر على الأمن القومي لدولة قطر.

- أما الدائرة الثانية، فتشمل إقليم غرب آسيا وشمال أفريقيا، وهو نطاق جغرافي يظل مرتبطاً بشكل وثيق باستقرار الدولة وأمنها الوطني. ويؤدي وجود أي صراع أو نزاع ضمن هذا النطاق إلى تهديد مباشر للاستقرار القطري، وهو ما يبرر منحه أولوية في توجهات السياسة الخارجية، ولا سيما في مجال الوساطة. وهنا لا بد من التمييز بين "الصراع" الذي ينطوي على استخدام العنف، و"النزاع" الذي قد يكون سياسياً أو قانونياً دون اللجوء للعنف.

- أما الدائرة الثالثة، فهي تمتد إلى المستوى العالمي، وتشمل مناطق لا تؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي القطري، لكنها تُعد ساحة لتعزيز الدور الدبلوماسي للدولة على الساحة الدولية. وتُسهم الوساطات القطرية في هذه المناطق في تحقيق مكاسب استراتيجية عبر مبدأ المعاملة بالمثل، مثل الحصول على دعم سياسي أو دبلوماسي في المحافل الدولية، كالتصويت لصالح المبادرات القطرية في الأمم المتحدة. وتشمل هذه الوساطات، على سبيل المثال، جهود قطر في أمريكا اللاتينية، وعمليات التفاوض لإطلاق الأسرى في الحرب الأوكرانية، وبعض المبادرات الأخرى في مناطق آسيوية بعيدة.

كما تستند الدوحة في اختيار أولويات وساطاتها إلى معايير تشمل التأثير الجغرافي، والبعد الإنساني، وإمكانية النجاح، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات التي تربطها بأطراف النزاع. بناءً على ذلك، شكّلت القضية الفلسطينية محوراً مركزياً في سياسة قطر، تليها الملفات السورية

والأفغانية، ثم قضايا الخليج العربي، وصولاً إلى أمن الممرات البحرية في باب المندب والبحر الأحمر. وركزت قطر أولوياتها¹²:

- في الملف الفلسطيني، على دعم المصالحة بين الفصائل، وتوفير الدعم الإنساني لسكان غزة، ولعبت دوراً مهماً في التهدئة بين إسرائيل وحركة حماس.
- في سوريا، سعت قطر إلى دعم استقرار المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، عبر دعم المجالس المحلية والمبادرات السياسية، في ظل تعقيد الملف السوري.
- في أفغانستان، لعبت قطر دوراً محورياً في مفاوضات السلام بين حركة طالبان والولايات المتحدة، ثم المجتمع الدولي، مما عزز من حضورها كوسيط موثوق.
- ملفات التهدئة البحرية، لا سيما في ظل النزاع المتصاعد في البحر الأحمر الذي يمس أمن الملاحة والطاقة العالمية، بما في ذلك قطر كمصدّر رئيسي للغاز الطبيعي.

3-4 أثر الوساطة القطرية على المكانة الدولية والاستقرار الإقليمي:

- الوساطة القطرية وتعزيز المكانة الدولية:

تعكس الإشادة التي عبّر عنها مجلس الأمن الدولي في قراره الداعي إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزة خلال شهر رمضان 2024، والتي خصّت الجهود الدبلوماسية الحثيثة التي تقوم بها دولة قطر إلى جانب الولايات المتحدة ومصر، المكانة الرفيعة التي باتت تحتلها الدوحة على الصعيدين الإقليمي والدولي. لقد نوّه القرار الأممي بدور قطر في التوصل إلى وقف للأعمال القتالية، والمساهمة في إطلاق سراح المحتجزين، وتوسيع نطاق المساعدات الإغاثية وتسهيل إيصالها إلى المدنيين في ظل الوضع الإنساني المتدهور وخطر المجاعة في

¹² الدكتور محمد نويمي الهاجري، عضو هيئة التدريس في أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية.

القطاع. هذا التقدير الأممي يسلط الضوء على مصداقية الدبلوماسية القطرية، ويجسد ثقة المجتمع الدولي في قدرتها على التأثير في مجريات الأزمات الإقليمية والعالمية (الشرق، 2024). ولا تقتصر جهود الوساطة القطرية على الساحة الفلسطينية، بل تمتد إلى العديد من الملفات الشائكة مثل النزاع في أفغانستان، والملف النووي الإيراني، واتفاقية السلام في دارفور، وجهود التهدئة في القرن الإفريقي، بالإضافة إلى أدوار متقدمة في التوسط بين أطراف النزاع في أوكرانيا وفنزويلا. هذه الوساطات الناجحة كرّست قطر كدولة فاعلة في مجال الوساطة، وشريك دولي موثوق في دعم الحلول السلمية، انطلاقاً من قناعة راسخة لديها بأن السلام العادل والمستدام هو السبيل الأمثل لمعالجة النزاعات، مهما بلغت تعقيداتها.

وقد أفرز هذا الدور نتائج استراتيجية على مستوى المكانة الدولية لقطر، حيث أصبحت تُصنّف ضمن "صانعي السلام" في النظام العالمي، وهي صفة نادراً ما تُمنح لدولة صغيرة جغرافياً. كما أن سياسة قطر القائمة على عدم التصادم الإعلامي أو التنافس السياسي على النفوذ، واعتمادها أسلوب "الدبلوماسية الهادئة"، زادت من قدرتها على جمع الفرقاء وتهيئة بيئات الحوار البناء. وقد أدى ذلك إلى تعزيز شراكاتها الدولية مع الفاعلين الرئيسيين، وعلى رأسهم الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى منظمات إقليمية متعددة (الشرق، 2024).

عززت الوساطة القطرية من مكانة الدوحة كفاعل دولي مسؤول، قادر على بناء الجسور بين الخصوم، وامتلاك القدرة على التواصل مع أطراف متضادة. وقد انعكس هذا الدور على شكل علاقات قوية مع الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ودول إقليمية مؤثرة. كما أن تراكم الخبرات في الوساطة، وتحقيق بعض النجاحات النسبية، أسهم في تأسيسه هذا الدور ضمن بنية السياسة الخارجية القطرية، حيث باتت الدولة تملك آليات واضحة،

ومراكز بحثية، وقنوات تواصل متعددة لدعم جهودها الدبلوماسية. وهكذا، أصبحت الوساطة أداة استراتيجية مستدامة تدعم أمن الدولة، وتعزز من تأثيرها في المحيط الإقليمي والدولي¹³. لا تتعامل مع الوساطة بوصفها مجرد آلية لتخفيف النزاع، بل تنظر إليها ضمن تصور شامل للسلم المستدام، يشمل معالجة جذور الأزمات، والتنمية، والمصالحة المجتمعية، وهو ما يكسبها احتراماً مضاعفاً في الأوساط الدبلوماسية والإنسانية على حد سواء.

تمكنت دولة قطر، من خلال اعتمادها على منهج الوساطة كأداة مركزية في سياستها الخارجية، من بناء دور إقليمي ودولي فاعل، منحها أهمية استراتيجية دفعت القوى الكبرى في النظام الدولي إلى الحرص على استمرار هذا الدور وتعزيزه. ولا يُعد من قبيل المبالغة القول إن الجهود القطرية المتراكمة في مجال الوساطة قد أسهمت في ترسيخ مكانة الدولة كـ "لاعب مسؤول" في النظام الدولي، يحظى بالثقة والاحترام من قبل الأطراف المتنازعة، وكذلك من قبل الفاعلين الدوليين الرئيسيين الأهمية¹⁴.

هذا التراكم في الخبرة الدبلوماسية، والنجاحات المتحققة في ملفات الوساطة، أسهم في خلق رصيد ناعم لقوة قطر على الصعيد العالمي. ومن الجدير بالذكر أن هذا الرصيد كان أحد الأدوات الفاعلة التي استخدمتها الدوحة لمواجهة تبعات الحصار الذي فُرض عليها في عام 2017، حيث لعبت مكانة قطر كوسيط دولي موثوق دوراً كبيراً في تحفيز عدد من القوى العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، على الوقوف إلى جانبها، أو على الأقل الحد من تأثير هذا الحصار على أدوارها الحيوية في الإقليم والعالم الأهمية¹⁵.

¹³ الدكتور محمد نومي الهاجري، عضو هيئة التدريس في أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية.

¹⁴ الدكتور عمر غانم محمد - مدير إدارة التعاون القضائي الدولي - المجلس الأعلى للقضاء.

¹⁵ الدكتور عمر غانم محمد - مدير إدارة التعاون القضائي الدولي - المجلس الأعلى للقضاء.

- الوساطة القطرية وتحقيق الاستقرار الإقليمي:

تُعد الوساطة القطرية أحد أبرز أدوات السياسة الخارجية لدولة قطر، حيث استطاعت قطر أن تلعب دوراً فاعلاً في حل النزاعات الإقليمية وتعزيز الاستقرار، مستندةً إلى مقومات دبلوماسية فعالة، مثل الحياد الإيجابي، والانفتاح على جميع الأطراف، واستخدام الأدوات الاقتصادية والسياسية لدعم جهود التسوية. وقد برز هذا الدور بشكل ملحوظ في عدة ملفات، من بينها الأزمة اللبنانية عام 2008، واتفاق الدوحة للسلام في دارفور عام 2011، بالإضافة إلى الوساطة في النزاع الأفغاني، ما جعل قطر وسيطاً معترفاً به دولياً (Kamrava, 2013).

تتيح الوساطة القطرية للأطراف المتنازعة إمكانية إيجاد حلول توافقية، من خلال توفير منصة للحوار المباشر أو غير المباشر، في بيئة محايدة تُشجع على بناء الثقة المتبادلة. ومن خلال هذه الوساطات، ساعدت قطر في تخفيف التوترات التي كان من الممكن أن تؤدي إلى مواجهات عسكرية مباشرة، كما حدث في اتفاق الدوحة 2008 بين الفرقاء اللبنانيين، والذي ساهم في تجنب انزلاق لبنان إلى حرب أهلية جديدة (Moussa, 2019). ويعكس هذا النجاح قدرة الدوحة على إدارة ملفات معقدة تتداخل فيها عوامل إقليمية ودولية متشابكة.

لا تقتصر الوساطة القطرية على الجوانب السياسية فقط، بل تمتد إلى تقديم الدعم الاقتصادي والإنساني، ما يعزز فرص نجاح الاتفاقيات المبرمة. فبعد توقيع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، خصصت قطر ميزانيات كبيرة لإعادة إعمار الإقليم، وإنشاء قرى نموذجية للنازحين، ما ساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة (United Nations, 2011). هذا التكامل بين الجهود الدبلوماسية والمساعدات التنموية يجعل الوساطة القطرية أكثر استدامة، حيث لا تقتصر على حل النزاع سياسياً، بل تسعى إلى تحقيق الاستقرار طويل الأمد.

ومع تزايد الأزمات في المنطقة، يُتوقع أن تستمر قطر في تعزيز دورها كوسيط دبلوماسي مؤثر، مستفيدة من خبراتها السابقة وشبكة علاقاتها القوية مع مختلف الأطراف. ومع ذلك، تواجه الوساطة القطرية بعض التحديات، مثل ضغوط القوى الإقليمية والدولية، وتعقيدات النزاعات الحديثة التي تشمل أطرافاً غير حكومية. ومع ذلك، تظل الدوحة لاعباً رئيسياً في تحقيق الاستقرار الإقليمي، خاصة مع تزايد الاعتراف الدولي بقدرتها على التوسط في النزاعات الحساسة (Ulrichsen, 2020).

4-4 القوة التفاوضية القطرية:

تمتلك قطر مجموعة من المحددات الاستراتيجية التي عززت مكانتها كفاعل رئيسي في الساحة الدبلوماسية الإقليمية والدولية، مما منحها قدرة تفاوضية متزايدة في ملفات سياسية وأمنية واقتصادية محورية. وتعود هذه القوة التفاوضية إلى عدة عوامل مترابطة، تشمل موقعها الجيوسياسي، دورها في أسواق الطاقة العالمية، تحالفاتها الدولية، علاقاتها البراغماتية مع مختلف الأطراف، إضافةً إلى خبرتها في الوساطات الدبلوماسية والإنسانية. فيما يلي تفصيل لهذه العوامل:

1-4-4 الدور المحوري في أسواق الطاقة العالمية.

تُعدُّ قطر من اللاعبين الرئيسيين في أسواق الطاقة العالمية، حيث تُمثل مصدراً رئيسياً للغاز الطبيعي المسال (LNG) وتحتل مكانة استراتيجية كبيرة في هذا القطاع. وقد ساهم هذا الدور المحوري في تعزيز قدرة قطر على ممارسة دبلوماسيتها بنجاح وفاعلية، إذ استفادت من قوتها الاقتصادية في مجال الطاقة لتعزيز موقفها السياسي والدبلوماسي على الساحة الدولية. تأثير هذا الدور يظهر بوضوح في قدرتها على استخدام مواردها في قطاع الطاقة كأداة لتحقيق أهدافها في الوساطة وحل النزاعات (وكالة الطاقة الدولية، 2022).

من خلال مكانتها كمصدر رئيسي للطاقة، تمكنت قطر من بناء شبكة من العلاقات الاستراتيجية مع العديد من الدول الكبرى، ما منحها قدرة على التأثير في ملفات دبلوماسية معقدة. على سبيل المثال، بعد اندلاع أزمة الطاقة في أوروبا نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، لعبت قطر دوراً محورياً في تأمين إمدادات الغاز إلى العديد من الدول الأوروبية، مما عزز من قدرتها على تقديم نفسها كوسيط موثوق في الأزمات الإقليمية والدولية. استخدام قطر لمواردها في مجال الطاقة لم يقتصر على التبادل التجاري فقط، بل شمل أيضاً تعزيز نفوذها في القضايا السياسية من خلال توفير الطاقة كمورد حيوي (إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، 2023).

4-4-2 الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة .

تستضيف قطر قاعدة العديد الجوية، التي تُعتبر أكبر تواجد عسكري أمريكي في الشرق الأوسط، مما يجعلها مركزاً استراتيجياً للعمليات الأمريكية. هذا التعاون الأمني يُعزّز الاستقرار الإقليمي ويُقوّي العلاقات الثنائية ويمنح قطر نفوذاً سياسياً، حيث يصعب على واشنطن تجاهل المصالح القطرية عند اتخاذ قرارات تخص المنطقة (السفارة الأمريكية في قطر، N D).

رغم علاقات قطر القوية مع خصوم الولايات المتحدة، مثل إيران وحركات إسلامية فاعلة كطالبان وحماس، فإنها استطاعت أن تحافظ على توازن دقيق بين هذه العلاقات، مما مكنها من لعب أدوار الوساطة في ملفات أمنية ودبلوماسية حساسة (Middle East Institute, 2022).

4-4-3 العلاقات القطرية الإيرانية.

تستند العلاقة بين قطر وإيران إلى مجموعة من المصالح الاستراتيجية والاقتصادية التي تُعدّ حيوية للطرفين، أبرزها التعاون في استغلال حقل الشمال الذي يُعدّ أكبر حقل غاز طبيعي في العالم. تعتمد إيران بشكل كبير على قطر في تطوير هذا الحقل، ما يعكس توازناً بين المصالح الاقتصادية للبلدين. هذه

الشراكة تعزز من قوة العلاقة الثنائية وتُسهّل في استقرار أسواق الغاز في المنطقة (Energy Information Administration, 2023).

كما تلعب قطر دوراً استراتيجياً في المنطقة التي تنشط فيها إيران، لا سيما في لبنان وسوريا والعراق، مما يُمكنها من التأثير على الملفات التي تتقاطع فيها مصالح البلدين. أبرز هذه الملفات هو ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل عام 2022، حيث قامت قطر بدور الوسيط غير المعلن لتيسير التفاهات حول هذا الملف الحساس، ما يعكس قدرتها على التفاعل مع الملفات الإقليمية المعقدة (Middle East Institute, 2022).

4-4-4 العلاقة مع حركة حماس وحركة طالبان. من العوامل الرئيسية التي عززت من قدرة قطر على التأثير في السياسة الإقليمية والدولية هي علاقتها الممتدة مع حركة حماس وحركة طالبان. مما جعلها أحد اللاعبين الرئيسيين في المفاوضات التي تسبق انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان في 2021. وساعدها على التأثير في جهود الوساطة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، خاصة في سياق الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني في عام 2023 (Al Jazeera, 2023).

4-4-5 الدبلوماسية الإنسانية .

تُعدّ الدبلوماسية الإنسانية إحدى الأدوات الأساسية التي تستخدمها قطر لتعزيز نفوذها في الساحة الدولية. فقد لعبت قطر دوراً محورياً في تقديم المساعدات الإنسانية للمناطق المتأزمة مثل غزة وشمال سوريا وأفغانستان. هذه السياسة تساهم في تحسين صورة قطر على الصعيد الدولي كداعم رئيسي للاستقرار الإقليمي والإنساني، مما يعزز من مكانتها كوسيط موثوق في النزاعات المعقدة (Qatar Charity, 2023).

ساهمت مؤسسات قطرية مثل "قطر الخيرية" و"الصندوق القطري للتنمية" في تنفيذ مشاريع إنسانية وإعادة إعمار في مناطق نزاع مثل غزة ودارفور، مما منح قطر حضوراً مؤثراً في تلك البيئات. وقد شكّل هذا النشاط جزءاً من ما يُعرف بـ "الدبلوماسية الإنسانية"، التي لا تقتصر على البعد الإغاثي، بل تُستخدم أيضاً كأداة استراتيجية لدعم الدور التفاوضي للدولة وتعزيز موقعها كوسيط موثوق في ملفات إقليمية معقدة (Qatar Fund for Development, 2023; Brookings Institution, 2023).

4-4-6 الاستقلالية في السياسة الخارجية:

رغم حجمها الجغرافي المحدود، استطاعت قطر بناء سياسة خارجية مستقلة تعتمد على التوازن وعدم الانحياز إلى أي محور إقليمي معين. وقد حافظت قطر على علاقات متوازنة مع قوى دولية وإقليمية متعارضة مثل الولايات المتحدة وإيران وتركيا ومصر، مما جعلها وسيطاً موثقاً في العديد من النزاعات الإقليمية (Gulf International Forum, 2023). تتيح هذه الاستقلالية لقطر أن تُظهر قدرات تفاوضية فعالة، دون أن تُحسب على أي طرف بشكل كامل، مما يُعزز من مكانتها كفاعل سياسي ودبلوماسي مستقل إقليمياً ودولياً (Foreign Policy, 2023).

4-5 انعكاس الوساطة القطرية على الأمن الإقليمي:

في بيئة إقليمية تتسم بتعدد الفاعلين وتزايد التهديدات العابرة للحدود، تكتسب الوساطة أهمية متنامية كأداة استراتيجية لتعزيز الأمن الإقليمي. وتُعدّ الوساطة القطرية نموذجاً بارزاً لدور الدبلوماسية الوقائية في الحد من تفاقم النزاعات، وتحقيق قدر من التوازن والاستقرار في محيط يشهد أزمات مزمنة وتغيرات جيوسياسية حادة.

تتسم العلاقة بين الوساطة والأمن بأهمية بالغة، حيث تساهم الوساطة في تحقيق الأمن عبر عدة آليات رئيسية. وتلعب الوساطة دوراً حيوياً في بناء النظام الإقليمي والدولي، إذ تُسهم في حل المشكلات العميقة

التي يصعب تجاوزها عبر الوسائل التقليدية، مما يؤدي إلى استقرار أكبر في العلاقات الدولية (Bercovitch, 2003). وقد أظهرت الأبحاث أن تدخل طرف ثالث لتسهيل المفاوضات يمكن أن يؤدي إلى حلول أكثر استدامة، ويُسهم في تقليل كلفة النزاع مقارنة بالتصعيد المسلح (Zartman, 2001).

وعلى الرغم من التغيرات الكبيرة في المشهد العالمي، لا يزال إطار الوساطة يواجه صعوبات في التكيف مع التهديدات الجديدة، لا سيما في ظل تصاعد الشكوك حول معايير الوساطة التقليدية، وبروز تهديدات أمنية غير تقليدية. كما أصبح مبدأ السيادة يُستخدم بشكل متزايد كذريعة لرفض الوساطات الدولية، كما في حالة رفض السودان لجهود "الإيغاد" في يناير 2024 بسبب دعوة قائد قوات الدعم السريع لقمة إقليمية، ما اعتُبر انتهاكاً لسيادة الدولة.

في هذا السياق، ساهمت الوساطة القطرية في تحقيق قدر من الاستقرار في عدد من الأزمات، إلا أن مدى تأثيرها على الأمن الإقليمي يظل متغيراً بحسب طبيعة النزاع وتعقيداته. ففي لبنان، على سبيل المثال، لعبت قطر دوراً محورياً في اتفاق الدوحة عام 2008، والذي أدى إلى تهدئة الوضع السياسي وتوفير آلية لتقاسم السلطة، ما ساعد على تجنب اندلاع مواجهة مسلحة شاملة. ومع ذلك، استمرت الانقسامات السياسية بعد الاتفاق، مما يعكس محدودية التأثير طويل الأمد لبعض الوساطات القطرية (Al Jazeera, 2014).

أما في إقليم دارفور، فقد أسفرت "وثيقة الدوحة للسلام" الموقعة عام 2011 عن تهدئة جزئية للنزاع، وشملت بنوداً للمصالحة والمشاركة السياسية، إلا أن الصراع لم يُحسم بشكل نهائي، وإن كان الاتفاق قد ساهم في تخفيف حدة الأزمة في الإقليم وساهم في خلق بيئة أكثر استقراراً على المستوى الإقليمي (Al Jazeera, 2016).

وفي عام 2020، استضافت الدوحة المحادثات بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، والتي تمخض عنها اتفاق سلام تاريخي هدف إلى إنهاء الصراع في أفغانستان. ورغم أن التحديات الأمنية لا تزال قائمة، فإن

الاتفاق مثل نقطة تحول في مسار الأزمة، وأعطى لقطر وزناً دبلوماسياً متزايداً في القضايا الأمنية الدولية (Al Jazeera, 2020).

تبرز من هذه الأمثلة عدة دلالات: أولاً، أن الوساطة القطرية نجحت في تحقيق "خفض التصعيد" في نزاعات شديدة التعقيد، وثانياً أن هذه النجاحات غالباً ما تكون قصيرة إلى متوسطة الأمد إذا لم تُرَفَد بآليات متابعة طويلة المدى، وخطط سلام شاملة، ومشاركة دولية واسعة. وهنا تظهر الحاجة إلى مؤسسة الجهود القطرية وتوسيع قاعدتها المؤسسية والكادرية في مجال الوساطة.

وبذلك يمكن القول، أثبتت الوساطة القطرية فعاليتها كأداة لحل النزاعات وتعزيز الأمن الإقليمي، حيث تمكنت من تحقيق تسويات سلمية في عدد من الأزمات المعقدة. ومع ذلك، يبقى تأثير هذه الوساطة مرهوناً بجملة من العوامل، منها طبيعة النزاع، واستجابة الأطراف، وتوازنات القوى الدولية. وهو ما يستدعي مستقبلاً العمل على تطوير البنية المؤسسية للوساطة القطرية، وتكاملها مع أدوات تحليل المخاطر وبناء السلام، لضمان أن تتحول من مبادرات فردية إلى سياسة استراتيجية مستدامة تُعزز الأمن الإقليمي وتكرّس حضور قطر كفاعل موثوق في إدارة الأزمات.

الفصل الخامس: الخاتمة

1-5 مقدمة:

بعد استعراض الجوانب النظرية والتطبيقية لموضوع الوساطة القطرية في الفصول السابقة، يسلم هذا القسم الضوء على أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي تعكس التفاعل بين أدوات السياسة الخارجية القطرية ومتغيرات الأمن الوطني والإقليمي. وقد تم تنظيم هذه النتائج بما ينسجم مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها الأساسية.

2-5 النتائج:

تلعب الدبلوماسية دوراً جوهرياً في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة قطر، ولا سيما في تعزيز الأمن الوطني. من بين أدوات هذه الدبلوماسية، برزت الوساطة القطرية كأداة استراتيجية فعالة ساعدت في تسوية النزاعات الإقليمية والدولية، وأسهمت في تعزيز صورة قطر كدولة ذات تأثير إيجابي في النظام الدولي. وقد أصبح للوساطة القطرية بعداً آمناً مباشراً، لا سيما في ظل تزايد ارتباط أمن الدولة الداخلي بالمحيط الإقليمي والدولي.

باتت الوساطة القطرية ركيزة محورية في السياسة الخارجية للدولة، ليس فقط كأداة لتعزيز مكانتها الدولية، بل أيضاً كوسيلة فعالة للمساهمة في تحقيق الأمن الوطني والإقليمي. فقد نجحت قطر، رغم محدودية مواردها البشرية والخبرة التاريخية الدبلوماسية، في تحويل علاقاتها الشخصية، وثروتها الاقتصادية، وموقعها الجيوسياسي إلى عناصر فاعلة في تسوية العديد من النزاعات المعقدة في المنطقة. ومع ذلك، فإن هذا الدور لم يكن بمنأى عن التحديات، لاسيما في ظل تصاعد الضغوط السياسية الإقليمية، وتبدل التوازنات الداخلية في جهاز السياسة الخارجية القطري. وقد أظهرت التجارب أن الاعتماد على الأفراد لا يكفي، بل يتطلب الأمر بناء قدرات مؤسسية مستدامة، وتعزيز الكفاءات التفاوضية، وتوسيع قاعدة الخبرات المحلية في الشؤون السياسية والتاريخية المتعلقة بنزاعات المنطقة.

تُظهر التجربة القطرية في مجال الوساطة كيف يمكن للدول الصغيرة تحقيق تأثير كبير من خلال توظيف أدوات السياسة الناعمة. وقد برزت قطر كلاعب مهم في تسوية النزاعات، مما ساهم في تعزيز أمنها الوطني، ورفع مكانتها الإقليمية والدولية. وتقدم الدراسة دليلاً على أن الوساطة ليست فقط أداة لحل النزاعات، بل هي جزء من رؤية استراتيجية متكاملة لتحقيق الأمن الشامل.

لقد بيّنت هذه الدراسة مدى الأهمية الاستراتيجية التي تكتسبها الوساطة القطرية كأداة فاعلة في تعزيز الأمن الوطني والإقليمي، مستندة إلى مقاربة دبلوماسية متوازنة تقوم على الحوار، والانفتاح، والحياد النشط. وقد تبين من خلال التحليل أن الوساطة القطرية لا تتبع فقط من الطموحات السياسية أو الاعتبارات الإنسانية، بل من رؤية استراتيجية تتصل بأمن الدولة واستقرارها الداخلي من جهة، وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية من جهة أخرى.

تعد مراكز الوساطة والدبلوماسية الوقائية من الأدوات المهمة في دعم جهود الدول في إدارة النزاعات الدولية وتعزيز السلام. وتقوم هذه المراكز بدور رئيسي في إعداد كوادرات دبلوماسية مؤهلة تمتلك خبرات متخصصة في التفاوض وحل النزاعات، مما يعزز قدرة الدولة على التدخل الفعال في الأزمات الإقليمية والدولية عبر أدوات مدروسة ومهنية.

كما يمثل تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع القوى الدولية الكبرى والمنظمات الإقليمية والدولية مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، أحد المحاور الحيوية لتعزيز شرعية جهود الوساطة. وتُعد هذه الشراكات ركيزة أساسية في توسيع نطاق تأثير الدبلوماسية الوقائية، وتحويلها إلى أداة قوة ناعمة تساهم في دعم الأمن الوطني وترسيخ مكانة الدول في النظام الدولي.

استطاعت قطر عبر أدوات الوساطة أن تملأ فراغاً إقليمياً في مجال تسوية النزاعات، خاصة في ظل تراجع أدوار بعض القوى التقليدية، ما أكسبها موقعاً مميزاً في التفاعلات الدولية. ومن خلال دراسة حالة النزاع الفلسطيني - ولا سيما الدور الذي لعبته في غزة - تبين أن الوساطة القطرية واجهت تحديات جيوسياسية معقدة، إلا أنها نجحت في بناء علاقات وثيقة مع الفاعلين المحليين والدوليين، مكّنتها من ممارسة تأثير حقيقي على مسار الأحداث.

في ظل تصاعد التنافس الإقليمي وتزايد الضغوط على الدول الصغيرة، يصبح تعزيز أدوات السياسة الخارجية، وتطوير أدوات الوساطة، وتقييم فعاليتها، أمراً حيوياً للحفاظ على المصالح الوطنية وتحقيق الأمن الشامل.

إن إعادة بناء أدوات الوساطة القطرية على أسس مؤسسية واحترافية سيُمكن الدولة من الحفاظ على مكانتها كوسيط فاعل ومحايد، ويعزز مساهمتها في تحقيق الأمن والاستقرار، على نحو يخدم مصالحها الوطنية ويكرّس دورها الإقليمي والدولي في إدارة وتسوية النزاعات.

3-5 الخاتمة:

في ضوء ما تقدّم، تُعدّ الوساطة القطرية نموذجاً متقدماً في العمل الدبلوماسي المعاصر، استطاعت من خلاله دولة قطر أن تؤسس لنفسها دوراً استراتيجياً فاعلاً في محيطها الإقليمي والدولي. فقد أدركت قطر، بحكمة قيادتها وعمق رؤيتها، أن الأمن الوطني لا يُبنى فقط من خلال الجاهزية العسكرية أو القدرات الأمنية، بل من خلال الاستثمار في أدوات القوة الناعمة وعلى رأسها "الوساطة"، كأداة لتحقيق الاستقرار وتعزيز حضورها الدولي.

وقد تبين أن قطر ترى في الوساطة "ضرورة سياسية للحفاظ على الأمن والسلام العالميين"¹⁶. وأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً "بتحقيق الأمن الوطني والاستقرار للبلاد باعتبارها ركيزة أساسية لسياستها الخارجية"¹⁷. ولم تحصر قطر وساطاتها في منطقة جغرافية محددة، بل مدّت جسور الحل في قضايا شديدة التعقيد امتدّت من دارفور وتشاد، إلى النزاع بين واشنطن وطهران، ومن غزة إلى روسيا وأوكرانيا، لم تكن مجرد إنجازات عابرة، بل شكلت تحولاً نوعياً في مفهوم القوة وتأثير الدولة الصغيرة ذات الإرادة الصلبة.

لقد استطاعت قطر أن توظف ما تملكه من أدوات اقتصادية وإعلامية وشرعية دولية لخدمة هذا الدور، بحيث باتت تحظى بثقة العديد من الأطراف المتنازعة، لكونها لا تتعامل من منطلق الهيمنة أو المصالح الضيقة، بل تسعى لإيجاد حلول سلمية مستدامة تراعي الكرامة الوطنية والسيادة. وهذا التوجه لم يعزز فقط من أمن قطر الداخلي عبر خفض مستوى التهديدات الإقليمية، بل ساهم أيضاً في تعزيز الأمن الجماعي الخليجي والعربي، من خلال دعم الاستقرار وبناء الجسور بين الخصوم، في بيئة إقليمية تتسم بكثرة الأزمات وتعدد الفاعلين.

وعلى غرار ما أظهرته التجربة القطرية في الوساطة تؤكد أن الأمن الوطني لا يمكن أن يتحقق بمنأى عن الأمن الإقليمي، وأن الفاعلية السياسية والدبلوماسية يمكنها أن توفر بيئة مواتية لتحقيق تنمية مستدامة وأمن طويل الأمد. فالوساطة لم تعد خياراً نخبويّاً أو مجرد سعي دبلوماسي، بل أصبحت سياسة دولة قائمة على الرؤية، والتخطيط، والإصرار على لعب أدوار تتجاوز حدود الجغرافيا والموارد الطبيعية.

¹⁶ عضو مكتب الوساطة - وزارة الخارجية القطرية.

¹⁷ عضو مكتب الوساطة - وزارة الخارجية القطرية.

كما يتجلى من خلال النموذج القطري أن فعالية الوساطة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحكمة القيادة السياسية، ومرونة المؤسسات، واستقلالية القرار الخارجي، وهي عناصر تُمكن الدول من أن تكون فاعلة لا فقط في محيطها، بل في النظام الدولي ككل. إن هذا الدور الذي تلعبه قطر يُبرز في الآن ذاته مسؤوليةً متزايدة على عاتقها في مستقبل المشهد الإقليمي، ويفرض الحاجة إلى مواصلة تطوير القدرات الوطنية، وتوسيع دائرة الشراكات، وتعزيز أدوات تحليل المخاطر، حتى تبقى الوساطة القطرية ركيزة استراتيجية في معادلة الأمن والسلم العالميين.

وعليه، فإن استمرار قطر في أداء هذا الدور يتطلب الحفاظ على التوازن بين الاعتبارات الوطنية والمواقف الأخلاقية، بما يضمن فاعلية التأثير واستدامة النتائج. وكما أن التقدم التكنولوجي والاقتصادي في كوريا لم يكن ليثمر لولا تفعيل الطاقة البشرية والسياسية، فإن ما تحقّقه قطر اليوم من مكانة دولية رفيعة في مجال الوساطة يعود بالأساس إلى استثمارها في الإنسان، والمؤسسة، والرؤية الاستراتيجية التي ترى في "السلام" قوة ناعمة لا تقل شأنًا عن القوة الصلبة في تحقيق الأمن القومي والرفاه الوطني.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

أ) الكتب

التميمي، ن. (2012). *الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية: النظرية والتطبيق على نموذج

قطر*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. [https://studies.aljazeera.net/ar/ebooks/book-](https://studies.aljazeera.net/ar/ebooks/book-1195)

1195

رنتيسي، م. (2014). *السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية*.

الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

روبين، ج. ز. (1992). الوساطة الدولية في السياق. في بيركوفيتش، ج.، وروبين، ج. ز. (محرران)،

الوساطة في العلاقات الدولية (ص. 249-272). نيويورك: مطبعة سانت مارتين.

زارتمان، و. (2001). *الوساطة الدولية في النظرية والتطبيق*. كولورادو: مطبعة وست فيو.

سالم، علي. (2018). *مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية*. عمان: دار الإعمار العلمي.

عقيل، علي عبد الله. (2014). *مناهج البحث في العلوم السياسية*. بغداد: دار الكتاب الجامعي.

العناني، إ. (2020). *التسوية السلمية للنزاعات الدولية*. الدوحة: دار نشر جامعة قطر.

مولدون، ب. (1996). *قلب الصراع*. نيويورك: جي بي بوتنام سونز.

ناي، ج. (2004). *المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ* (ترجمة: أمين، وكامل). القاهرة:

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.

النعمي، س. (2022). *السياسة الخارجية القطرية في عهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (1995-

2013)*. الطبعة الأولى. الدوحة: دار روزا للنشر.

ب) الرسائل العلمية والبحوث

أبو كرمي، م. (2023). *القوة الناعمة بين: تأصيل المفهوم ودلالات التوظيف في تنفيذ السياسة الخارجية (الولايات المتحدة والصين: دراسة مقارنة)*. غزة: مركز التخطيط الفلسطيني.

بركات، س. (2014). *الوساطة القطرية: بين الطموح والإنجاز (ورقة تحليلية رقم 12)*. الدوحة: مركز بروكنغز. [https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Final-](https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Final-PDF-English.pdf)

[PDF-English.pdf](https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Final-PDF-English.pdf)

عيسو، خ. إ. ع. (2023). *القوة الناعمة في السياسة الدولية: دراسة في الاستراتيجية الصينية الجديدة في ظل المتغيرات العالمية* (رسالة ماجستير منشورة). جامعة الشرق الأدنى، قبرص.

<https://docs.neu.edu.tr/library/9594621420.pdf>

قمينايس، ع.، وتركماني، ح. (2023). *آثار الوساطة الإجرائية في القانون القطري: دراسة تحليلية مقارنة*. قطر: دار نشر جامعة قطر.

مصطفى، م. خ. (2021). *القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير: دراسة تقييمية*. كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية.

https://esalexu.journals.ekb.eg/article_137445_6d775e99d23d26f009a890c

[27d2cfa9a.pdf](https://esalexu.journals.ekb.eg/article_137445_6d775e99d23d26f009a890c)

المهندي، م. (2023). *دور الوساطة في التعامل مع الأزمات الدولية: الوساطة القطرية نموذجًا* (رسالة ماجستير منشورة). جامعة قطر.

ج) المجلات والدوريات والتقارير والمؤتمرات والمحاضرات

بن عودة، م. (2012). دور الوساطة القطرية في حل النزاع الجيبوتي الإريتري حول رأس وجزيرة

دوميرة. *آفاق علمية، 11*(20)، 96-112. ISSN 9336-1112.

رنتيسي، عصام. (2014). الدبلوماسية القطرية والوساطة الإقليمية. *مجلة السياسة الدولية*، العدد 198.

العزيمي، إ.، وآخرون. (2022). التدخلات الخارجية في الأزمة اليمنية في الفترة من (2011 - 2022). *المركز الديمقراطي العربي* . <https://democraticac.de/?p=84630>
فاعور، د. (2023). جهود الوساطة الدولية في الصراع العربي (الفلسطيني-الإسرائيلي) خلال الأعوام الأخيرة. *مجلة الوساطة والتحكيم*، (3).

القحطاني، م.، ومنصور، د. (2021). سياسة دولة قطر وتجربتها في الوساطة وتسوية المنازعات. كلية الدفاع الوطني القطرية. (2022). تحليل التهديد وأثره على السياسة الدفاعية. *مقرر السياسة الدفاعية*.

مبروك، م. (2018). التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من المنظور الدولي. *مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية*، (5).
المجلة الدولية للدراسات السياسية والاقتصادية، 8*(3).

د) المواقع الإلكترونية

أبوراس، عبد الجبار. (2020). نص اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وطالبان في الدوحة (وثيقة)، الأناضول.

إدارة معلومات الطاقة. (2023). تحليل سوق الغاز الطبيعي المسال وتأثيرات العرض والطلب العالمي. <https://www.eia.gov/naturalgas/>

الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم، (2022). انواع الوساطة. <https://iamaeg.net/ar/publications/articles/mediation-and-its-types>

الجابر، خالد، وثيروس، باترك. (2024). الوساطة القطرية لإنهاء الحرب على غزة تبرز أهمية الدبلوماسية. الجزيرة نت.

الجزيرة، (2008). أمير قطر يفتح مؤتمر الحوار اللبناني.
<https://www.aljazeera.net/news/2008/5/17/>

الجزيرة، (2017). ملفات نجحت الوساطة القطرية في حلها باتفاقات.
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/1/25/>

الجزيرة، (2025). الصفقة المرتقبة بين حماس وإسرائيل.. أبرز النقاط ومراحل التنفيذ.
<https://www.aljazeera.net/news/2025/1/14/>

الشرق، (2024). قطر.. مكانة دولية راسخة في الوساطة. <https://al-sharq.com/opinion/29/03/2024/>

السفارة الأمريكية في قطر. (n.d) العلاقات الأمريكية-القطرية. تم الاسترجاع من
<https://qa.usembassy.gov/ar>

المساعفة، طارق، (2025). الوساطة القطرية تعزز الشراكة مع أمريكا، الراية القطرية.

بوساحة، مروة. (2018). بناء السلام: دراسة في المفهوم والمقاربات والفواعل.

بركات، السلطان، (2024). وساطة قطر - الدوافع والقبول والآليات. <https://www.c-r.org/accord/still-time-talk/qatars-mediation-%E2%80%93motivations-acceptance-and-modalities>

عبد الغني، فرح. (2022). مفهوم النظرية الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية.
<https://mawdoo3.com/>

كسبر، نداء. (2023). الأمن الإقليمي في أفريقيا: التهديدات وسبل المواجهة.

كشك، أشرف. (2024). الأمن الإقليمي عام 2024: قائمة التهديدات وسبل مواجهتها.

مكتب الاتصال الحكومي، (n.d) السياسة الخارجية. <https://www.gco.gov.qa/ar/media-centre/in-focus/foreign-policy/>

منصور، طه، (2024). لبنان والوساطة القطرية. العربي الجديد.

وزارة الخارجية القطرية، (2023). تقرير حول دور الوساطة القطرية في تسوية النزاعات الإقليمية

والدولية. <https://mofa.gov.qa/>

وكالة الطاقة الدولية. (2022). تقرير سوق الغاز الطبيعي: تأثير الأزمة الأوكرانية على إمدادات

الطاقة العالمية. <https://www.iea.org/reports/gas-market-report>

ثانياً: المراجع الاجنبية (Foreign References)

Aarab, R. (2014). La mediación de Qatar en el Mediterráneo. Ministerio de Asuntos Exteriores y Cooperación.

Al Jazeera. (2014). The Doha Agreement to End the Lebanese Crisis. Retrieved from <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/12/28/>

Al Jazeera. (2020). The U.S.–Taliban Peace Agreement: What Does It Mean for Afghanistan? Retrieved from <https://www.aljazeera.com/news/2020/2/29/us-taliban-sign-historic-peace-deal>

Al Jazeera. (2023). Qatar's role in Gaza mediation amid escalating conflict. Retrieved from <https://www.aljazeera.com/news/2023>

Alqashouti, M. (2021). Qatar Mediation: From Soft Diplomacy to Foreign Policy. In Contemporary Qatar. Springer.

Barakat, S. (2013). Qatari Mediation: Between Ambition and Achievement. Brookings Doha Center.

Barkai, J. (2022). Negotiation and Mediation Communication Gambits for Breaking Impasses and More: What Do I Say When I Want To. Independently Published.

BBC. (2023). Qatar's role in the Israel–Gaza conflict. Retrieved from <https://www.bbc.com> .

Bercovitch, J. (1992). Mediating International Conflicts: Theory and Practice. In J. Bercovitch & J. Z. Rubin (Eds.), Mediation in International Relations: Multiple Approaches and Strategies (pp. 7–17). London: Palgrave Macmillan.

Bercovitch, J. (2011). Theory and Practice of International Mediation. Retrieved from <https://www.taylorfrancis.com/books/mono/10.4324/9780203831120>

Bercovitch, J., & Schneider, M. (2000). Who Mediates? The Political Economy of International Conflict Management. Journal of Peace Research, 37(6).

Doha News. (2021, May 6). Kenya, Somalia to resume diplomatic relations after Qatari mediation. Retrieved from <https://dohanews.co/kenya-somalia-to-resume-diplomatic-relations-after-qatari-mediation/>

Eddy, B., & Lomax, M. (2021). Mediating High Conflict Disputes: A Breakthrough Approach with Tips and Tools and the New Ways for Mediation™ Method. High Conflict Institute Press.

Energy Information Administration. (2023). Qatar's North Field expansion and global energy markets. Retrieved from <https://www.eia.gov/qatar-energy>

Financial Times. (2023). Qatar's efforts to revive Iran nuclear talks. Retrieved from <https://www.ft.com>

Foreign Policy. (2023). How Qatar Became the Middle East's Indispensable Mediator. Retrieved from <https://foreignpolicy.com>

Global Firepower. (2025). 2025 military strength ranking. Retrieved from <https://www.globalfirepower.com>

Gulf International Forum. (2023). Qatar's Essential Diplomacy in the New Balance of Power. Retrieved from <https://gulfif.org>

Gulf Times. (2021, May 9). GCC Secretary-General lauds Qatar's mediation in Somalia and Kenya. Retrieved from <https://www.gulf-times.com/story/691032/gcc-secretary-general-lauds-qatars-mediation-in-somalia-and-kenya>

Hiiraan Online. (2021, May 10). How Kenya-Somalia relations were restored. Retrieved from https://hiiraan.com/news4/2021/May/182552/how_kenya_somalia_relations_were_restored.aspx

International Crisis Group. (2021). Qatar's influence in the Horn of Africa. Retrieved from <https://www.crisisgroup.org>

International Monetary Fund. (2024). World Economic Outlook: April 2024. Retrieved from <https://www.imf.org/en/Publications/WEO>

Jackson, R. H. (1952). *Youngstown Sheet & Tube Co. v. Sawyer*, 343 U.S. 579 (Jackson, J., concurring). Retrieved from <https://supreme.justia.com/cases/federal/us/343/579/>

Kamrava, M. (2011). Mediation and Qatari foreign policy. *The Middle East Journal*, 65(4), 539–556. <https://doi.org/10.3751/65.4.13> .

Kamrava, M. (2013). *Qatar: Small State, Big Politics*. Cornell University Press.

Khatib, L. (2013). Qatar's foreign policy: The limits of pragmatism. *International Affairs*, 89(2), 417–431. <https://doi.org/10.1111/1468-2346.12024>

Kolb, D. M. (1983). Strategy and the tactics of mediation. **Human Relations*, 36*(3), 247–266. <https://doi.org/10.1177/001872678303600303> .

Kydd, A. H. (2003). Choosing to Mitigate: Risks, Benefits, and the Dynamics of Mediation. *Journal of Conflict Resolution*, 47(6).

- Liaga, A., & Dessu, M. (2024). The Failure of the Jeddah and IGAD Mediation Efforts for Sudan. Arab Center for Research and Policy Studies. https://arabcenterdc.org/resource/the-failure-of-the-jeddah-and-igad-mediation-efforts-for-sudan/?utm_source=chatgpt.com
- Middle East Institute. (2022). Qatar's balancing act in regional diplomacy. Retrieved from <https://www.mei.edu/publications/qatars-balancing-act->
- Qatar Charity. (2023). Qatar's humanitarian aid programs in conflict zones. Retrieved from <https://www.qcharity.org>
- Qatar Fund for Development. (2023). Qatar's development projects and regional influence. Retrieved from <https://www.qffd.org>
- Qatar Ministry of Foreign Affairs. (2011). Doha Document for Peace in Darfur. Retrieved from <https://www.mofa.gov.qa>
- Reuters. (2023). US-Iran prisoner swap brokered by Qatar. Retrieved from <https://www.reuters.com>
- Roberts, D. B. (2017). Qatar: Securing the Global Ambitions of a City-State. Hurst Publishers.
- SIPRI. (2024). Military expenditure database. Retrieved from <https://www.sipri.org/databases/milex>
- Stimson Center. (2021). Qatar and Somalia-Kenya relations: Projection of Mediation Power in the Horn of Africa. Retrieved from <https://www.stimson.org/2021/qatar-and-somalia-kenya-relations-projection-of-mediation-power-in-the-horn-of-africa/>
- Tamim bin Hamad Al Thani. (2024, September 19). Statement by H.H. the Amir at the General Debate of the 79th Session of the UN General Assembly. United Nations. <https://gadebate.un.org/en/79/qatar>

The Free Library. (2012, May 28). Qatar urges international financial support to peace in Darfur. Retrieved from

<https://www.thefreelibrary.com/Qatar%2Burges%2Binternational%2Bfinancial%2Bsupport%2Bto%2Bpeace%2Bin%2BDarfur.-a0291158969>

The Guardian. (2021). The Doha Agreement and its consequences for Afghanistan. Retrieved from <https://www.theguardian.com>

The Peninsula Qatar. (2021, May 7). Qatar welcomes resumption of relations between Somalia and Kenya. Retrieved from

<https://thepeninsulaqatar.com/article/07/05/2021/Qatar-welcomes-resumption-of-relations-between-Somalia-and-Kenya>

U.S. Department of State. (2020). Agreement for Bringing Peace to Afghanistan. Retrieved from <https://www.state.gov>

UN Peacekeeping. (2018, July 11). 13th meeting of the Implementation Follow-up Commission of the Doha Document convenes in Qatar. Retrieved from

<https://peacekeeping.un.org/en/13th-meeting-of-implementation-follow-commission-of-doha-document-convenes-qatar>

UN Press. (2011, July 14). Security Council Press Statement on Doha Document for Peace in Darfur. Retrieved from

<https://press.un.org/en/2011/sc10291.doc.htm>

UNAMID. (2011). Doha Document for Peace in Darfur (DDPD). Retrieved from <https://unamid.unmissions.org/doha-document-peace-darfur>

Ullman, R. H. (1983). Redefining security. *International Security*, 8(1), 129–153.

Ulrichsen, K. (2020). *Qatar and the Art of Mediation: Diplomacy in a Turbulent Middle East*. Oxford University Press.

Ulrichsen, K. C. (2013). Qatar's Mediation Initiatives. NOREF Policy Brief.

United Nations. (2011). UN hails Doha peace agreement on Darfur as 'significant step' forward. Retrieved from

<https://news.un.org/en/story/2011/07/382662>

Vicuña, F. O. (2010). Mediation. In R. Wolfrum (Ed.), Max Planck Encyclopedia of Public International Law. Oxford University Press.

World Bank. (2024). Land area (sq. km). Retrieved from

<https://data.worldbank.org/indicator/AG.LND.TOTL.K2>

World Bank. (2024). Population, total. Retrieved from

<https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL>

Zumeta, Z. D. (n.d.). Styles of Mediation: Facilitative, Evaluative, and Transformative Mediation. Retrieved from

<https://www.mediate.com/articles/zumeta.cfm>

الملاحق

الملحق (أ)

لدراسة الوساطة القطرية ودورها
في تعزيز الأمن الوطني والإقليمي

سجل جهود الوساطة القطرية في النزاعات الدولية (2004-2024)

المستفيدون	نوع الوساطة	التاريخ	تفاصيل الجهود القطرية
المغرب	إنسانية	فبراير 2004	توسّطت دولة قطر في إطلاق سراح 100 أسير مغربي من تندوف بالجزائر، وتم نقلهم إلى قاعدة عسكرية في أكادير، المغرب.
الشعب الفلسطيني (فتح وحماس)	سياسية	أكتوبر 2006	بذلت دولة قطر جهود وساطة بين الفصائل الفلسطينية، خاصة فتح وحماس، لتقريب وجهات النظر.
الشعب اليمني	أمنية	يونيو 2007	تدخلت قطر للوساطة في وقف إطلاق النار باليمن.
بلغاريا، ليبيا	إنسانية ودبلوماسية	يوليو 2007	لعبت قطر دورًا رئيسيًا في إطلاق سراح الممرضات البلغاريات في ليبيا، ضمن اتفاق تضمن إنشاء "صندوق ليبي للأطفال المصابين بالإيدز".
اليمن	سياسية	فبراير 2008	ساهمت قطر في التوسط للتوصل إلى اتفاق سلام في اليمن.
لبنان	سياسية	مايو 2008	استضافت قطر مفاوضات بين الفصائل اللبنانية التي أفضت إلى اتفاق الدوحة.
السودان	سياسية	سبتمبر 2008	بتقويض من جامعة الدول العربية، قادت قطر جهود الوساطة لمحادثات سلام دارفور.
السودان وتشاد	سياسية	مارس 2009	رعت قطر اتفاق سلام بين السودان وتشاد.
اليمن (الحوثيون)	أمنية	2009	أطلقت قطر جهود وساطة بين الحكومة اليمنية والحوثيين.

السودان (دارفور)	أمنية	مارس 2010	توسّطت قطر في اتفاق لوقف إطلاق النار بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة.
جيبوتي وإريتريا	أمنية	يونيو 2010	أسهمت قطر في اتفاق وقف إطلاق النار بين جيبوتي وإريتريا.
اليمن	أمنية	أغسطس 2010	جددت قطر وساطتها لتثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في اليمن.
السودان (دارفور)	سياسية	يوليو 2011	توجت جهود قطر بإصدار "وثيقة الدوحة للسلام في دارفور" بعد أكثر من عامين من التفاوض.
جيبوتي وإريتريا	أمنية	2011	جددت قطر وساطتها لإحلال السلام بين جيبوتي وإريتريا.
سويسرا	إنسانية	فبراير 2013	تدخلت قطر للإفراج عن مواطن سويسري محتجز في اليمن.
دارفور والخرطوم	أمنية	فبراير 2013	قادت قطر مفاوضات لوقف إطلاق النار بين أطراف النزاع في دارفور.
أفغانستان	سياسية	2013	توسّطت قطر في حوارات بين الأطراف والفصائل الأفغانية.
سوريا (راهبات معلولا)	إنسانية	مارس 2014	ساعدت قطر في إطلاق سراح 13 راهبة في عملية تبادل أسرى بسوريا.
الولايات المتحدة وطالبان	إنسانية	مايو 2014	توسّطت قطر في تبادل بين طالبان والولايات المتحدة، شمل إطلاق خمسة من طالبان مقابل الجندي الأمريكي بيرغdal.
فلسطين وإسرائيل	أمنية	يوليو-أغسطس 2014	ساهمت قطر في التوصل لاتفاق وقف إطلاق نار في غزة.

الأمم المتحدة، فيجي، الولايات المتحدة	إنسانية	سبتمبر 2014	توسطت قطر لإطلاق 45 عنصراً من قوات حفظ السلام وصحفي أمريكي في سوريا.
طاجيكستان	إنسانية	يونيو 2015	ساعدت قطر في الإفراج عن 4 من حرس الحدود الطاجيك من قبضة طالبان.
ليبيا (التبو والطوارق)	مجتمعية	نوفمبر 2015	ساعدت قطر في تحقيق مصالحة بين التبو والطوارق في ليبيا.
لبنان	إنسانية	ديسمبر 2015	تدخلت قطر للإفراج عن 16 من قوات الأمن والجيش اللبناني المحتجزين بسوريا.
كندا	إنسانية	يناير 2016	سعت قطر للإفراج عن مواطن كندي محتجز لدى طالبان.
جيبوتي	إنسانية	مايو 2016	أفجرت قطر عن 4 أسرى من جيبوتي كانوا محتجزين في إريتريا.
السودان (جيش تحرير السودان)	سياسية	فبراير 2017	ساعدت قطر في التوصل لاتفاق مع حركة الثورة الثانية لجيش تحرير السودان.
قطر والسعودية	إنسانية	أبريل 2017	ساعدت قطر في إطلاق سراح مواطنين قطريين وسعوديين محتجزين في العراق.
اليابان	إنسانية	أكتوبر 2018	أفجرت قطر عن صحفي ياباني كان محتجزاً في سوريا.
الولايات المتحدة وأستراليا	إنسانية	نوفمبر 2019	توسطت قطر في صفقة تبادل أسرى مع طالبان.
أفغانستان (حقوق الإنسان)	سياسية	2019-2020	استضافت قطر الحوار الأفغاني لتعزيز حقوق الإنسان والتنمية.
الولايات المتحدة وطالبان	سياسية	مارس 2020	أسهمت قطر في توقيع "اتفاق الدوحة" التاريخي لسحب القوات الأمريكية من أفغانستان.

الصومال وكينيا	دبلوماسية	مايو 2021	دعت قطر جهود إعادة العلاقات بين كينيا والصومال.
أفغانستان - المجتمع الدولي	إنسانية	أغسطس 2021	أسهمت قطر في تنظيم أكبر جسر جوي مدني لإجلاء أكثر من 110 ألف شخص بعد انسحاب القوات الغربية.
الولايات المتحدة، اليابان، المملكة المتحدة، هولندا	دبلوماسية	أغسطس-سبتمبر 2021	ساعدت قطر في إجلاء ونقل البعثات الدبلوماسية من كابول.
الولايات المتحدة - أفغانستان	سياسية	نوفمبر 2021	تم اعتماد قطر كـ "قوة حامية" للمساعدة في الاتصالات الرسمية بين واشنطن وكابول.
تشاد	سياسية	أغسطس 2022	رعت قطر اتفاق المصالحة الوطنية بين الفصائل التشادية.
الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، إيران	سياسية	أغسطس-سبتمبر 2022	لعبت قطر دور الوسيط في محادثات استعادة الاتفاق النووي.
ليبيا	سياسية	أغسطس-أكتوبر 2022	استخدمت قطر أدوات الدبلوماسية الوقائية لخفض التصعيد في ليبيا.
لبنان	سياسية	فبراير 2023	انضمت قطر إلى اللجنة الخماسية الدولية لحل الأزمة السياسية والاقتصادية اللبنانية.
رواندا - الولايات المتحدة	إنسانية	مارس 2023	ساعدت قطر في إطلاق سراح المعارض بول روسيا غينا.
الصومال (FGS)	سياسية	يونيو 2023	استضافت قطر مجموعة "الخماسية الدولية" لدعم الحكومة الفيدرالية في مقديشو.
روسيا وأوكرانيا	إنسانية	2023-2024	توسطت قطر في اتفاقيات لتبادل الأسرى ولم شمل العائلات.

الولايات المتحدة - إيران	إنسانية	أكتوبر 2023	ساعدت قطر في تبادل سجناء بين إيران والولايات المتحدة.
فنزويلا - الولايات المتحدة	إنسانية	ديسمبر 2023	رعت قطر صفقة تبادل سجناء بين فنزويلا والولايات المتحدة.
الصومال	سياسية	يناير 2024	استمرت قطر في جهود الوساطة بين الأطراف الصومالية.
الأرجنتين	إنسانية	يناير 2024	ساعدت قطر في الإفراج عن المعتقل الأرجنتيني "بنخامين سينونيجي" في أفغانستان.
النمسا	إنسانية	2024	ساعدت قطر في إطلاق سراح معتقل نمساوي (التفاصيل قيد الاستكمال).

الملحق (ب)

لدراسة الوساطة القطرية ودورها
في تعزيز الأمن الوطني والإقليمي

أسئلة المقابلة

الوساطة القطرية ودورها في تعزيز الأمن الوطني والإقليمي

الدكتور الفاضل/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تحية طيبة وبعد،

أضع بين يديكم أسئلة المقابلة التي تعد جزءاً من دراسة تقوم بها الباحثة للحصول على درجة
الماجستير، والتي تحمل عنوان "الوساطة القطرية ودورها في تعزيز الأمن الوطني والإقليمي".

تنقسم أسئلة المقابلة إلى قسمين:

القسم الأول: البيانات الأولية وتشمل (الاسم - إدارة العمل - سنوات الخدمة).

القسم الثاني: أسئلة المقابلة المتخصصة في موضوع الدراسة.

ونظراً لخبرتكم العلمية والعملية الواسعة، أرجو من سيادتكم التكرم بتحكيم أسئلة المقابلة من
حيث وضوحها، وأهميتها، وملاءمتها لموضوع الدراسة، مع إبداء آرائكم واقتراحاتكم فيما يخص
أي تعديلات بالحذف، أو الإضافة، أو التعديل.

شاكرة لكم كريم تعاونكم، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الباحثة:

القسم الأول: البيانات الأولية وتشمل (الاسم - إدارة العمل - سنوات الخدمة).

وُلّا: البيانات الأولية:

- الاسم:
- إدارة العمل:
- سنوات الخبرة: من 5 سنوات فأقل () من 6 إلى 10 سنوات () من 11 سنة فكثر ()

ثانياً: أسئلة المقابلة

- ما مدى ارتباط الوساطة القطرية بأهداف الأمن الوطني للبلاد؟
- هل هناك قضايا أو مناطق جغرافية تُعطى أولوية أكبر في جهود الوساطة القطرية؟ ولماذا؟
- ماهي الجهات الفاعلة داخلياً التي تنسق جهود الوساطة؟
- كيف نجحت قطر في ترسيخ دورها كوسيط في النزاع الفلسطيني، والعوامل التي ساهمت في قبول الأطراف المختلفة بوساطتها؟
- ما أبرز العقبات السياسية والأمنية التي واجهت الوساطة القطرية في غزة، وكيف يتم التعامل معها دبلوماسياً؟
- هل ساهمت الوساطة القطرية في تقوية مكانة قطر الإقليمية والدولية من وجهة نظركم؟
- كيف يمكن تعزيز دور الوساطة القطرية لتحقيق تسويات أكثر استدامة؟

الملحق (ج)

لدراسة الوساطة القطرية ودورها
في تعزيز الأمن الوطني والإقليمي

المقابلات

- عضو مكتب الوساطة - وزارة الخارجية القطرية.
- الدكتور محمد نويمي الهاجري، عضو هيئة التدريس في أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية.
- الدكتور عمر غانم محمد - مدير اداره التعاون القضائي الدولي - المجلس الاعلى للقضاء.